

داد از دست ابراهیم حجازی

کتابخانه مجلس شورای ملی
شرح منیر علی افصح المانع
مؤلف: سر علی محمد رافعی طایفانی
جلد (598) از کتب (خطی) املائی
آرشیو شده عند سنادی خطاطی به کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۵۶۸

841

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

بازرسی شد
۶

مجلس علمیه

الحمد لله الذي جعل
 العلم نوراً يضيء
 القلوب ويهدي السبل

وكل اسم الله على شيء
 من الصفات
 ويجمع اسم الله على معنى
 من الصفات والصفات
 انما هو من لفظ
 والادب والقرآن والكتاب
 انما هو من لفظ
 من العلم والحق والصدق
 في الله ولا يقدر
 بغيره من لفظ الاكبر

الحمد لله الذي جعل

مع العلم بانها طوطها بسياق النفس الواردة بل وجد من الغاوي ويشكل مع اشكال وطلاق العبارة
 بالمنع من جعلها قبل الجرح حتى ادعى ابن ادريس الاجماع فان تم ولان لا قوى الجوارح كما بالاصل الشائع عما
 يصلح للمضغ مضغاً الى النقص البقية في الظواهر وقوام من المتأخرين جماعة ومنه في القطع بها وانما الاشكال
 بل مطلق التطهير بها فانما يتجوز عند احوط واوله ويكون الطهارة بل مطلق الاستعمال بما ادعى الحسن بن الحسن
 مطم اذا كان في آنية وكذا في غير منبقة وفي بلاد غير حارة على الاقوى وما ادعى ابن رافع في الاستعمال
 او مع الى جرح السبب كشد البرد المتعذر والمتعذر في التفسير فيمنع بقدر ما تدفع بالضرورة اما الاستعمال
 والماء ما به من طم اقل فيلزم ان يشترط في طهارة سور الكحل البري والخمر والاكافير وحيث
 طهارة كالاكل طهارة في الاكل وكذا في سور المسوخ وفيما اقل الحيف مع طهارة موضع الحاق من النجاسة
 والطهارة في اكل الاطعمة والشراب طهارة من تافروا في كره الاحتياط وقيل في كراهية الاكل باليد لانه
 الطوفان في الدم قالوا احوطها وانظرها النجاسة ولو خلع الانسان في شئ لم ينجس بها الا اذا لم ينجس
 ماؤها وجب على الاقوى عدم وجوب ارتقاها للنجاسة وان كان احوط ولولا ان احد بها طهارة لكانت طهارة على
 الطهارة وفي حكم المشية بالمضغ فيجب احتياطها بالاكافير المشية بالمضغ فيجب الطهارة بكل ما فيها ومع
 انقلاب احد بها كجوع بين النعم والطهارة بالية في نجاسة قد تم اثباته وان كان الاحوط تقديم الطهارة على كل
 لو شئ الانسان للنجاسة طهارة واجبة بعد المشية بين النجاسة او المضغ في النجاسة من استعمالها
 وطهارة في نجاسة شئ ولو بالاشتباه بالنجس لم ينجس استعماله في الطهارة مطم وفي الشرب احتياطاً
 ولو اخطأ مع الاطعمة في نجاسة في الطهارة المائية وهو وضوء وغسل والوضوء يستدعي بيان
 امور الالفة في بيان وجوبه ومنه في وجوب البول والغائط والريح من النجس المقتضى الطبيعي في وجوبه
 النفس وان لم يجعل الاحتياط بالاجزاء والصحيح وفي حكم المخرج المتفق في غيره فلهذا اختلفت معه
 الطبيعي وعليه الاجماع في المنتهي وظاهر عدم اعتبار الاحتياط فيه وفيه مع عدم الانداد اقول
 اقربها لعدم احوطها نعم مع كونها من تحت اللعنة ولا سيما مع الاحتياط وفي اعتبار الاحتياط في
 نفس المخرج كشكال والا قرب نعم والاحوط لعدم المعناد للريح بولاً وبر فلا عبرة في جرح من غير
 دو

الاجزاء ولو قيل المرأة على الاظهر خلافاً للعبارة وهو احوط والنوم الغالب على الحائضين التمتع والبرحان او
 قد تتركها اجاماً وبغيره موجب كسائر الوجبات الحسن بن الحسن وفي حكم الاحتياط والنجس في العقل
 بالنقص والاجماع والاشكال في القبلة على الاظهر لا يظهر كما في مس باطن الدبر واطراف الاجزاء
 والتقبيل قولان والاشكال في عدمه وان كان الاحوط نعم ولا سيما في الذي يمتدح الثاني في بيان ادراك
 الخلو من واجباتها وسجائها فانما لا يجب ستر العورتين الدبر والقبل عن الغائط المحترمة وكبح حال
 التحلي او حال الاستنجاء ايضا على الاحوط استقبال القبلة بمقادير البدن طهارة والفرج خاصة ايضا
 على الاحوط واستدباراً بالماء في طم ولو كان في الانية على الاستدبار لا شرب الا في الغنية والاحتياط
 والاجماع وكبح غسل جميع البول ويتعين الماء بالازالة فلا يجزى غيره مطم اجاماً واكل ما يجزى
 منها شئاً ما على المشقة على الاظهر والظاهر في الكفاية عن النسبة الموحدة والاحوط الغسلتان
 والثالث اكل وكذا في غسل جميع الغائط ويتعين الماء ان تعدى الخارج الى محل لا يقنأ ولو
 البغائيل ويصدق على الزالة اسم الاستنجاء وحده والانتقاء ويجعل في زالة العين والاذن والمراء
 به الاذنين الصغار التي لا تترك من الاجزاء الاولون طهارة وان لم يتعد المخرج نجس الماء والاجزاء
 اجاماً ولا تجزى اقل من ثلثة اجزاء لم يجعل به النقاء اجاماً ولو لم يبق ما دونها اعتبر الاحتياط
 على الاظهر ولا يكفي ذواتها في الثلث عنها على الاقوى ويجوز ان يستعمل الحرق وغيره
 من الاجزاء الظاهرة المزينة للعين بدل الاجزاء وفيها للعظم ويجب احرار كل من الثلثة
 على جميع المحل فلا يفي التوزيع على الاقرب ولو لم يبق بالثلثة وجب ما يحصل به النقاء و
 يستحب الاشارة الى ان حصل بغيره ولا يجوز ان يستعمل العظم والادوية ولا المطعوم ولا المجامع
 ولا النجس مطم بخلاف الاصل في الاولين فاحتمل الكراهية فيها وهو ضعيف وفي الاجزاء مع
 الاستعمال المذكورة كشكال والاحوط عدم سننها في البدن ولو بتباعد ذهاب وارتياد
 موضع مناسب للبول باليوس في موضع مرتفع او ذي ثراب كثير والتقنع ونظية الرأس
 عند الدخول للاجماع المنقول والشمية دخلاً وخروجاً ولا سيما عند التثفل وتغير المحل

الاجزاء ولو قيل المرأة على الاظهر خلافاً للعبارة وهو احوط والنوم الغالب على الحائضين التمتع والبرحان او قد تتركها اجاماً وبغيره موجب كسائر الوجبات الحسن بن الحسن وفي حكم الاحتياط والنجس في العقل بالنقص والاجماع والاشكال في القبلة على الاظهر لا يظهر كما في مس باطن الدبر واطراف الاجزاء والتقبيل قولان والاشكال في عدمه وان كان الاحوط نعم ولا سيما في الذي يمتدح الثاني في بيان ادراك الخلو من واجباتها وسجائها فانما لا يجب ستر العورتين الدبر والقبل عن الغائط المحترمة وكبح حال التحلي او حال الاستنجاء ايضا على الاحوط استقبال القبلة بمقادير البدن طهارة والفرج خاصة ايضا على الاحوط واستدباراً بالماء في طم ولو كان في الانية على الاستدبار لا شرب الا في الغنية والاحتياط والاجماع وكبح غسل جميع البول ويتعين الماء بالازالة فلا يجزى غيره مطم اجاماً واكل ما يجزى منها شئاً ما على المشقة على الاظهر والظاهر في الكفاية عن النسبة الموحدة والاحوط الغسلتان والثالث اكل وكذا في غسل جميع الغائط ويتعين الماء ان تعدى الخارج الى محل لا يقنأ ولو البغائيل ويصدق على الزالة اسم الاستنجاء وحده والانتقاء ويجعل في زالة العين والاذن والمراء به الاذنين الصغار التي لا تترك من الاجزاء الاولون طهارة وان لم يتعد المخرج نجس الماء والاجزاء اجاماً ولا تجزى اقل من ثلثة اجزاء لم يجعل به النقاء اجاماً ولو لم يبق ما دونها اعتبر الاحتياط على الاظهر ولا يكفي ذواتها في الثلث عنها على الاقوى ويجوز ان يستعمل الحرق وغيره من الاجزاء الظاهرة المزينة للعين بدل الاجزاء وفيها للعظم ويجب احرار كل من الثلثة على جميع المحل فلا يفي التوزيع على الاقرب ولو لم يبق بالثلثة وجب ما يحصل به النقاء و يستحب الاشارة الى ان حصل بغيره ولا يجوز ان يستعمل العظم والادوية ولا المطعوم ولا المجامع ولا النجس مطم بخلاف الاصل في الاولين فاحتمل الكراهية فيها وهو ضعيف وفي الاجزاء مع الاستعمال المذكورة كشكال والاحوط عدم سننها في البدن ولو بتباعد ذهاب وارتياد موضع مناسب للبول باليوس في موضع مرتفع او ذي ثراب كثير والتقنع ونظية الرأس عند الدخول للاجماع المنقول والشمية دخلاً وخروجاً ولا سيما عند التثفل وتغير المحل

اليسرى عند النول والاستقبال للرجل على المشى وقيل الوجوب وهو احوط والله اعلم
 النول والنزول والنظر الى الماء عند الاستنجاء ولو بالاجار وعند الفراغ منه وجميع بين الاجار والماء
 مقدما لا قبل على الثاني ولا اقتصار على الماء ان لم يتغير وجهه ولم يجمع فانه احتضن بين الاجار و
 احترز بالشرط عما لو قدى فانه لم ينجس واجبا لا لملمس وتقدم الرجل اليمنى عند الخروج والبلابة
 في الاستنجاء بالمقعدة قبل الاطيل ويكره اجلس في الشارع جمع مشرعة وهي سوار والمياه كسطح
 الانهار وروكس الابار والشارع جمع شارع والمرد منها بطلق الطريق ومواقع اللعن المستتر
 في الصحيح بابواب الدور ويحتمل العموم باحتمال خروج التفسير مخرج القتل وكنت الاستحباب للفرقة
 بالفعل او مطلق وفي النزال اي المواضع المعدة لنزول القوافل والمتدرون واستقبال قرحى
 الشمس والقمر مطلق حتى الهمال بفرجه دون مقادير بدنه او ما خيره مطلق على الاثر الاقوى وقيل في
 البول فاقته وهو حق ولا يكره الاستدبار عند البول ولا استقبال عند الغائط لنقل الاجماع
 والبول في الارض الصلبة وفر موطن الهوام وفر الماء جارية ما سالتنا على الاثر الاقوى وقيل
 بالمتنع في الاخر وهو احوط وظل العيان اختصاص البول بالكره خلافا لكثره فالحقوا بالغيظ
 وهو احوط واستقبال الرجح بياي بالبول ولا جود الخاق الغائط به هنا ايضا والاكمل انما حال
 التخييل في الخلاء مطلق وكذا التبول والاستنجاء منه الاستنجاء باليمين وبالسار وفيها تم
 عليه اسم الله تعالى بشرط عدم التلوين ومعه يحرم قطعاً وقيل بالمتنع مطلق وهو احوط ويحتمل
 باسم الله للبيان والائمة عليهم السلام والكلام حال التخييل مطلق وقيل حال التغوط خاصة لا بغيره
 فانه حسن على كل حال والاولة ان يستتر به منه حياية الاذان ولا يحتاج الى تبدل المجلات
 بالحوادث والفرق في طلب الحاجة ان لم يكن يتوخى من التصفيق والاشارة والركعة والتجديد
 العاطس وتسميته كل عن المنتهى ونهاية الاحكام للمعوض الثالث في بيان الكيفية
 اي كيفية الوجوه والفروض منها سبعة الاول النية وهو التقيد بالنية مقارنة لا قبل
 من على الوجه مستحكمة على قصد الوجه من ندى او وجوب والتقرب الى الله سبحانه وتعالى

الاستحباب

والاستحباب والرضح حيث يمكن ولا ريب في اجزاء النية المستحكمة على ما ذكره وان كان في ذلك
 ما عدا القربة نظر لعدم دليل عليه لعقده وكجزز تقدمها عند غسل اليدين المستحب عند الاكثار في عقد
 يستحب والاولة تامة عند غسل الوجه وفاقا لجمع مع ان احوط ويجب استدلته حكمه اوجه الفراغ
 وخبره عند الاكثار بان لا يشقل من تلك النية الى نية اخرى وانما عند اخرين بان يكون في ذلك لها
 غير فاعل النية في الغرض وهذا اوله الثاني غسل الوجه وطوله من قصاص شعر الراس الى منتهى
 مبطنة عند الناصية وهي عند انهما واستدارك الراس وابتداء برطخ الجبهة فالنزعان من الراس
 الى حاذي شعر الذقن اي المواضع التي يتغير فيها الشعر عند وليست غسل وعرضه ما استحل عليه
 الا بهام والكسحى وبراقي في ذلك مستوى القلعة في الوجه واليدين فيجمع فاقصد شعر الناصية
 واستد الجبهة المعبر عن الاول بالانزع وعن الثاني بالاعم وقصير الاصابع وطولها بالتسببه
 الى وجهه الى مستوى القلعة ولا يجب غسل الراس من النية وزاد عنها طولا وعرضا ولا
 الصبيح يجبر ان يمسح بما فوق العذار وبعضه مما يصل اليه للاصبعان ان يمسح به ما بين
 الاذن والعيون ولا يمسح من العذار عن احاطة الاصبعين ولا ما خرج عن الغرض عن
 احاطتهما وقيل بالوجوب في المقامين وهو احوط سيما في الثاني لدعوى الاجماع على الوجوب
 فيه ويجب غسل ما نالته الاصبعان من مواضع التخييل على الاقوى ولا يجب تحليها اي
 النية ولو كانت خفيفة على الاثر الاقوى والمراد بتخليها ادخال الماء داخلها لغسل بشرق
 المستورة بها اما الظاهر فلا بد من غسلها بلا خلاف وغسل جزء ما جاوره من بار المقعدة
 وهو يستحب لا قولان والثاني اقوى وليست في ذلك شواذ النية والنية الحرة والعذر والنية
 والعنفقة والهدب ولوس غير الرجل وعن في الاجماع عليه الثالث غسل اليدين مع المرفقين
 وبها جمع غلبة الذراع والعقد للغسل المفضل كما يستفاد من الصحاح وغيره في غسلها اصاله
 لاسن باب المقدمة مبتدأ بها ما دلل على فصولا في غسلها وانما في الاثر وكذا في الوجه يجب
 الابتداء من اعلاه خلافا للمرفق وغيره في الغامض وهو حق واقل الغسل منها في الغسل

ما يحصل يستماه بان ينقل كل جزء من الماء من محل الى غيره ولو تعاونوا ولو كان بينهما ولا يجري
 مادونه ولو اضطرر على الاثر الاقوى بل كان يكون النجس خلافا للشيطان فالتقيا به حال
 الفروق وهو نفس وان كان احوط مع التيمم الرابع مسح بشفة مقدم الكس او شعرة الفم المتجاوز
 بمدة عن حده والمرد بالمقدم ما قبل للمؤخر لا لخصوص ما بين الشريطين المعبر عنه بالناسية لكن
 عدم العدول عنه الى غيره احوط ويجب ان يكون ببقية الليل ولو بالاضمة من مظاهرنا من اعضاء القوة
 مطم على قول اذ لم يبق في اليد من شيء على آخر وهو احوط وافضل وافضل الواجب به الا ان كان
 ربة مسما ولو جازى من الاصابع ممراته على المسوح على الاظهر للاثر وقبله اصبع وهو احوط
 وقيل اقله ثلث اصابع مضمومة وهو افضل لاستيماء المرأة ولو قبل الشرة وسحق فليس
 فلا شئ يجوز مع الدابة وعليه لا أثر وقبله بل ينجس وهو احوط ويجوز المسح على شدة الشدة ولا
 تجري اذا كان على حائل كالعمامة احتيازا ويجوز منظر الخنفس مسح ظاهر الحليين وحده
 طول الاثر وكس الاصابع الى الكعبين فلا يجري فيه المسح على الاثر الاقوى وعوضا
 لك وبجيش بل قبل بوجوبه والا فقل كل اللفظ وبما اى الكعبين قبلا القدم امام الشان
 ما بين المفصل والمشط عندنا اجمع كل استفاض فقل جازى المعامنة قبل والقول
 بانه المفصل بين التقي والقدم نادى وان كان احوط ويجوز المسح هناك من كل
 على الاثر الاقوى وحل لا وهو احوط ولا يجري على حائل من تحت وعينه ومنه الشعر المحض على الاحوط
 الا لافروغ من زرد او قنية او غيرها فيوز انما قان في حكم الغسل للثنية ولودار الارضية
 بين المسح على الخف فنزج السكال وكذا في وجوب اعادة الوضوء عند زوال السبب لافروغ
 الا احوط وجوبه خلافه في وجوبه في مسح الشريطين بين الاعضاء بيده بالوجه ثم باليد اليمنى
 باليسرى ثم باليسرى ثم باليسرى ويكفي فقه حيث لا يمكن ذكره وان كان لا يستحب فيها بل على الحلي
 في بعض فتاويه نفي الخلاص عنه فان تم اجابته والا فلو وجب مطم اقوى مع انه احوط واورد فقهنا
 المعنى على يمينه في الاستماع مع الدلالة وبما ان يجعل المتوضي طهارة قبل حصول الجفاف فلا يكون للثنية
 الحقيقة

هذا هو الوجه في المسح على الاثر الاقوى وهو ان يكون على ما بين الشريطين المعبر عنه بالناسية
 ولا يمتد الى ما وراءها ولا يمتد الى ما قبلها ولا يمتد الى ما بين الشريطين المعبر عنه بالناسية
 ولا يمتد الى ما وراءها ولا يمتد الى ما قبلها ولا يمتد الى ما بين الشريطين المعبر عنه بالناسية

الحقيقة ولا العرفية مطم على الاثر الاقوى وان كانت احوط وعليه قول المراد بالجفاف جفاف جميع ما سبق او البعض مطم
 اول الاثر والاول اشهر واظهر وان كان الثاني احوط ثم الجفاف المبطل كان لفروغ التأخير لم يحصل بغيره
 يستمع للحرق ونحوه لم يبطل على الاقوى لفروغ التوضي وعن الذكرى كونه اجماعا والاصح اعتبار الجفاف الجسي في باقي
 التقديرى وقييد صاحب الجفاف بالهواء المعتدل لا يخرج طرف الافراط والحرق لا مطم كما صرح به في الذكرى
 والفرق في الغسلات مرتبة احوط والثانية سنة والثالثة بدعة على الاثر الاقوى فيها بل على الاول الاجماع في كلام
 جميع ولا تكرار في المسح عندنا الادوية والاستحبابا ولكن لا عذر في فعله ان لم يقصد الشربة ومع فقهنا ولو استحبابا
 فقد ابدع ولكن وضوحه مما لا خلاف كما من السرور والذكرى ويجزى ما يمنع وصول الماء الى الجبهة كالخاتم والذليج
 ونحوها ومنه الوجه تحت الاظفار الخارج من العادة قطعاً وغيره احتياطاً وجهاً لم يمنع منه حركة استحباباً ولم يعرف وجهه
 الا ان يكون تعبداً وهو فرع الثبوت والى يرى الاول ان الفرق التي نشأت على العظام المنكسرة في حكمها بيشة على الجروح
 والجروح او يطلى عليها الوضوء المكسور من القواء تنفر او يكرر الماء او يمسح العضوية حتى يصل البشرة ان المكنى
 منها تجزئ عنها وان كان الترتيب بينهما كما ذكرنا احوط هذا اذا كانت في محل الغسل وانه اذا كانت في محل
 فبقية النزاع مع الامكان ولا يمسح عليها وقيل وجوب التكرار هنا ايضا والاتقاه به عن المسح على الجبهة مشكل
 والا احوط الجمع بينهما ولا يمكن النزاع وما من معناه مسح عليها ولو كانت في موضع الغسل اتفاقا كما في جوارحه و
 احتمال الاتقاه بغسل ما حولها ضعيف جدا والظن كفاية المسح باقل مستماه وقيل يزوم مراعات اقل الغسل وهو احوط
 وهل يجوز المسح عليها مطلقا او مشروط بعدم امكانه على البشرة وجهان والا احوط الجمع بينهما مع الامكان ولا بد
 من استبعاد الجبهة بالمسح فلا يلغى المستمسح لا يجب الاستبعاد حقيقة بحيث يشمل الخلل
 والفرج ولو كانت الجبهة خمسة وضع طاهر عليها ومسح والا احوط تقليد
 الجنبين مع التعدد والكسر المجزء وكذا الجرح والقرح
 يجب مسحها مع الامكان ومع عدمه فلا احوط بل لا زهر

لما قلنا الاصل وجوب القياس واحترز بالقياس عن التوب المباشرة فلما كُتب اذا وجد في مع عدم علم بانه
 منه سواء يكون من ادراكه منه كان في فترته ام لا على الاقوى وان كان الاحوط وجوب اذا وجد في فترته وحيث
 لا يجب عليها الغسل فالظاهر جواز انتقام احدهما بالآخر وان كان الترتيب احوط والجامع في الغسل وليس المبيته
 ووجه في صحيح الذي غلبوه الحنفية في مقطوعه مقدار في الغسل به وان اكل من الاكل عن الاكل والاكل
 ولذا في دير المرأة على الاثر للكتبه وفيه وجوب الغسل بوطى الكلام واليهمة تردد من الاصل وما ياتى
 وادعى عليه الاجماع وخرج علم الهدى بالوجوب وهو احوط بل والظاهر واما كيفيته فواجبها خمسة امور
 القيمة مقارنة للغسل اول جزء من الاربع ان كان مرتبا وان كان معترضا ففي اعتبار المقارنة الاول
 جزء من البدن معطى او كيش يتبعه الباقي بغير حيلة عرفية او لا فانغاس الكا كيش يتقارن
 جميع البدن احوال والوسط شرط والجمع بينه وبين الاحوط او مقتضى عند غسل البدن وفيه ما
 في الوضوء والاحوط الاول واستئذنه عليه طمأنته غسل الشدة بما يمتثل ولو كان كانه من
 كاحترائهم وتخليص الاصل اليه المار لا به كاشحه ولو كان كاشحه فم لا يجب عليه ان كان احوط و
 التيميم وهو ان يدبر برسه ومنه الرقبه ثم يغسل يمينه ثم يساره كلما منهما من اصل العنق الى
 تمام القدم والجبب الا ابتداء بالا على في الاعضاء كما قاله ولكنه احوط ويتبع السرة والعروق
 الجانبيين فيخرج كل من نصفها على كل منها مع زيادة شئ من بار المقدمه في كل منها وسقط
 التيميم لكون الاعضاء كلها بالاربعين والاربعين وحده واحدة تحت الماء ولا يسقط بال
 بلوغ تحت المطر وكونه على الاظهر ولو اغفل المعة وجب الاستئذان على الاقرب ومنهونها
 سبعة الاستئذان لئلا اذا كان رجلا لا يطعم على الاقوى بالبول مع امكانه ومع الاجتهاد مع
 عدمه عند الاثر او مطم طموظا للمنى وهو اى الكثرة بالاجتهاد ان يعرف ذكره من اصل
 المعلقة الى طرف اى الانشيين باصبعه الوسطى بقوة وميزة كيجب الغضب من اصل الى
 الحشفة بالاصبع المذكورة وبالاها مقلقة في الكلى من العصر والشرقة في المسحات ستا ولسعا
 والاخرى دونها على الاظهر الاقوى وغسل اليدين من الزينين على المشهور او ما دون المرفقين
 او منها طم في النصوص والمضغطة ولا تستثنى في كل مرة في الوضوء وامرار اليدين على الجسد وليس
 بواجب بوجوه

الانفعال
 فقلت بوجوب الاقوى
 جزي اخرى

لزم من مفهوم الغسل وتخليص الاصل اليه الا النصوص وربما استفيد منها الاجتهاد في الوضوء
 والغسل بطمطام الاثر اما احكامه فمفهوم عليه قرأته العلم الرابع والباضا حتى السجدة وبعضها اذا
 فضاء لاحدها وحس كناية القرآن وهي كناية وهو في المفردة وما في مقامها كالتشديد والرفع
 بجزء من بدنه كالتجوية ونحوه في انما بعد احتمالها غير وبالبينة ولا حجة مع انتفاها ودخل
 المسجد الا اجتنابا فيها فيخرج فاختار لاطلاق المشي والمرو فيها على الاحوط بل الاقوى على سجد
 الحرم وسجد الرسول فمفهوم الدخول فيها ولو اجتنابا ولو احسن منها او حصل فيها اجتنابا بغير حرج
 منها وجوبا على الاثر للاقوى ووجه فيهما طم وان لم يستلزم اليقين بل ولو طم حرك
 خارج ويجوز الاخذ منها ويكره قرأته ما زاد على سبع ايات لا سبعين ويكفيها خمس للمحقق
 وحمل والقسم حتى يتوضا فتحت الكراهة ولا تزول على الصحيح وان لم يتمكن من الوضوء نيم فيجزي
 في نية العبدية عن احدهما وعن الغسل احوط في الاكل والشرب ما لم يتعمد في شئ
 فتتقص الكراهة بها في المشي وقيل بها مع غسل اليدين وقيل لو بالوضوء وقيل لغسلها وبها
 لمضغطة وفي غير ذلك من الاقوال والنصوص والكل حسن وينزل الاختلاف على مراتب
 الغسل وظالمين انتقاء الكراهة بذلك ولا ولا تخففه كما نص عليه في سج وكالحجاب وهو
 ما يتلون بجزء من جفاته وغيره ويجعل الاضغاص بالادب وكما يكره الحجاب بعد اجابة قلدا
 العكس الا اذا اخذ الحفا ما خذه كما في رواية ولو راى الجنب بالانزال بل كما شئنا بالحق
 فغسل اعاده الا مع البول قبله فلا يجزى خلافه وكذا مع الاجتهاد مطم طم في المائتين وقيل او
 بشرط نقد البول طم هو المشي ولا دليل عليه مناس من اصل بل اطلاق النصوص بالاعادة مع عدم
 البول يدفعه ولا ريب انه احوط ولواحدت بالاصغر في استئذان غسل فغسل احوال ثلثة
 اصحابها وامتنعها بحج الاصول وجوب الاتمام والوضوء ولكن الاعادة مشي ومنصوص
 والاحوط المجمع بين القولين بالاعادة والاتمام والوضوء ويجزى غسل الجنب عن الوضوء باجها
 ولا يجب اليدين على الاصح المشي وفي اجزاء غيره من الاغسل عنه تردد اظهره انه لا يجزى

وقيل بالاجتهاد
 وقيل بالاجتهاد
 وقيل بالاجتهاد

وجاءه والاقوى جعل العادة فائدة جديداً فليس فيه وجوب وتكررات العادة الوضوءية مع
 الصلوة والصوم بخلاف رتبة الدم التي اذا كانت في ايامها ومطم على الاثر الاقوى وفيه تجبض للبيت
 والمطهرة وفقاً لذلك تردوا في الخلاف بين الاصحاب والاعمال لا تظهر ذلك ولكن الاحتياط للعبادة
 اولى حتى يتبين لبعض من في ثمة ايام كاعلية الرضخ واعلان من لم يسهلها عادة اذا انقطع دوماً
 لدون العشرة تسبوا جواً بوضع الفضة ليعتد في ذلك على الاقوى فان خرجت نقيصة فقد ظهرت
 فلتقتل من غير استظهار بذلك ان كانت العادة اذا انقطع دوماً عليها ومع الاحتياط والتجاذب وعندها
 لا تظهر وتحتل بترك العبادة سبباً باعاً الاثر الاقوى وقيل وجوباً وهو احوط لعدم جوازها بغير
 ادوية بين اذ ثمة في يوم سبباً في عمل المنيحة والضمير العشرة ان احبب اليه فان اكرهها بوزنها كان
 ما بعد ايام الاستظهار ومطم استباحة قضاءها وما هي فقط الشك في العاقبة وجازة كونها جديداً ولكن المظهر
 كونها سبباً في مستند في موضع الا ان المظهر احوط فتعقب في ترك من العبادة ولا يستمر بالانقطاع
 العشرة دون فقتت الصوم الذي انت به فيما بعد ايام الاستظهار ان يقع ما عمن ان مائة مطم من
 ثمة الى العشرة مع عدم التجاوز حين دون الصلوة التي انتهت في المظهر كون ايام الاستظهار مع ما بعد
 ان كان جديداً على الاظهر لا غير في محل الاجماع واقل العشرة ايام الاجماع ولا تارة لا تارة لما خلافه لان المظهر
 ما دام الاحتكام لما تعقد ولا يقع لها صلوة ولا صوم ولا طواف وتقوم عليها واجبة كانت الشك او
 منذ وبنية من قبل البعض كانت فيها اذ كانت ولا تقتل ولا تقع لها حد من مطم لم تظهر في انقضاء
 ايامها وان كان في النقص المتعلق مع الحكم بكونه جديداً وحرم عليها دخول المسجد الاحتياط في حاله
 فيها حد المسجد فيحرم فيها ايضا وكذا يحرم عليها حتى في حاله الا ان هذا منها كالجانب وقراءة القرآن
 واجبا فيها ومن كثر في القرآن وحرم على زوجها ومن في معناه وطبها قبل على الاظهر او مطم على الاظهر
 اذا كان عليها وبها في حرم عامة التي لا يجرى عليها الظن المسند من اخبارها في ايام كمن منتهى في يتي
 ايام الاستظهار ايام الغسل وجوباً على القول بوجوب الاحتياط على تقديره والاظهر اعتبره اليقين في حاله الا ان
 مطم ولو في الشك لاحتمال الحيضة بلا انقطاع طاهر لكن في بوجه حد الوجوب كافي في نظر ولا يصح طهارة
 وجوبه في الزوج بها وحضرة وغيرهما ما في حقه وجوبه الغسل المستوط بالطمهات مع النقاء او
 ما في حقه وقضاء الصوم الواجب المتفق في ايامها في حقه او مطم حتى المنذور على قوامه وان الصلوة طاهراً
 تجب عليها وقضاءه والاقوى في النص لا اشتغالها بتكرارها ولا غير ذلك وجعل في ذلك ان تجد لغيره

لا
 ايام

سعت آية السجدة اولتها او نعت البهاقوان والاشبه لم لها ذلك وهو المظهر وفي وجوب
 الطهارة على الزوج وطبها وادانها احوطها الوجوب وهو الاثر من المتقدين حتى ادعى جهاد منهم
 الاجماع عليه فلا يترك الاحتياط معها المكن وهي اى الطهارة وبما راي فيقال ذهب خالص وجوب
 ولا يجزئ التبر ولا القيمة على الصبح في اوله اى بغض ونصف في وسطه وربع في آخره وتكررات
 باختلاف بغض الذي وطئت فيه فالثانية اول ثلاث لست ووسط ثلثات الشك وهذه ا
 ذات عادة كانت ام لا كانت العادة عشرة ام لا على الاقوى ومعه فباعتد الاصحاب
 مستحق الزكوة ولا يعبر فيه العدد والا فاصح على الموطوعة ولو كانت مطاوعة وجوباً
 الوضوء المنوي به الغرض دون الاستباحة لوقت كل جملة من صلواتها اليومية وذلك ان
 سببها وجهه مستحيلة القبة في مصليها بالحيث شئت لاطلاق النص وان كان
 احتياطاً للصحة احوط ولكن الذكر بقدر صلواتها في احسن وبكره لها الحفظ كالجنية
 قراءة ما عدا العزم الرابع حتى استمع وتسبعين بناء على ما يقتضيه اطلاق النص بجملة الا
 وقيل استثنائها كالجانب ولا يجزئ عن وجوبه ولكن الاحتياط احوط وحمل للصحة وليس
 وبين سطوت والزوج ومن في معناه الاستمتاع منها بما بين الشرة والركبة حتى الذر
 ولا يكره ما خرج عنه ووطبها قبل الغسل وتلك الآية اذا لم يكن شبقاً ولا يجرمان عليه مطم
 على الاثر الاقوى والاظهر ان يامر بغسل فرجاء لبايتها ان شاء واذا حاضت
 بعد دخول الوقت لفوضه ولم يغسل مع الاحتكام بان يغضي من اوله مقدار فعلها ولو
 عتقت بعد ما يجب وفعل ما تتوقف عليه ما ليس كما حصل لها ما مرة فقتت اجاباً عاد
 مع عدم الاحتكام لم يجب القضاء ولو ادركت بمقدار الكثرة على الاثر الاقوى وكذا لو
 ادركت من احد الوقت قدر الطهارة وغيره من الشرط والمقدامات المفقودة
 واذا راقى الزوج من ركعة من الصلوة بحسب حالها وجبت اداء مطم حتى في المظهر
 المغرب ومع الاجمال بها وجبت قضاءه واقتل كما غتسل الجنب في كنيسته ووجباته
 ومذوبه ليقن لا بد منه من الوضوء كما مر الثالث غسل الاستحسان

في حاله

معها الظهور وتظاهرا بين الزوال والحق بغير نظر كاشف مثله في الشهادة وعن المنتهى انه قول علماء
 اجمع وفيه نظر والخطوط المبادرة الى فعلها عند تحقق الزوال وتسقط بالقول ونقض الظاهر
 ويجعل القوان بعد ادراك ركعة ولو تلبس بالتكبير وفاقا لعمدة الزوايا انقطاعها
 ما يعم الاول فلا بد من ان القضاء تابع كاسد والجمعة ركعتان فكيف يقضى بها ولو لم
 يدركه المأموم الخطيبين اجزائه الصلوة وكذا لو ادركه مع الامام الركوع خاصة ولو
 في الركعت الثانية ونقض الجمعة ما دلل على كماله على الاستمرار الاقوى وفي الاجماع وهو
 يعتبر في ذلك عدم اخذ الامام في الرقع مع عدم مجاوزته حتى الركعة فيه وجهان ومن
 كره اعتبار ذكر المأموم قبل رفع الامام واسد وهو الخطوط وبه دللت ثم النظر في شرطها
 ومن يجب عليه لو احضرها وسقطها والشرط الاول الشيطان العادل وهو الامام المعصوم
 عليه السلام ومنه نصه بالجماعة المتواترة الدلالة على كمالها بما لا يقبل الطعن بل يقبل الدلالة
 له منهم وظاهر الجمعة انه شرط في الصحة فينا في ما سببا في من حكمه باستصحابها في من
 الغيبة وقال الجماعة ان شرط في الوجوب وقوعه ولو من جهة وسبب في الكلام فيه الثاني
 العدد وفي قوله واثنتان اشهر الخمسة الامام احمد ومنه وسبب في الكلام فيه الثاني
 لتحسين في الخمسة والغيبة في السبعة وجه قوي وعليه جماعة من القدماء والمتأخرين
 الا ان الاشهر احوط ويختص هذا الشرط بالاستدراء دون الاستدعاء فتصح الصلوة ولو
 انقض العبد في اثنتاهما ولو بعد التلبس بالتكبير كما هو المشهور وللعلامة
 احتمال آخر يضعفها اجماع استصحاب الحق مع عدم دليل على يتبين مما ذكره وعلى
 المشهور وهو المعتبر بتلبس الجميع بالتكبير ام يكفي تلبس الامام خاصة اشكال ثالث
 الخطيبان ويجوز في الاول الحمد لله تعالى بالقلوب وفي تعيين الحمد لله او لغيره
 الحمد للرحمن ونحوه اشكال في الاحوط الاول والصلوة على رسول الله صلى الله
 عليه وآله بالقلوب وفاقا للاكثر وفي من كره الاجماع خلاف ظاهر
 المتن وجماعة فلم يوجبوها والتشهاد عليه اعم الا انه تم بما هو اهل
 وفاقا للحاذق والمرضى للمرتق ولكن بمقتضى اتحاد مع الحد كما هو ظاهر

في الادب ان الاثنان به زيادة عليه احوط واولى والوصية بنقل الله تعالى وفاقا
 للاكثر وفي ظاهره الاجماع ولا ينعين بل يقتلها باللفظ والخط ولا ينعين فيها المسمى كما
 نقل الله والبيعة وامثالها ومراعاة سورة خفيفة وفاقا لجماعة ويجب في الثانية حمل الله
 سبحانه والقلوب على ان صلى الله عليه وآله وعلى ائمة المسلمين والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات
 وظاهر المتن عدم وجوب اليعظ والقراءة والاكثر اوجبها ومن ظاهر الفاظها دعوى
 الاجماع على اعتبار ما عدل القراءة كما هو ظاهر في ايضه من حق القراءة فهو اقوى فيجب
 هذا القراءة فيسوة كاملة كما في الاول مع احتمال الكفاية اية تامة القافية فيها وفي وجوب
 الاستغفار اشكال ولكن احوط ان كان لعدم لعدة اظهر في حقها على الصالح
 والتوثيق بين الامور والادوية فما اذا الواجبة فيها كما ذكرنا ومن ينهها الا ان فيهما
 العدد ما ينهها لم يمكنهم التعليل فيها واحتمل بعض وجوبها مع اخر سقوط الجملة من
 اسلمها وان يكون الخطيب في جماعة القدرة وتطوع الخ الله صلواته وصلاة من علم بها
 من المأمومين وتجوز قاعلي اجماع القروية ولم تجز للاستئذان على اشكال كما من كره ومن
 نهاية الاحكام الاولى الاستئذان وفي وجوب العقل بينهما بما يحمل من تركه واشتراك
 ولكن احوط الوجوب وهو اشهر بل واطهر والاولى الشكوك حاله وان يكون بقدر
 قراءة التوحيد ولو يخرج عن القيام في الخطيبين فقل بينهما التكبير ولا يشترط فيهما
 القهارة من الحدث والحدث وان كانت احوط بل اظهر ذلك الشرط في وجوب ايقاف
 هما قبل الزوال واثنتان اشهر هما من القدماء الجواز وفي عليه الاجماع والاحوط
 لعدم كما في الثانية المعذرة بالشبهة المتأخرة المقطوعة بوجه كما في جماعة
 ويستحسن ان يكون الخطيب يلقيها فمما قادرا على تاليف الكلام المطابق لمقتضى
 الحال من التوقيف والاندلس بحيث يبلغ به كنه المطلوب من غير اخلال ولا لادبال
 مواظبا على الصلوة مما اذنا على اوقاتهما متصفا بما يامر وينهى من كل ما يبيد ويمسح
 او عتبة معذرة في حال الخطبة على شي من قوس او سيف او عصى او نحوها وان سلم

على الناس اذ لا يجلس امام الخطبة على المنبر احد وهو الذي يجلس المنبر فوق الذي يقوم عليها ثم يقرأ
 وجوبا في خطبته اياهما رافعا صوتهما بالحمد لله الذي جعلنا منكم امة واحدة فلا يرفع صوته في خطبته بل يقرأ في الاستدعاء كما الى
 الاستدعاء انما نادى بتحقيق بتسمية المأمومين فلو اخلوا بها الا وحدهم لم يرفع صوته في الخطبة
 يعتبر في انعقاد الجمعة فليكن العدد المعتبر وهو وجوب عينة القدوة للامام هنا انظر
 والوجوب لحوط لأن لا يكون بين الجمعة وبين الجمعة انما هو من حيث هو ولكنه امارة لا فرق
 في ذلك بين المهر والمهرين ولا بين حضور افاضل بينهما كوجوبه وعومعه من قبله
 يعتبر في رفع من المسجد ان طينته فيه والافق نهاية الصلوات ويشكل فيما لو كان بين
 الامام والمعدود المعتبرين بين الجمعة الاخرى في رفعه فاعلموا ان بين بعض المأمومين وبينها
 انما منه فعل ما ذكره لان رفع الجمعة ويجعل بطلان العزيمة من المصلين خاصة واما الذي
 يجب عليه حضور الجمعة فهو كل مكلف ذكر حر مسلم من المرض والعرج والوجع وال
 كونه غيرهم ولا مضاف ولا يعبر عنها بغير سجن او بغير يدعتها على اختلاف الا
 انشاء الله نعم فلا يجب على الصبي من قبله ولا تحت من المني من بناء او حراة عن ظهره ولا على
 المجنون حين جنونه مطلقا ولا على من لا يمكن من المهر او يتقرب بالمهر وشبهه ولا
 على امرأة كل ولا على الجنين اذا كان مشكرا على قوله ولا على العبد مطلقا ولو كان قبا ادى
 شيئا ام لا الا اذا هابا بالموت وانفق المهر في نفسه فيجب على قوله ولا على المهر في يوم
 ينقض عليه المهر في ظاهره فلا فرق بين الفسوق والاعوجاج اذا كان مقعدا لا مطلقا ولا
 على الامم مطلقا ولا على الشيخ الكبير العاجز عن المهر او الشاق عليه مشقة تتعدى عادة ولا على
 المسافر سفر يجي عليه التقصير كما مطلقا على المجهل بغير سجن او اذ لم يلبس اشارة بقوله
 عند الجمعة لو كان بينه وبين الجمعة اوتد من سجن وما اعتبره من الزيادة عليها هو ان
 الاقوى في عباد جمعة الاجماع فيجب عليه الحضور ولو كان على راسها فمأذون ويجوز
 احد هو كونه المأمور عليه بالشيء حتى العبد والمسافر مجلدا في نفسه الجمعة وجبت
 عليه وانعقدت به على الاشهر الاظهر عمل الصبي المجنون والمراة فلا يجب عليه مطلقا

منقول

ينعقد به من غير حوز المرأة فعلها فاذا املت كانت لحد الواجبين من حيث ادماء اللين
 فبيع مسايلا لأنه اذا زالت الشمس وهو اي المصلي المأمور عليه بالمقام حاضرا متصليا
 لشرائط الوجوب عليه حرم عليه قبل فعلها السفر الى غير جهتها العين المحذورة
 والسفر وجب لغير جهتها المحرم فيكون حرما ابدا والاولى الاستدلال عليه بالنقل والافق
 وفي السفر الى جهتها واجبات الا حوط لا يبره بعد الفري ولا يكره ليل لأنه لا يسي للمأمور
 الاصناف الى الخطبة واستماعها عند المصنف جماعة وميل الى الفناء الشيخ في النهاية والاكث
 ولعله اظهر وهو من ذلك احوط ولكن الحد في حريم الكلام عليهم معها فكل من اوجب
 الاستدعاء حرمه ومن استحب كراهته وفي الاجماع على التحريم هنا ولا يظهر عدم المنع من
 عن العود المعتبر هنا وفي الاصناف الاصل لم يمكنه السماع لمعدا وهم يجوز له قراءة القرآن او التمسك
 انما اشارت ان المنع في المفاهيم فبعد فلو يفسد الصلاة ويجوز له بالاختيار فيها الجماع
 كما في كلام جماعة لأن الاذان الثاني للجمعة وهو ما وقع ثانيا يا زهرا بعد اذان اخر واقع في
 الوقت ومن بعد من احد في معونه او عثمان على اختلاف النقلت للفقهاء الا ان الناس
 يوم الجمعة يديعة فان استظهر ان المراد بالثالث فيه هو الثاني المهر في غا استق
 ثالثا بالاصناف الى الاقامة والاذان قبلها وعلى تحريمه الاكثر ومنه على وعلى
 انه مكروه والظاهر الشيخ الوجوه من خولة في مقابلة الرواية المتجوزة سنن اورد
 واطلاقها كالتأويل يقتضي عدم الفرق في المنع بين مبرور وعبد الشريعة او ان كان
 ولكن ما عداها باللائحة يقتضي اختصا صا بالاولى لمن اجعل في الخلق والكنة
 مطلقا والاولى لأنه لا يجرى البيع بعد الاستدعاء بل هو خلافه في الجملة وان اختلف في اشتراط
 التحريم بالاستدعاء ام بتوبة مدخولة الوقت ولو قبله وهو الجواز وان كان الارواحيت يكون نداء
 لعدم اظهر وهذا يلحق بالبيع مطلقا في وقت الاستدعاء على مطلقا لا شك كونه الاول الحوط
 سيما ان الحدود لا يثبت الا به عن الفرض ثم ان الحكم بالتحريم من فوجده اليه الخطايا
 شعري وانعقد غيره الواقع طرنا لعداوة وجهها ان يلا قولان والاجور الاول ان اوجب

الاعانة على الحرم ولو باع في صورة الشئ انفق البيع وان اتم على الاظهر الاشهر وقيل بالبيع من
 الانقضاء المع اذا لم يكن الامام عليه السلام موجودا اي كان غائبا عن اكره ما شاهدوا او امكن
 الاجتماع والمطقتان استحققتا الجمعة وكانت افضل الفرد بين التوجيهين عند اللزوم ولعله
 بعد لم يظهر وضعه قوم كالمرضى والمخفق والديلمي وجماعة من المتأخرين وهو لا يوافق
 مع وجود الفقيه الجامع لشرايط الفتوى للاجتماع على اجراء الظاهر هنا بناء على صحة
 القول بجوبها عينا وكونه محدثا قطع المع انما يحضر امام الاسلام من غير ان يكون
 غيره المع لا يكون المع مع الامام في الركعة الاولى من غير ان يحضر من الجماعة من التوجه
 معه فيها لم يكن مع الامام في الركعة الثانية بل يدير الى ان يسجد لهما فاذا سجد الامام
 سجد للامام معه يدوي بهما اي بالتحديد بين الدولتين عليهما بالسجود ولو تفهما منه
 للركعة الاولى له وجه جمعيته لاجتماعه لونه في الركعة الاخيرة واجل اطلت العلوة
 وفان للجماعة على الخطي وجعلت عملا بالاصول ورواية من سنة مريفة في السجود قبل الركعة
 لا ينظر بل يجب فيها وليس بين الركعة الاولى والاربعين في الشئ من وجوبها
 على الاجتماع ويرواية لكنها بحسب السند والذكاة فاصرة وبالمثل معارضة فلم يبق
 الا جموع الاجتماع ولعلها موهومة وخالف الخطي بجماعة في الثاني فقالوا بالتحقق وانها اشهر
 فان الى الاول دون الثانية ثم ان ذاك له اذا لم يتكلم الامام من السجود في الركعة الاولى
 في الثانية والا سجد ثم فقهه وركع مع الامام بلا خذلان بل بالوقوف من سجود الاجتماع
 وسبق الجماعة زيادة على الخذلان المتعارفين ركعة واحدة عن كل يوم ياربع ركعات على الخطي
 فتوى ورواية ولا فرق فيه بين من سجد على خطي او ظهر على الاقوى وينبغي في العشر من جملة
 الزيادة فانما لا ذكر كما قيل في الفرق بينه بان فصل سنت عن ايام التمسك به
 او فاعلم ان سنت قبل الزيادة وان سجد على خطي لم يتحقق او بعد على الخطي ولا يوجب حسن
 وعلق الرئيس لم يعتاده وحق الزيادة او حكمه ان يقتضيه الحق والاختلاف من التمسك به
 وللباكفة البية على سنية ووقار والمراعاة لهما اما واحد وهو ان في الركعة و

هذا هو الوجه في وجوب الجمعة
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

الشرا

الشرا والارواحها الاطمینان ظاهرا وبالحق قلبا او النية لظاهر او باطنا
 فقلبتا ليسا افضل شيئا ولا تقضيا لدعاء بالماشور وغيره امام التوجه الى المسجد
 فيسجد بظهره بالقرأة والفرقة جعة كانت او ظهر اصدت جماعة او فرادى على السجود
 واشهرها وان كان الاحتضان احوط اذا كانت ظهر اسبقا اذا صليت فرادى وان
 في المسجد الاظهر ولو كانت صلواته تلاك ظهره وان يقدم للصل ظهره اذا لم يكن الامام
 من يد صلوة الجمعة بعد عاد الامر شيئا ولو صلى معه ركعتين وانما بعد تسليم الامام
 ظهر اجاز ان كان الاحتضان احوط المع صلوة العبد من العطر والاضحى وهي واجبة
 عين الجماعة بشرط الجوز العينية التقدير في حق الخطي على الاقوى وفي ظاهره وفيه
 الاجتماع على اشتراطها ويدخل في شرطها ما يتعلق منها بالمكاتبين بها فلا يجب
 الا على من يجب عليه الجمعة وهي مندوبة مع عدمها او عدم تلك الشرط او بعضها
 او فونها مع اجتماعها وقيام وقتها جماعة وفرادى على اصح الاقوال واشهرها نفي
 وعمل حتى ادعى الخطي والفاضل في لف وغيرهما الاجزاء ولكن فعلها فرادى لعله احوط
 واو لم وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فانت بان زوال الشمس لم
 تسقط ولم تقف لا وجوبيا ولا استحبابيا على الاقوى وهي كتمان من ولو
 صليت فرادى على الاشهر الاقوى وكيفيتها كصلوة الفرقة غير انه يكبر هنا في الركعة
 الاولى تسلي الثانية ارجعا غير تكبيرة الاحرام والركعة فيها على الاشهر الاظهر في هذه التكبيرة
 بعد قراءة الحمد والشهادة وفيما تكبيرة الركوع على الاشهر الاظهر وفي الاستعاذة والاجتماع وبقيت مع
 كل تكبيرة بعد هاء الميم استسجاءا ولا يتبعه بل يقتضي ما اشار من الكلام الحسن وسنها الاجتماع
 بها او يخرج الى الصلوة الا وصلة شرفها الله سبحانه فصيل فيها في المسجد الحرام تحت التمام
 وكن مع الفرقة يصل حيث شاء تحت التمام وفيما يخرج عند طلوع الشمس والتوجه على الاقوى
 كافي سائر الصلوات ولكن هذا الكثر ان يقول المؤمنون الصلوة تلتذا وهو المقتض به اعلام
 الناس ما يخرج الى الصلوة فيكون كذا في العلم بالوقت كما في كبري ظاهر الاحتياط او لا يجوز
 فيها فيكون بمنزلة الإقامة في بيعة منها كما في الخطي وجهان والظاهر ان في السنة

وليفيق وجوبا الوصل به واجبا او يثبت ان فعله وكذا الواجب في القرآن ان كلهما ينقص وجوبا
 على التقديرين ان كلهما اي سواء لم يعلم بالتبعية ان فعله اجبا او نهيي وهذا في الاخير ينقصه
 وعلى الاشهر الاظهر في الترتيب شيعة ما دام ان الايات هذه الترتيب لا تدل على وجوبها الفقا مع
 انجيلهم والمنتهور وجوبه مع العلم كله وهو نحو وكيفية شيئا ان ينوي فيكون تكبيرة
 الا فتتاح ويقراء الحمد وسورة او بعضها اي معتمد في كل ركعة فاذا انتصب منه فخر الحمد فانا
 وسورة ان كان اتم السورة والركعة الاولى والا تكبر اتمها فيها فخر في الثانية من
 حيث قطع ولا يقراء الحمد ثانيا وهكذا في الفعل ان كان يكبر الخمس ركوعات فاذا
 اكملها خمسا سجدا استنبر اي سجد ثين ثم قام بغير تكبير للقيام بقراءة الحمد وسورة
 او بعضها وركع فاذا انتصب فخر الحمد ثانيا وسورة ان كان اتم في الاولى والاخرى
 من حيث قطع وهكذا يكون متعديا او غيرا في هذه الركعة من شبهه الاول الذي باعاه
 في الاول الا ان الركعة خمسة ان يكمل الركوعات خمسا تسجد ثم يستنبر ويسلم بل خذاف
 في شي من ذلك واجبه الامن الخلى فام بوجوب الحمد في كل من الركعتين الا مرة ولو اكمل
 السورة واتمها بلا استنجها وهو ضعيف مردود بالاجماع المنقولة والفتح المستفيدة
 وليست فاد من جملتها جواز التفريق بان يبعث سورة واحدة في إحدى الركعتين
 ويقراء في الاخرى خمسا والجمع والركعة الواحدة بينه وبين الاتمام بان يتم سورة
 مثلا في القيام الاول ويبعث في الثانية الواحدة الباقية ويظهر بعضها ان قرأه
 الحمد مع التبعية بخصة لا عزيمة وان الواجب القراءة من السورة مع حيث
 القطع وحكم كما ذكره الشهدان وليست فيها اي في هذه الصلوة مع الجماعة معلوم ان
 احترق بعض القرص وكان قد قضا وقبله التبع عنها فيها وهو ضعيف كالقول بوجوبها في كل
 ولا طاعة تقدر زمان الكسوف المعلوم ولو الامام معتمدا كما انما تقدم من خلاف جمل من التفسير والسير
 علم كراهة المأمور به كما في التفسير وهو اولي بظاهر الاصح ان يتأوى الكسوف في وقت الصلاة
 لكن في الصحيح انها لا تكسوف في وقتها ولا بأس به ولما جاء الصلوة ان يرفع منها قبل الانحلال وقبل
 بوجوبها وهو ضعيف كالقول بعدم استجابتها وان يكون ركوعة بقدر قرأته وكذا التفسير

والقنوت وان يقرأ بالسورة الطول كقولك الركعة من السجدة والوقت والاضيق من
 الركعة والسجدة والسجدة والقراءة تقدر ما يسمع وان يكبر على انتصاف من الركوع في كل
 من العشر مرة في الاول الخامس والعاشر فانه يقول قلها انتصاف منها اسم الله الحرام
 وان يقنت بعد القراءة قبل الركوع من كل ركعة من الركوعات يقنت في الجميع من ركعات
 والاحكام فيها اثنتان الاولى اذا القى احد في هذه الايات في وقت صلوة حاضرة بخبر
 المكلف في الاثنيان بايديها اشار على الاصح الاشهر فام يستنبر وقت الحاضرة فتعني للاذ
 اجرا ما ذكر ان الاستنبر وقتها ولو لم يقن وقت صلوة الكسوف خاصة تعني للاذ
 وصحت قدم الحاضرة وجب عليه قضاء الاخرى ان قرأ فعلها والا فلا مع وان فرط الحاضرة
 على قدر يسمع تقريب فيها على اخر والوجه الضعيف بين ما لعلم المكلف باستنبر
 فاحذر الفرق في خوان الاخرى فنه كما يستنبر احيا نانا الثاني والا في الاول ومقابل
 الاصح ما عليه القنوت من وجوب يقن بعد الحاضرة عمدا بالامرية والفتح وغيرهما
 معارضات بالمثل فتعني الجمع بينهما بالتحديد للاصول واذا دخل في صلوة الكسوف
 بغير صلاة الحاضرة ثم تنبى له ضيقها في الاشارة قطعها وصل الحاضرة فانه لا تكفي
 اجماعا ثم يوجب ما قطع وانا لا نذكر في ظاهر المتن اجماعا بخلاف المبسوط فليست فاد
 وهو ضعيف ولو كانت الحاضرة نافذة فالكسوف في اولي التقديم وجوبا ولو خرج
 وقت النافذة والتبع وقت الاخرى الثانية يجوز ان تصلي هذه الصلوة على الراحلة
 بعد اشيا مع الضرورة لجماع ابيد فها على ان احاد عند الاستسقاء وتروى في الشرح والنهاية
 لمنع مع الامة العزيمة القنوت وهو اشبه وعليه غايمه من تأخر وقتها صلوة الجنازة هي
 واحدة الجنازة فيلزم بالكلية الميت ليس برب وقيل به السرير بالفتح الميت والنظر
 فيها يقع في امور اربعة من يعلو على المصلي وكيفيتها واحكامها اعلم انه يجب هذه
 الصلوة على كل مسلم وضابط من اظهر الشهادة وتم لم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة
 نبوته من الزمان كما ذكره المتأخرون فيدخل فيه الخالف وغيره المعان في العترة عليه كما
 هو الاشهر بينهم لاخر اخله عالمي اذ من القديما فلا هذا مع عدم التيقن ولا في قول
 واحد لا يلقى بالمسلم من يحكمه من مبلغ ستين من بلغا وعشرين ولا يقط

ويجوز في كل ركعة من ركعات
 من ركعات الصلاة يقنت في كل ركعة
 ان لا يقرأ في كل ركعة من ركعات

فاد الاسلام او الكفر وفيها سلم صالح للاستسلام وليسوى في ذلك الذكر الملائق والحق
والعبد ويستحق على من يبلغ ذلك اي التمتع سنين من الاحتساب مستهدا وقول الاستكان
بالوجود بغيره كقول العتاني بالعدم الى البليغ ويقوم بها كل مكلف بحسب ما على الكفاية
اذا اقام بها الجهر سقط عن الباقين وان لم يتم احد استحقوا باسرها العقارب
الحق الناس بالصلوة على الميت اولى به من غيره سواء او هو الميت بها العزيم الام لا على
الاشهر الاقوى وعزاه في نفس الى علمنا انا خلافا للاستكان فيقدم الغير وهو لا حق
احوط واولى وذكره الاصحاب من غير خلاف يعرف ان الذكر مع تعدد الاولياء اولين
الاثنى ونقص عند الخلاف في التتبع والطلاق كغيره وقيد جماعة بما اذا اجتماعا في طبقة
واحدة او كان الذكر امة في طبقة او درجة والا فلا ينبغي اولى والزوج اولى بالارحية
من خارج مطلق الاقارب ولا كذا الزوجية من غيرها من دفع اكل ودية تيل ولا من بين
الترام والمتبع بها لا بين الحرية والمملوكة لا طلاق النكح في شموله لمتبع بها نظرا
يجوز ان يؤتم احد ولو كان وليا الامر اجتماع فيه شرطا لا امامة حتى العمل والارادة
تجتمع فيه الشرط استنادا لكان وليا وجوبا ويجوز له الاستئانة منهم ويستحقه في غير
الحاشية لا خلاف احد الامم المنفردة فواجبه ولم يعرف وليه ولكنه احوط به وجوب
الامام اي امام الاصل وحضوره فهو اولى بالنقص ومطاع ويجوز ان يؤتم المرأة النساء
عدم من يعل من الرجال على الاحوط وتقف في وسطهم ولا يبرز ذكر العار اذا
صلى بالهراة كما ياتي النساء الله تعالى لكن لا يحتاج الى المجلس هنا ولا يجوز ان يؤتم
من لم ياذن له الولى ولو كان ليشل الامامة الا ان يمتنع من الصلوة واذا ذن لها فخير
الصلوة جماعة وفرا دى كرفع اذن الحاكم ان كان لا منه هي اى هذه القصة حسن
تكبير استولى بهن تكبيرة الاحرام مقرونة بالنية بعينها الربعة دعوان وهو الطلوع
المع لولا عليه بالادعية لا يتعين بل في بعض من يادى هو ما يادى كما في الفتوى والاشوق
انما هو تكبير وتيسر وتحميد وتهليل ولكن افضل ان يكبر ويشهد الشها
دين ثم يكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين

في التكبير

وفي تكبيرة الربعة يدعى للميت او عليه وينصرف بالخامسة حال كونه مستغفرا
الاشهر فغيره لا يفضل على الاستغفار وهو احوط وان كان الاو لا يظهر في الجمع
وليس الظاهر من فعلها وسنها ولا يجوز ان يتبعه العمل عن الجنازة بما يخرج به
في الجماعة عن كونه مصليا على الجنازة او عندها ولا يصح العمل على الميت الا بعد تغسيله
تفكيكه الا ان يكون منه ولا هذا مع الاسكان والا قام التيم مقام الغسل في اعتبار التيم
فان تعدد سقط ولو كان الميت عاريا فافتر الكفن يجعله لا يبر بعد تغسيله او ما معناه
وسمى وثوقه ثم جعل عليه ريشا ان امكن ستره بثوب صلى عليه قبل الوضع في القبر
هو احوط وسنها وقول الامام او المعلى جده عن وسط الرجل ومرد المرأة ولو اتفقا
جعل الرجل الى ما يلي الامام والمرأة الى ما يلي القبيلة ويجازى بعدوها وسطه بيقف
الامام موقف القبيلة منها وفي الموقوف يجعل راس المرأة الى البيت الرجل ونحوه اخر
ولو اجمعه اذالت وكان طفلا فالفضل ان يجعل من راسها الى القبيلة ان لم يبلغ ستا
والا فمن راسها ما يلي الرجل وقول الامام هنا وراء الامام ولو كان واحدا او قرا لهما
والنساء يقفون ان يكون المعلى منهن كما امر حائضا وعبرة الاكثر باستجاب من الغلين
خاصة وفي الخبر لا يصل على الجنازة بعداء ولا بأس بالمقاراة بعد ايل به بانكبر ارات
الجنس بضمه الاكثر بالتكبير الربعة اي بعد ها ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا
اي جاحدا للشيء للتحام وظاهرها الوجوب هو احوط ويقصر في الصلوة عليه على اربع
تكبيرات ويدعو المستغفرين وهو اللهم اغفر للذين تابوا وتبعوا سيئاتهم
وفهم على الجحيم ان كان مستغفرا وهو على ما يفهم في الاخبار من لا
يعرف الوكامة ولا يتكبرها وفيه اقوال اخر متفادية وان بحشرة مع من كان
يتوكله واجبه ان جهل حاله ولم يعرف من هبه وفي بعض النسخ يدعوه يدعاه
المستغفر وفي اخر بقوله اللهم ان كان يحب الخير واهله فاعف عنه ولا حرج
مجاوزه عنه ويدعوه على الطفل الذي لم يبلغ الحلم وان وجبت الصلوة عليه بقوله

في التكبير
في الصلاة
في الجنازة

ادعاء الميت

التي جعلها لنا وكما يوجد سلفا وفرطا واجزا اذا كان اجواء المؤمنين ونحوها
 المؤمنين منها خاصة وان كانا غير مؤمنين بها لما كنت وان يقدر المصلح ولو كان مأمورا
 ببرج منه حتى ترفع الجنازة من بين يديه والصلوة في الموضع المعينة ليكثر عليه
 المصلون ويكثر الصلوة على الجنازة الواحدة من بين فصاحا ولا فرق على الاقوى بين
 ما لو صليت ثمانية جماعة او فرادى ولا بين ما لو كان المصلح صلي او لا ولا بين ما
 لو خفي على الجنازة او نافي الجنازة ام لا وحكامها اربعة من اهل البيت مع الامام بعض
 التكبيرات وفاته البعض وخالف الصلوة وانما يقع عليه منها وكما من غير دعاء بينهما ان
 يتمكن منه الا على الخوطة بل الاقوى في رواية من وان رفعت الجنازة ولو على القبر
الثاني لو لم يصل على الميت صلي على قبره يوما وليلة حسب على ائمة القولين كما في كلام
 الشهيد بن ابي عمير على القول الآخر وهو ظاهر في الاولى قراءة على في الفعلين مبنيا
 للعلوم اي يصلي من اراد الصلوة على الميت اذا لم يكن هذا المريد قد صلي عليه
 ولو بعد الدفن المدة المذكورة او داما سوارا كان قد صلي على الميت اركا وتجب
 في الصلوة الثانية وتكون في الاولى من غير كراهة كما هو ظاهر الاصحاب او معها كما
 يقتضيه الجمع بين اخبار الباب ويمكن قرأته مبنيا للجهل فيكون الحكم مقتضا
 بميت لم يصل عليه واما من صلي عليه فلا يشرع الصلوة عليه بعد دفنه وعرض
 الى بعض الاصحاب وما اخبرناه ان قولنا يجوز ان تصلي هذه الصلوة وكل وقت ولو كان احد
 الاوقات الخمسة المكرهة من غير كراهة ما لم يتحقق وقت الحاضرة تنفذ هي وجوب المولم
 بخلاف الجنازة ولا يتحقق وقت صلواتها بخلو زنيه وكذا وجوب تقديم الجنازة مع
 ضيق وقتها وسعة الحاضرة ولو تيقنا معا فني وجوب تقديم الحاضرة على غيرها
والاول لا يخرج عن قوة دلالة السماع في الاولى تنفذ من الحاضرة والثاني لو خفي جناية او ثبأت القلوة
 على الاخرى غير المصلح في تمام على الاولى ولا سنبها على الثانية وفي قطع الصلوة على الاول ما
 ايشال الصلوة عليها مع على الاثر وفيه ان شاء وان تركوا الاولى حتى يفترقوا من التكبير والاصوة

والله اعلم

وان شاء وافرقت الاولى وانما التكبير على الاخرى وفي رواية صحيحة على بها الاستسكان في جماعة
واما في قوله المتدبريات فكثير منها صفة الاستسقاء اي طلب التسقيط من الله سبحانه وتعالى حتى يفرج
 وغور الاشهار وفتر الامطار والديقية هنا هي في صلوة العبد في ركعات والافراة ا
 المستحب والتكبيرات الزائدة هي في الفنون بعد كل تكبيرة الا انه يفتن هنا التبعث الى الرحمة في
 الحياة ولا يتعين فيه دعاء خاص بل يدعو بما يشتهي وان كان افضل ولا لا لا يتعين التماسه
 عن اهل العمد سلام الله تعالى عليه فظاهر جماعة فيع المائدة لا تفتن يخرج منها ما بين
 طلع الشمس الى الزوال وعزاه فكري الى ظاهر الاصحاب ان المحل عن الفاظ ليس القبر
 بان كانت لها يد يخرج متى شاء وفي نهايته الاحكام وكرة عليه الاجزاء وهو الاقوى
 وان كان الخوطة مكره ومن سنها صوم الناس ثلثا والخروج اليوم الثالث وان يكون
 الخروج يوم الاثنين او الجمعة غير مبنيهما كما هنا وفي كل جمعة او مرتبا بينهما بغير ايراد
 وان لم يلتزم في الاخرى في يوم وكلام الخوطة والاكثر لم يذكر واسرى الاول والحمل على العكس
 والنقح الخاص مع الاكثر وضعف التسند وجعل في القول الثاني الظاهر في الاصحاب بها ان عليها
 في القبر الا يمكن شرفها الله تعالى في فيها والاستسقاء الحق بها مسجدا النبي صلى الله عليه وآله
 ولا دليل عليه نعم لا يابس به ولا في سائر المساجد اذا لم يتمكن من العزارة وليكن
 خرج جهرا وحالا كونه حفاة على سكتة ووقا كما في العبد بن ونسفي في البشيع
 ولا سيما ابناء الثمانين ولا اطفالا ولا عيانا في المشهور بين الاصحاب فالاولا انها اقرب
 الى الرحمة واسرع الى الاجابة وليكونوا من المسلمين خاصة تحف الكفار حتى اهل
 الذممة واما الحل المقتضى من بالنسق والمنكر والخدعة من اهل الاسلام وتجي
 في الشهر عدم المنع خرج جهرا ومنه وانما يفرق بين الاطفال ولما بانهم فاته اجاب
 البكاء والخشوع بين يدي الله تعالى الذين هم كاهف الاجابة وان فصل جماعة
 وتجوز فرادى الجماعة وتغويلا الامام او فردا مرة واحدة بان يجعوا ما على يدارة
 وبالعكس وقد بعد القدوة ومعوذ النذر وفاقا للذكر واستغفار القليل حال الذكر عكس
 رافعا بها صوته والي اليمين مستحيا والى اليسار مهلا لا وعذر استغفار الناس

جامع كل ذلك ما في المائة واحدة وأربع مائة من الأضحية وإذا جازع الناس في ذلك في الأضحية
رفع الضحى بها والضحية من بين بعد الضحى كما في العيد من قبل الضحى في الأضحية والاعادة
 أيها أن تخرجت الأضحية ومنها نافذة شهر رمضان وفي الشهر الزايدات استحب أن يكون
 ركعة زيادة على المكتوبة اليومية وهي الشهرها وقول الصدوق بأن نافذة في شهر
 رمضان زيادة على غيره شاذ كما في الصحيح الذي لا عليه وهي موزعة على الشهر ولا شهر
 في كيفية التوزيع أن يعطى في كل ليلة من العشرين الأولى عشر ركعة وموزعة
 هكذا بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء اثنتين عشر ركعة وفي العشر الاواخر
 في كل ليلة ثلاثون ركعة وموزعة كما من الأضحية يجعل الزايدة بعد العشاء وفي ليلة
 الاضحية المحملة لليلة القدر في كل ليلة منها مائة ركعة مائة من العاشرين منها العشر
 في الأولى والستين في الاخرتين برز رواية أنه يقسم بها من الثمانين على المائة
 في كل منها ويصل الثمانين المتخلفة وهي العشرين في التاسعة عشرة والستون في
 اللياليين بعدهما والجمع الأربع أربعون موزعة عليها بصل في كل ليلة أربع ركعة
 على عليه السلام يقرأ في كل ركعة منها الحمد مرة والتسوية وحسين واربع بصل في جعفر يقرأ
 في الركعة الأولى الحمد واذا قرأت في الثانية الحمد والعاميات وفي الثالثة الحمد
 وانقر في الرابعة الحمد ونسبة الترتيب ركعتان بصل في فاطمة عليها السلام يقرأ في
 الركعة الأولى بالحمد مرة والقدر مائة وفي الثانية بالحمد مرة والتسوية مائة ويقرأ في
 في أخر جمعها ليلة الجمعة الاخرة بصل في علي عليه السلام في عشرين ليلة النبي مشرك
 بصل في فاطمة عليها السلام والوجه التخيير بينهما وبين ما معنى كما هو ظاهر كثير وفيها
 صلاة ليلة القدر وهي ركعتان يقرأ في الأولى مرة بالحمد وبالاخلاص الف مرة وفي
 الثانية الحمد والآخر مائة ركعة وفي الخبر من صلىها لم يسأل الله تعالى شيئا الا
 اعطاه ومنها صلاة يوم الغدير وهو انتاص عشر من ذي الحجة قبل الزوال
 بنصف ساعة وهي ركعتان يقرأ في كل منهما الحمد مرة وكلاهما التوحيد ورواية اخرى
 والقدر عشر مرات وفي الخبر انها تعد المائة الف مائة الف مرة ومن صلىها لم يسأل

لنؤتي

عن رجل حاجته من حاج التبريد والآخر الأقرب ومنها صلاة نصف من شعبان وهي عبادة وكل منها
 دعابة فيها الحج وركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتسوية مائة ثم يدعو بالبرسم كما في دعابة
 وفي أخرى التوحيد مائة وحسوت ومنها صلاة ليلة البعث وفيها وهو التاب والعشرون
 من رجب وكيفية ذلك أن يقرأ من هذه الصلوة وما يقال فيه بعدة مذكورة في كتب تخص به
 وكذا سائر التواريخ الغير المذكورة هنا من أروها فليطلبها في التواريخ وهي موزعة
 حنة الار في الحمل الواقع والصلوة وهو يكون اتعا عن عهد وقصد وسبوع في المعنى
 عن الزمن حتى حاسبه الاخلال أو شك أي تردد الزمن بين طرفي التقيس حيث لا
 رجحان لأحدهما على الآخر ومطم والملا بالفضل الواقع من عدد أو سورتك شي من انفا
 صلاة الواقع بالثلاثين بقدر الحاجة للصلوة ينقل الثلث لا الله كان سب تركه لقصدها
 العهد كحل من اخل معه واجباً بطل صلواته شرطاً كان ما اخل به كما القهاة والتميز و
 الوقت والقبلة او غيره وان لم يكن ذلك كما القراءة مثلاً واجزاها حتى الحرف الواحد وكيفية
 بها القاء التمجيد والرفقات في القراءة وترتيب الواجبات بعضها على بعض وقدرها في العهد
 بما من يعمل بالمكان جاهلاً بالحكم الشرعي كالوجوب والوضعي كالبطالان وهذه الكلية
 ثابتة في جميع موارد على الجهر والاعتقادات فان العمل فيها عند اجاها وكذا بطل الصلوة
 لو فعل معه ما يجب تركه فيها كالإكلام بحرفين فضاء ونحوه من في قراءتها وبطلان
 الموضع المعقوب والتجسس ما لا يقع عليه فيها أو الموضع المعقوب والتجسس على الموضع المعقوب
 وانما بطل الصلوة فيها مع العلم بالوصف وان جعل الحكم لأفع العمل بالقبضه والنجاء
 اذا لم عادة في الارواح وطول الاثر في المخرج خروج الوقت ومع بقائه فقلان عصباً كما ربما
 يتعلق بهذه المسائل في مجالها لكن لم تقدم حكم التجرد على الوضع النجس جهلاً ذكر اسلا
 وظاهر لأصحابها بما فيه بالتبني والتجسس في بعضهم فان تم اجماعاً ولا نقض الاصل
 وجوب الزماده وقتاً لا خارجاً واقفاً السهو كان من ركن من الأركان لنفسه وكان
 عمله باقياً بان لا يكون قد دخل في ركن آخر في به فله ما بعده وان كان دخل في ركن

لا يقل الا ان ينزل في الركعات كالركعتين الخامس والسادس علم انه لو كان
 في اجماع من هو في الاولى وفي التاسع في الثانية فبطل التعلق بعد الركعتين
 ولو شك في فضل من افعالها فان كان في موضع كركعت في النية قبل التكبير و
 فيها قبل الغناء فيها قبل الركوع وفيه قبل التجرد او الهوى على الاختلاف فيه وهكذا
 ان به واثم الصلوة ولو ذكر بعد الايمان بالشكر فيه انه فعله سنا فمعلوم ان كان
 دكنا لان نيادته مبطله ولو سهوا كما مضى في الركوع اذا ذكر بعد الايمان به انه
 فعله وهو صالح اي ذكره في حاله وكونه قبل ان يقوم عنده رسله الى التجرد ولا
 يرفع راسه في نفسه صلواته اجماعا كما لو ذكره بعد دفعه والقال جماعة من اصحاب
 القديما كما الكلب والشيخ والحلي والمفتي والجمهور قوا جماعة من المتأخرين ولكن يتفقون
 بعد ذلك فاكثرت في حكم جميع الركعات من جميع الصلوات ومنهم من خصه بالركعة
 من الاخيرين من الرباعية كالشيخ في النهاية والاشبه بالاسول البطلان مضم ولو لم
 يرفع راسه منه وكان من الاخيرين من عليه اكثر الاصحاب ومنهم من العبارة عدم
 البطلان في غير الركعة مضم سجدة كان ام غيرها وهذا لا يثبت في الركعة ولو كان شك في
 من الاضال بعد انتقاله من موضعه ودخوله في غير موضع صلواته دكنا كان الشك
 فيه او غير اجماعا اذا لم يكن من الركعتين الاوليتين كذلك اذا كان منهما على المشهر
 الاقوى وللاذنب ما كان من افعال الصلوة اصله لا مقدمه كالقوى للتجرد
 والتموض وغيرها فيعود للركوع في الاول والتجرد في الثاني على الاقوى ولا يورث
 عموم جميع افعال الصلوة بل واجزاها فلو شك في التجرد وهو يشهد
 او فيه وقد نض لم يلتفت وفاق الاكثر وكذا لو شك في الحمد وهو في التوبة
 وفاق الجماعة خلافا لاخيرين فليفت وهو احوط وفي شمله لا يستحب من افعال
 الصلوة كالقبول والتكبيرات ونحوها وجهان ابردها ذاك وقد ظهر مما
 حكم الشك في الاضال والاعمال من الفرضية مضم هذا غير الرباعية واما غيرها
 فقد اشاد اليه بقوله فان حصل الاوليين من الرباعية عددا وبنيتها وشك
 بعد

بعد رفع اليدين من التوبة الثانية في الاضالها اهل الى بهام لا فان طلب احوط في التوبة
 وصار منه مطلقا على طهارة فيجعل الرابع ما خلفه من غير ان ينادي فان قيل لا يكره عليه
 واكمل والاكثر من غير زيادة في العدد والاربع ثم يستلم ويعيدها كما لو ظنها حيا صار كانه
 زاد ركعة فبطل مضم كما مضى في جواب الاعتقاد على الظن فيما بعد الاخيرين من اشكال
 الاكثر نعم والاحوط لا اذا تعلق بالاضال دون الاعمال فكلا لاكثر وان شاع الاضال
 صورته الظاهرة المشهورة اربع من شك بين الاثنين والثلاثين والاربعة والاربعة او بين الاثنين
 والاربعة او بين الاثنين والثلاث والاربعة في القسم الاول من هذه الصور يبي على
 الاكثر وبهم الصلوة في بعد الاتمام بخلاف ركعتين حال كونيهما اجالا او ركعة فائما
 واختارها احوط هنا وفي الثاني كل في بي على الاكثر بخلاف ركعتين جالا او
 ركعة فائما واختار الركعتين من جلوس هنا احوط وعلى الثاني انه يبي
 على الاكثر بخلاف ركعتين من قيام لا غير ذلك فيدل على الرابع الا انه بخلاف ركعتين من
 من قيام ركعتين من جلوس مرتبا بينهما كافي للثقل ولا يجوز العكس كما هو ظاهر للجمهور
 والنقص ويجب ان يكون كذا في كل من هذه الصلوات الاحتياطية بعد التسليم و
 يجب فيها التنية والاحرام والتشهد والتسليم بجميع واجبات الصلوة على القيام اذ
 حيث يجب تقييدها للصلوة من غير تحلل لاشي طاهر الاكثر نعم وهو احوط وكذا الكلام
 في الاجزاء المتتالية فيجب تقييدها من غير تحلل لاشي في زمن استمرار الشك والا
 شتبا الما لفرغ من صلوة الاحتياطية في صلواته ولا يعيد لها سوا
 تذكر بعدها الا خلافا والكمال ام لم يتذكر شيئا منها وان ذكر في اثنا
 الاحتياطية في الاجزاء مضم او الاطاعة او التفصيل بين ما طبق في الاول
 والا قال في اجزائها الاول وان عكس كانت له نافذة قطعاه فصحوا وبطلانها
 ان شاء ولا سهوا ولا موجب له على من كتب سهوا بخلاف فيه بينهم وان تعلقوا
 في غير التهمة هنا بما يمتثل لاشي وما يعتد به والتموه بالنقص للمعروف وهو احوط

وان كان الأول هو المطلوب للمرجع فيكون المعنى الثاني انما هو سجدة واحدة
 لا المستوفى اذ يجب تداركها اداء وقضاء فعادة الصلوة ان كان ركنا
 وقد دخل في غير اجزاء والمعنى الاول هو الالتفات اليه يجب البناء على
 وقوع الشك فيه فان كان الشك في حكمه لم يستلزم الزيادة فينبغي على الصحيح
 ولو اتي في الشك فيه والى الحال هذه فندى الصلوة قطعا ان كان ركنا واحتملا
 ان كان غير في الاشياء وهل للركن بالسهو الكثير ما يوجب عليه حكم من نقص
 او تدارك او سجد سهوا وما يقع وغيره حتى لا يسهو كثيرا بعد سجدة واحدة
 في الثالثة او مع رجحان احد الطرفين في الأخيرين او مطلقا في سجدتين
 عليه حكم سقط وجهان احدهما الاول ولو كثر سهو في فعل بعينه فضل بعد كثر
 السهو مطلق في غير وعلى فعله ان لم يقصر على ذلك وجهان احدهما الاول
 والمراجع في الكثرة لا يعرف وقال لا كثر في الحكم فيما لم يرد به بيان من الشك
 ولا سهو على من سجد في سهو في الصحيح ولا خلاف فيه ولكن فيه اجمال والصواب
 المحتملة فيه ثمان اثنى عشر فالأصل والتمسك بها انه لا حكم للشك في فضل الشك
 او صحيح مرجح بالفتح اما الاول فلا اصل فاما الثاني فظاهر الاجماع طراد منه
 من النص فيخرج به من مقتضى الأصل فلا بد من النص عدم الالتفات للشك
 فيه بل ينبغي على الأكثر ان لم يستلزم العناد والافعال الصحيح كما مر في كبر الشك فلا
 سهو على المأموم ولا على الإمام اذا حفظ عليه من خلفه وهو عليهم بالإخلاق ولا
 اشكال اذا كان المراد من الشك معناه المعروف ومن حفظ ما يرد في العلم في جميع
 الشك منهما هذا المعنى اليقين قطعا وكذا الشك في الالتفات وهذا المتيقن اذا فاد
 الرجوع ظنا أقوى ولا يقينهما فلا سيما الاول شك في الإجزاء لا في حال ولا في وقت
 المأموم بين الواحد وغيره والعبد وغيره فيرجع اليه ولو كان واحدا فاساقا ولا يفتى
 في غيره ولو كان وحده الا اذا فاد الرجوع اليه ظنا ولو اشتراكا فالتك والتك في محل لا يفتى
 سكر

وذكرها

حكم كما انه لا يفتى على التمكن واختلاف الحد بين الأثرة وان اختلف رجعا الى ما اتفق عليه وتركها
 ما اقره وكذا به فان لم يجزها وابطه يفتى الأفراد ولم يكرها حكم شاك نفسه ولو تعدد
 المأموم واختلفوا مع الإمام فالحكم كالاول في رجوع الجميع لا الابطال ولا الفرق بدو ساقا ولا
 الشك بين الإمام وبعضهم قبل رجوع الإمام الى الذكر منهم وان اتحد وباقي المأمومين الى الإمام وبه
 اشكال والمجتهد في الأثرة هو الا ان يحصل التمكن من قول التذاكر فيرجع اليه حيث يقع العمل به لئلا لا
 وكل من احدثها ما يوجب سجدة في السهم كان حكم نفسه ولا يلزم الاكثر منها فيها
 على الأشهر الأربعة ولو سجد في الأثرة وشك في عددها او شيء من أفعالها تخير في البناء
 على الأقل والأكثر في الاول ولكن الأقل افضل فالعبد والعدم والثاني ولا فرق فيه بين ترك
 وغيره ولا بين تجاوز الحد وعدمه وان عجز التمسك المتولى لعناء العبد فكما هو الاقرب فادنى
 موجود من سجدة التمسك ان لم يسهو ولا بالبناء على الأكثر البناء عليه مطلقا ولا يستلزم انفسه
 والافضل على الأقل فيحيات احوطها الثاني وان لم يقع ظهوره من المطلق والعرض والافتاء
 والامتناع لها سببا في القول بجملة افعالنا فاختارنا ويجب سجدة التوبة في كل فعل
 من على من تكلم ناسيا او ناسيا او فرجه من الصلوة ومن شك بين الاديع والحسن وهو جالس
 ومن سلم قبل ركعات على الأشهر الأربعة ولا يجزى في غير ذلك على الأصح وقيل بما
 لكل زيادة ونقصان والفقير في موضع القيام والقيام في موضع السجود والقيام
 الصدوق ظاهر في الاول وصريح في الثاني وتبعه فيه من القدماء كثير منهم ابن
 زهر وبعبارة الإجماع وهو حوط وها أي السجدة ان بعد التسليم ثم ولو كانت للنقصان
 على الأشهر الأربعة وفوقه حوط كما عدا الإجماع عليه ويجب عقبيهما تشديدا خفيفا
 ما اشتمل على مجرد الشهادة بين الصلوة على التمسك بالله عليهم السلام وتسلم موجب للخروج من
 الصلوة من احد الصيغتين على الأشهر الأربعة ولا يجب التكبير ثم وقال لا أكثر ولا يجب
 وهو حوط ولا ذكر فيها عند جماعة خلافا لا أكثر فاد وجوبه وضيق على رواية الصلوة
 انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول فيها بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله

وذكرها

طوط

ولو تأخرا او مضطجعا او متلفعا او بالعكس فيقتل تد مضم ان السلم على فاشعنا
 و قد اجابنا ومن فاشعه فرصة خطر من يوم ولم يعلمها بعينها على اثنين وثلاثا
للعداة والغرب وادبها مطلقه بين ارباعها ثلاثه على الاشهر الاقل وقيل بوجوب
 الخمس وهو حوط ويختص بين الجهر والاعتقالات والارباعه وبين قديم النكاح ويستند
 من نحو من النكاح بما يحكم فيها لو فاشعه سفل فيصلي مغبرا وثنايته مطلقه و
 به صرح جماعة خلافا لالبعضهم فاجيب هنا قضاء الخمس وهو حوط ولو فاشعه من
 الفاضل ما لم يحصيه عدد افضى حتى يقبل حوطه الوفا والاحوط الغشاء حق يعلم
 بالوفاء وان كان الوجه الاكفأ بقضاء ما يتحقق فاشعه خاصة ويستحب قضاء الوفا
 لو فاشعه استحبابا من كذا ولو فاشعه لم ينكح استحبابا بقضاء وكذا العير من الم
 ما يتحقق من النكاح مع العير من الغشاء والفقه من كل رجلين بعد وان لم يتحقق
صلوة التمسك كل يوم وليلة بد في الصلوة فان لم يقدر فقد كلف بدع وكذا صلوة ا
 النهار قلت لا يقدر قال قد اذن لصلوة الليل وقد اذن للشار والصلوة فضل
 والصلوة افضل والصلوة افضل وهو حوط فانما احكام صلوة الجماعة والنظر فيه
في اطراف ثلثة الاول الجماعة مستحبة في الفاضل عليها وشاكن في الخمس اليومية ولا
 يجب الا في الجمعة والعديد مع الشرايط المقررة لوجوبها في مجتمعا ولا يجوز ان يجمع
 في نافذة عدا ما استثنى من صلوة الاستسقاء اجابها والعديد مع عدم اجتماع
 شرائط الوجوب على المشهور والعديد عند جماعة وبذلك للماموم الركعة بادراك
 الركوع اجابا وبذلك ان الامام المدلول عليه بالنقام حال كونه كالفا او فدا
 على حد واحد خلافا لان الاول لا بد منه اشهر واخرى واقول ما ينبغي به الجماعة
 بالامام والوقت الواحد ولو كان صليبا او امرأة كما في القبر ولا يفسخ الجماعة
 وان حال ان بين الامام والممام ما يمنع الشاهد من مايل واسترا وجبلا د
 وكذا

يستحب

وكذا لو كان بين الصلوة فيقف الصلوة من وراءها بالانصراف والاجماع واحسنها ما يقع المشقة
 لا يمنع عنها ولو حال القيام خاصة كما في القبر والاشيا بالانصراف عن الاستطراق ووجهها
 فان لم يتبع الصلوة من خلفها مقتدا بمن فيها على الاشهر خلافا للاف في الشيا بالانصراف
 يستماع دعاء الاجماع واعلم ان شاهدة الماموم ثلاثية للشاهد الامام او لمن يراه من
 تعقد كاف في جهة الجماعة وعلى كفي الشاهدة مظ فيصيح صلوة على بين الباب ويسا وهاو
 ولم يشاهدوا من فيها شاهدة من في صفهم من يشاهد من فيها او بشرط فقولها على
 بينه وبين الامام او الصف الثاني في يصيح الامم من على جالها والامر والاني ولكن قال
 الاصح ان الاول محاولة يجوز ان يحد له ما يمنع المشاهدة في المرة اى بينهما وبين من تقدر
 معها اما ما كان او ما سواها وان كان رجلا على الاشهر الاقوى وقيل بالشك كالزجل وهو حوط
 ولا يجوز ان يام للصلي من هذا على منه موقفا بما يجديه كالا بيده على ما يجره والوقت
 جعل بالاكثرو وهو اظهر وقد يعيد للشيخ بل بكونه وليس فيه ويجوز ان يقيم بالزجل
 اى الامام والممام على ان يصعد به لا خلا فيه ولا فاشعه لو كان الماموم اعلى منى من
 الامام صح مضم ولو كان العلى باجنية وشيئا ولا يجوز ان يثبا عدل الماموم عن الامام او
 الصف الذي يليه بما يخرج به عن العباد بحيث لا يقال انه متصل خلفه وقيل بما لا يجزى
 وهو حوط وان كان الاول الاشهر واظهر الامم اتصال الصلوة فيقف مضم ولو خرجت
 في الاثناء من الوقت باجنية الا فاشعه او يرفع الصلوة الى الاثناء وهل تفسخ القدر
 مضم فينوي الا فاشعه ولو لم يرفع ام اذ لم يكن يجديدها بالنظر في المالح الصلوة مع
 عدم حصول الماشي وجهان والاحوط تجديدها في الصلوة مرة اخرى ويجوز ان يجزى
 البعد من الصلوة قبله على الاظهر لكن الصيرلان يجوز من احوط وبكسر للماموم
 العير المسبوق لفرقة الحمد والسورة خلف الامام المرضى عنه وصدرا الاختاينه
 على الاشهر لا يظهر وقيل بالنسب وهو حوط وكذا في الجهر يرد لوسم قراءة الامام
 ولو جهل الا ان الكراهة هنا اشده والاحتياط فيها انك ولو لم يسمع اصلا فاشعه استحبابا

على الاقرى ويختص بالجمع كما هذا وتجربا بالاوليين على الظاهر وانما قيدنا الامام بالمرتبة
والاعدام بغیر المسبق بوجوب القراءة على المكتوبين واستحبابها على الخلاف كما في
دعوى من هو خلفه لا يقتضى به وجوبها بينه وبين نفسه سدا ولا يجب عليه
اجراء القراءة ولو لم تكن له في غير الصلاة مع نفي السورة ولو وقع الامام قبل فرائضه
من الصلاة سقطت ايضا ويجوز اعتبار الامام المحدث في الاضلال وتكثير الاحكام بلا خلاف
وفي الاصل خلاف والاحوط نعم خلاف فلا كسر في الشهر ما بان لا يفتد به فيجب منه
المعاذمة لكن في افتقار فضيلة الجماعة او نفيها او بقائها خلاف والاحوط تركها في
التكثير بل يترك فلو وقع المأموم واسمه من الركوع والتسجدة اظهر عليها قبله فيقول
الامام ناسيا اليها والى القيام ولو كان قائما استمر بقى على حاله الى ان يجتمع الامام
على التسجدة والاحوط اعادة الصلوة بعد ذلك الذي سبق وانفع من الركوعين فياخذ
قال المأموم فيها كما قاله للتصوير حيث وجب عليه القراءة عند الصلوة بتركه لعدم الاتيان
بالاصح عليه على وجهه وفيه قول بالتحقق ضعف واوثر بالساد ما لو عاد العارضة
ياخذ به الركن عند المبالغة هذا ان اوحيى عليه الاستمرار كما قاله والافانساد
ثابت باقل فعله ولا يجوز ان يقف المأموم قدامه في قدام الامام المحدث بل يقف خلفه
هنا دوما وبا ولكن الاقل ولو جعل في الصلوة والمجمع في التقديم والسادات العرف على
الظاهر ولا بد من نية الاتيان بالامام واحد معين بالاسم والفضل والخاصة معه
بعد ان يستجوا عنه شرائط الامامة فلو لم ينو او نوى الاقتداء بغیر معين او
باثنين فسادت ولو توافقا فضلا الصلوة وكذا لو نوى الاتيان بغير بيان
عمر او اما لروى الاقتداء بالخاص على التدين فيان عرف في صحة التدين او عدمها
وجهان احدهما عدمه ويجب نية الامامة في الجماعة الواجبة مطلقا في ذلك وفي الجمع العلم
اذا اريد فضيلتها وامام مع عدمه فلا يبعد شيوخها من دونها نظر العرف في عدمه
ولو على ثبوتها وقال كل منهما بعد الفراغ كنت مأموما لك اعادة الصلوة ولو قال كنت
اماما

اما ما لم يعبها ولا فرق في الاول بين ما اذا قلن كل منهما قيام الاخر بوظائف الصلوة التي فيها
القراءة والشيء بالاعتناء بالاقبال بالقراءة الا لا يخلو في القدر كذا الشارح ولا يستر في الجماعة
قدا وعلا في حينه وفيه الامام وانما صوم في القدر ولا في النوع ولا في الضيق فيجب
اقتداء كل من الحاضر والمسا في صاحب في فضيلة ويجوز ان يقتدى بالغير في جملته و
بالمنفصل فانه يجوز فيهما الجماعة كما العادة في جماعة ولتقتل بمثلها وبالمشقة في كل ذامع
فراق الصلوة بين نظام الامام مع عدمه فلا يجوز الاقتداء فلا يجوز في الخس صلوة الكسوف او
الجماعة والعبيد ولا العكس يستحب ان يقوم المأموم الواحد اذا كان وحده من بين
الامام من خارج عنه فيلزم الجماعة ولو اثنان مع خلفه ولا يستقيم الامام العام في اي
قائما لتمام الصلاة بل يجلسون يجلس عليهم ياروا بركيته ولا فرق في غير الصلاة
عليهم بين صوفى الامن من الطلوع وعدمه والاصح نفي الایاء على الجميع فلا يكون
ولا يستجدون الایاء ولو امتلأوا الفضاوة فقفن معها الى الجانبيها استحبابا
كما العادة انه ينبغي هناك ان يكون صفا واحدا او ازيد من غير ان يترتب بينهم مع
ولو اثنان الرجل وقص خلفه ولو كانت واحدة وجبا على المقتل بحضرة الحاضرات
واستحبابا باعلى العقل كبراهتها كما هو لا قويم الا انها فاكروها واستحبوا بعيد
المفرد صلواته اذا وجد من يصلح جماعة ما كان ذلك المفرد او مأموما وينبغي با
الثانية التذلل للغير في قدا فلا كسر في استحباب الاعادة للمصلين في احدى الجماعة
استكمال الاحاطة وان يخصر بالصفة الاولى الفضلاء واهل المنزلة الكاملة من علم وعمل او
او عقل وبالصفة الثانية من دينهم وهكذا وان يكره بين الصف فلا فضلهم وظلاله
العبارة يقتضى عدم الفرق في ذلك بين صلوة الجماعة وبين ما خلا فالجماعة في الاولى
تفعل الصلوة الصغرى او اخرجها وقام على الاصحاب جملة ولا بأس به فان تسمع للمناس
حتى يبلغ الامام ان سبقه بالقراءة كما في الروايتين في ثلث استلزامه ومجدا فانه
ثالثا وان شئ فاذ فرغ فاذ لا يبرؤا دكم وان يكون القيام الى الصلوة اذا قبل في الامامة

قد قامت للصلوة على الأظهر أكثر من أن يقال ان يفتي المأموم وحده خارج الصف الرابع العبد
 كما تملأ والصلوة فلا يكون فان يعلو الناحية بعد أخذ المقيم في الإقامة ولا يحرم على الأظهر
 الاظهر انظر في الشافعي غير الإمام العقل في حال الإقامة وان مر من الجحوت في غير
 ها فيجوز لزم الإداو حالاً فاقته ولكن على كراهة على الأشهر الأقوى وقيل بالتخيير
 وهو حوط والإيمان على الاعتقاد بالاصول المحسنة بحيث بعد من الإمامية والعدل
 وطهارة الولد من القتل لا بأس من تاليد الأسر ولذا البنية والبلوغ على الأظهر
 الأظهر ولا يجوز ان يؤم الفاعل القائم ويؤم مثله والاعلى الذي لا يجوز الصلوة والتسوية
 او ابعابها ولو حرقا او تشديدا او صفة الفاعل غير ذلك ويؤم مثله مع
 تساويا في شخص الجرحول او بعض المأمومين وعجزها عن التكميل لضيق الوقت وعجز المكان
 فبإظهارهم منها ومع اختلافهما فيه لم يجوز ان تفقد في جهول الإمام إلا ان
 يفقد جاهل أو قول بما حال الأخرى بغير عنده بعد قيام معلوما قداه ممكن
 السعة بما حالها ولا يعكس كذا ذكر جماعة ولا الموقف للسان كالالتع والاعلى
 ليح والتمثال والافاء التسليم لسانه ويؤم مثله بالتمتع الذي ذكره في سابقه ويحق
 به الاذن في قرائته عند الأكثر وهو حوط ولا مرة ذكر ولا حتى شكلا ولا الخشنة
 مثله وهو في حق الأخرى كما الرجل تحبها ويستفاد من العبادة جواز اعادة المرة
 لثلاثها وهو جامع في التامة واستمر في الغرض وقيل فيها بالتمتع وهو حوطان كما
 الجواز أظهر وكل من صاب المسجد أي الإمام الذي ينفذه وصاحب المنزل فيه وصاحب
 الإمام من قبل العادل في ما ستر مع اجتماع الشرايط المعينة في الإقامة التي من
 غيره مظم ولو كانت افضل منهم على امام الاصل مع حضوره فانه اولى منهم ومن
 عنيهم ولو اجتمعوا في ترجيح الاخير على الاولين والعكس كذلك اجمدها
 الثاني ولولا ذنوا الغيب هم انتفت الكراهية فالأول يتوقف اولوية الراتب على
 حضوره بدنيته ولو اناخ وجابح ان يقتضي وقت الغيب له فيسقط اعتبار

استفاد

الاستفاد من حيلة النقص من خلافه ولا فرق في حاله للتميز بين المالك للعين او المنفعة
 وعين كالمسكين ولو اجتمعا في اولوية الأقل اذا تالف قولان وكذا المراجع ما لا
 صل والمنفعة وكذا الهاشمي اولى من غيره هذا الثالث في المشهور ولو شاع الاثر فالإد
 كل تقديم الأخر او نفسه على الأول في العدا لا قدم من يحتاجه المأموم من غير
 خلافا لكن في فلم يكره تعالى اطلاق الحق بالرجوع للمرجحات الاثنية ولو اختلفوا
 أي المأمومين قدم الأقدم منهم أي الأجدد قراءة أو الأقدم على الاختلاف فان اتفقوا
 في القراءة جردة وكثرة فالأقدمه فاحكام الصلوة فان شأوا فيها فالأقدمه فيها
 وان شأوا فيها فالأقدم هجر من دار الحيا إلى الاسلام فان شأوا فيها فالأقدمه
 الأس من مطلق الإسلام فان شأوا فالأصح وجهها واصلها هذا كله تقديم تعجب
 لا شئ له واجباب فلو قدم المفضل جاز بلا خلاف إلا من شاذ ويستحب لكما
 ان يبع من خلفه الشها دين بل مظم القراءة والأدراك التي يجوز فيها الإجهاد والم
 يبلغ العلو المظفر ولا ينبغي ان خلفه ان يجمع شها ولو احدثت الإمام او عرض له
 ضرورة من تحدد خلفه الصلوة من منظرها رة يسا نا او حصوله وان لم يخرج أو أمنا
 سلوة قدم من يتوقف في الصلوة بهم ولو لم يقدم اومات او اجمع عليه قدموا من بينهم
 بهم الصلوة وليس الاستتابة ملو جوب بل الاستتباب فيجوز لهم الانفراد اجمع و
 التبعض بان ينوي بعضهم الإتيان ببعضهم وغيره معين واطلاق النص والفتوى
 وتفتي جواز استئنا بالزوم وغيره وجواز الاتمام من موضع القطع ولو حصل العجز
 غائبا والقراءة وقيل يحل الاستئنا من اول التسوية التي حصل القطع في شأوا
 وعلوه اعيد ويكره ان ياتم الحاضر بالمسافر وبالعكس على الأشهر الأظهر وقيل بالتمتع
 وهو حوط ولا فرق في الحكم بين الغرضية المقصورة وغيرها وبما خفي الإله في
 وله وجه الأول في التماسح فله الكراهة اولى والمنفعة بالتمتع على الأول

ظهر

فان يشأ السبوق ولو بكم حيث يحتاج الى الاستئذان به وان يؤلم الاجنح والاربع
 الاضواء او مطم والاول الاظهر وقيل بالمنع وهو احوط وكذا الكلام في المحرم بعد
 قربة الا حوط المنع من امامته مطم والاصل من المنع في الجنان والقول بالمنع هنا
 منصف جدا ومن بكر هذه الامور من على الشئ للنقص من الامانة من غير الاحتكام
 واكثر القديما على المنع وهو احوط ان لم يضل بانظر الطرف الثالث في الاحتكام
 ما لم ينع الا في الامور من الامام او كونه او عدمه او كونه على غير القبلة او
 اخلاله بالنية او كونه في ذلك بعد الصلوة لم يغيرها منكم على الاشياء الا في غير ذلك
 في الاثناء ولو كان قبل الصلوة عالما بالخلل فاقم به امامها فقلنا اذا قد تبيح
 فنية او مطم فظاهر حلة من النقص والعتاق عدم الامارة الا انما عدم
 التقييد احوط وادعى حيث يكون من ايجابات تادكا الثانية اذا دخل من صفا
 قيام فيه الحائض وخاف بالتحاق به فثبت الركوع صدق حوله في الصلوة برفع الركعة
 واسه فتوى كس في موضعه وركع مما حفظه على ادراك الركعة جازا لم يكن هناك
 مانع شرعي من بعد عن الامام بالاجتهاد لثابت به عند طاعة الجماعة ولو ان يضي
 وكما الحق بالصف والطلاق الباع يقتضي جهات الشئ ولو ان ذلك خلافا للركعة
 لجأه فيه في غير ما حافظه على الظاهر في الركعة وهو التقييد السابق احوط
 كان في غيرهما فظهر الا حوط ايضا اعتبار عدم وقوع فعل كسر في الشئ وان يجر عليه
 ح ولا يخطئ الثالثة اذا كان الامام في محراب داخل في الحائض في السجدة على وجه
 يكون اذا وقف في الارض من على جانب لم يفتح صلوة على الجانب في الصف الاول
 اي الصف الذي امام من جلوسهم واخذوا بالصف الا من لم يخطئ في الصف
 المتأخر عند فان صلواتهم صحيحة على ما صرح به الشيخ وفيه من الوجوه الاربعة اذا
 شجع الماسم في فائقة فاحرم الامام بالفرصة قطع

فيكون الامام في الصف الاول
 فيكون الامام في الصف الاول
 فيكون الامام في الصف الاول

لشئ

قطعها اي قطع الماسم الثانية جلوس مطم كما اطلقه جماعة وان ضيق الفوات
 كما عليه الاكثر وهو احوط وعليه فعل المعتبر خوف فوات الركعة او الصلوة حلة وجها
 فلو ان هذا الاول ولو كان الماسم في فرصة فاحرم او اذن واتمام كما يستفاد من النقص
 المقام فقل فنية من الفرض الى النقل ولا يقطعها هذا مع امكان النقل واستماع غيره
 كان دخل في الشائنة فالوجه الاستمرار على صلواته ونافعا لفاضل في جماعة من كتبه
 قوله استحبابا يرجع الى الحكم في المستثنين معا ولو كان الماسم قد دخل في فرصة واحرم
 امام الاصل فقلها استحبابا واستانفا الصلوة معه وما ذكره الشيخ وجماعة ولو كان
 الامام ممن لا يقتدى به استمر الماسم على حاله في المستثنين فلا يقطع الثانية ولا يعدل
 اليها من الفرصة الثانية ما لم يزل الماسم السبوق بركعة فصاحبا مع الامام من الركعة
 يكون اول صلوة فاطم الامام اتم هو باقي عليه منها وقراء الحمد والسورة في وليه
 الذين هما اخيرا الامام وجوبا على الاقوى ويختص بها ولو لم يجز على الاعطال الاع
 عدم المتابعة بان يخرج الامام من الصلوة وتام الماسم الى الركعة التي يجيب عليه الجهر فيها
 فالاحوط الجهر فيها ويجوز السورين تحت بصرة ان كانا معا ولا يباح ان يفتتح
 اسكانها ويشكل مع عدم التمكن منها ايضا فقل ياتي بها وان فاته الركوع فيقرأها
 ويلحق الامام في السجود اتم بتركها ويتابع في الركوع ويجهان اجودها انشا
 ولكن مراعات الاستياط اولي والملاية مع الامام الا عند تكبير الركوع اذا عرف
 عدم التمكن منها وان دخل قبل ذلك ثم ابتلى فليصرح الممكن منها ثم يتابع
 في الركوع ويعد الصلوة احتياطيا واذ جلس الامام للتشهد وليس له التحمل للتشهد
 مخافا ولم يتمكن من العودة وجوبا على الا حوط ويشهد مع استحبابا خلافا لجماعة
 فنحوه ان ثبت بعد ذلك التكبير والملاية احوط وان كان لا بأس بالاول حيث
 لا يقصد بالامر للوقوف بل لا كسر المطلق واذ اجاز حمل التشهد الماسم فليثبت قليلا

فيكون الامام في الصف الاول
 فيكون الامام في الصف الاول
 فيكون الامام في الصف الاول

اذا قام الامام بقراءة قول ما يجري من التشهد ثم لم يحقه وخرج ان يتابع الامام في
 تنزيهه وفي بعض نفسه المأموم اذا أدركه اي الامام بعد انقضاء الركعة الأخيرة
 بان لم ينجس بعد التجرعة في حال كثر وسجد معه بغير ركوع فادخل الامام استقبل
 المأموم السجدة واستأنفها من اولها وكذا الكلام فيها لو ادركه بعد السجدة فيجب
 له المتابعة له فيه ويستأنف الصلوة والطلاق العارية يقتضي عدم الغزاة للمكلمين بين
 ادراك الامام بعد رفع راسه من السجدة الأخيرة او قبله ولا اشكال في الحكم على
 على المتقدمين والى الحكم الثاني على المتقدم الثاني ويشكل على الاول في الحكم
 لعدم ويمكن تغليب العارية على وجه اي عدم الحكم الثاني وهو وجوب الاسبق في التحقيق
 المتأخر المأموم ان يسلم قبل الامام مع العلم من لسان او غيره من حاجة
 لحاجته فوقعها او بنية الانفراد بل مطلق على الاقوى وان كان ما في المتن احوط في جواز
 الانفراد بغيره في سائر احوال الصلوة قولان اظهرهما نعم وفاقا لاكثر وقيل لا وهو
 احوط امتناعه في غير ذلك في سائر الجوز منها قولنا اسداً وجب جازاً لا فساداً فافهم
 بالضرورة ان كان قبلها واكتفى بها من الامام ان كان بعدها وكذا ان كان في اثنا
 وبقي بالباقي على الاقوى ولكن الاستيناف هنا باو مسابقا لحوط ولو ان النساء
 يقتضين من هذه المسائل او الامام الذي يفتن فلو جاءه رجل آخر وقد تأخر عنهما وجب
 ان لم يكن احدهما من غير اختلاف في اصل التجماع وانما الخلاف في الوجه بكونه المقتضى
 وغيره وعدمه كما عليه الأكثر واعلم الاظهر ان كان الاول احوط والمرايا الوجه
 توقفه صحة التسليم على تأخره من لاهضاء المعرفة لبعده على الاطلاق اذا استتيب المبرور
 فاستحقاق المأمومين جلس حتى اذا فرغوا من التشهد وقبلوا ببدء اليهم بغير شك
 ليسوا اثم بغيره هو ما في عليه فان لم يدرك ما صلى الا مع جملة ذكره من خلفه وفي رواية
 انه يقدم رجلاً منهم ليس لهم حاشا يستحب ان تكون المساجد مشورة غير
 منطلقة ولو خرج من المبنى على قول وبدون من نحو السقف على آخر واعلم ان كان

الاول احوط وان كان يكون الحجة وهي المظنة للحدث والجنب على اوجها ولا
 يجوز ان تكون وانما ان سبقت سجدة بركعة الرضوة فبذلك البول والناظر وان
 تكون النافذة مع حالها على المشهور وقبل بالمنع عنها في وسطها وهو حسن ان
 سبقت المسجدة قبل بنائها والا فلا وان يقدم الداخل بغيره يخرج بيسان ولفظ
 عكسها كان الخسيس كما قاله وان يتعاضد بغيره يستعمل جازاً عند دخوله استظهاراً
 للعلماء وان يدور مثلاً اليها وفاقاً عنها بالمائة وكذا في خصوص يوم الخميس
 وليست الجمعة والاسبوع في حاله لا إعادة ما استشهد بكسر الهمزة على
 الانفراد فاقها في معنى جازاً ويجوز يقتضي المستشهد منها فاصحة بل قد يجازا
 خفيف من ضرر الانفراد ولا يشترط في جواز التزم على الاعادة لان المقصود دفع الشرب
 واعادة تركه مستحب اخر ويجوز التفتت للتوسعة مع الحاجة ولا يقتضي الامع العلم بوجوب
 العادة وكذا يجوز استعمال التزم من نحو الاحجار والاشباب في غير من المساجد
 خاصة اما مطلقاً يقتضي اطلاق نحو العبارة واذا استشهد ولم يفكر من
 الاعادة كما في قبة بجاءته وهو احوط ويجوز خريفها او فسخها بالذهب و
 فسخها بالحق ولو دفعها ولا يصح كراهتها الا ان تقول بغيره في غير المسجد
 فغيره وان كان يفسد منها الى غيرهما من طريق او ملك لان الوقف لا يبيد وقد اتخذ
 للعبادة فلا يفسد فيها لغيرها وعلية فيها وجوز الواحد وكذا الواحد الكا او طريقاً
 بل بطريقاً ولو ادخل الفاسد فيها وغسلها فيها ولو مع عدم تلويثها ولا تلوث
 من فسخها على الاحوط وان كان تخصيص الحرم بصورة التلوث اعلم الاظهر عليه الأكثر
 واخرى الموصى منها واعاد اليها والى غيرهما من المساجد لاجل التفتت وظاهر الحرم
 كما في المتن فقام جماعة الاعية السجدة الكراهة احوط كما عليه اكثر هو لاه الحاشية
 في مواضع اخرى وكبره تعليقها بل تجعل واحدة ابتداء السجدة التي على راسه والدون كسرت
 اي فعلها شرف والمراد بها ما يجعل في اعلى الجدران او يجعلها راسها واستلزام



فالمطابق كما ذكره جماعة اوفى المسجد كما يستفاد من رواية وفيه تقييد
 بما اذا سبقت السجدة والا لانه لا يجزئها على وجه لا يسهل منه تعيين صورة
 المسجد والا لما تحريم وكبره بها ايضا البيع والشراء وتكليف المأين والصبيان الذين
 لا وثوق بهم من الدخول فيها وانقاذ الاحكام وانما بقية الضوابط ما قام به المحدثين
 الصواب لا يذكر الله تعالى كما في النص المشهور كراهية عظم وهو احوط الامع الضرورة
 فيقتصر على انما لا يتعدى به وظاهر جماعة علم كراهية انقاذ الاحكام لوجه غير بعيد
 وعملوا التقييد على ما لا بأس بها مما بين الأدلة ولكن الاحوط الكراهية وانقاذ
 الشجر وقراءة الأمايقل منه وسكنوا غيره كبيت حكيم او شاهد على لغة في كتاب او
 سنن او خطباتا وبيع للنبى وللنعمت عليه السلام ومرتبة او خوف ذلك مما يكون طاهرا
 وعبادة والمؤمن فيها من غير ضرورة ولا سيما في المسجد من ورضيها وفي الغنم والحيات
 البصل والثوم والكراث وغيرها من الزواج المرفوعة وكشف العورة مع امن المطلاع
 وكشف الشرة وانفذ ذلك وقطع القل وقطع بل يضي في دفنة التراب والبصاق والنجم
 فان فعله ستره وبالتراب الاربع في بيان سلوة الخوف واحكامها وهي مقصورة سمر
 اذا كانت ربا عترة اجماعا وكذا احسنه مطهر جماعة ومردى على الاشهر لا أقوى و
 اطلاق النص والفتوى يقتضي جواز التقصير وان تمكن من الاتمام وقيد بعضهم
 بعدم التمكن ولا يجزئ عن وجهه والتقصر هنا كما تفسر بركة الربا عترة الى الركعتين
 وفيه قول آخر ضعيف واذا صليت هذه الصلوة جماعة والعدد في خلاف جبهة القبلة
 ولا يؤمن هبهم حال الصلوة وامكن ان يقاومهم بعض ويسلم مع الامام المياقون
 جاز ان يصلوا بصلوة ذات الوقاع بخلاف في كيفية تدوير ايمان تحتان اشهرهما
 واحوطهما وداية الخطى الصعبة عن مولانا ابي عبد الله عليه السلام انه قال ما صلوا
 انه يصلي الامام في الشائتين بالاولى ركعة ويقوم القائمين ويقومون معه فيمشي
 قائما حتى يتوارى الركعتان الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون مقامهم

ثم اتوا

ثم اتوا في القائمين الاخرى فيقومون خلفه فيصلي بهم ركعة يعني الثانية ثم يجلسون
 ويكملون التشهد حتى يتم من خلفه ركعتهم الثانية ثم يسلم بهم وينصرفون ثم يمشون
 وفي المغرب يصلي بالاولى ركعة ثم يقوم ويقومون خلفه بقية الثانية حتى يتموا
 كمنين الباقيتين يشهدون ويسلم بعضهم على بعض وينصرفون ويقفون موقف
 اصحابهم ثم ياتي الاخرون ويقفون خلفه فيصلي بهم ركعتين يقرأ فيها ويجلس
 حقيب الثانية ويشهد حتى يتم من خلفه ثم يسلم ولا خلاف بينهما فيما تضمنته
 في الثانية وثالثا في المغرب فان في الثانية منها انكس ما في الاول من صلوات ركعتين
 بالطائفة الاولى وركعة بالاعرى والفتوى بينهما وجه كما عليه اكثر المتأخرين وفي
 المستحى عليه الامع الا ان الافضل الاول ان لم يقل بتعيينها واحتل بقوله والعدد
 في غير جبهة القبلة عما لو كان في جبهتها ويقول لا يؤمن هبهم عما لو امن وبقوله
 وامكن ان يقاومهم بعضهما بالاحتياج الى التفرق الطوائف اكثر من تركيزهم فانه لا يجوز هذه
 الصلوة في هذه القصور الثلث الا في الثالثة فيجوز بتفريق الطوائف لثلاثة فرقان جونا
 الانفراد اختيارا والا فانا لا نجد المنع فيها ايضا هل يجب اخذ السلاخ والتمسك بالصلوة
 فيه تارة وقولان اشهدوا بالربوبية ما يمنع احد واجبات الفرض فاقالا لاكثر وهي مع
 ذلك احوط ولو منع للجيب بل للجوز الامع الضرورة فيجب ديهنا مسانلة الاول
 الا استعمل حال الخوف والفتا الى المطابقة او لما نقتضى الجوزها اما لا يمكن مع من
 الصلوة على الوجه المقتضى في صلوة المخوف فلا تسقط الصلوة بالجب بحسب الامكان
 واقفا او ماشيا او راكبا وركع وحيد مع الامكان ولو على قدم من سرجه ولا يمكن من
 سبقي منهما او من احدهما ان لا يمكن سويها ويستقبل في جميع صلوات القبلة ما
 امكن والا فحبس الامكان في بعضها ولا في تكبيرة الاحرام ان امكن ولا تسقط الاستسقاء
 ولو لم يمكن من الامساك للركوع والحد فقتل احدية الصلوة على تكبير من غير الصلوة الثانية
 وعلى الثلث تكبيرات عن الثلاثين رباجلة يقتصر عن كل ركعة بما فيها من الافعال الا ان كان

تكبيره وصورة كما ان يقول في كل واحدة سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر فانه يخرج هذا القول عن القراءة والركوع والتجويد ومقتضى النصوص واكثرها على
 اجزائه مع تعدد الائمة عن الركعة بما فيها من الافعال والادكار حتى تكبره الاحرام والتشهد
 والتسليم خلافا لمجاعة فاستثنوا الثلث وهو حوط ثم ان ما ذكره في كبريت التكبير
 غير مستفاد من النصوص بل المستفاد من بعضها اجزاء فردا ومن اخر الفرية في قوله للتبجيات
 كيف شاء لكن ما ذكره احوط كل اسلوب يخرج منه القصر في العدة بقاها يعاين
 اليك في كبريت بالانقضاء من الركوع والتجويد الى الائمة لهما مع الشيق وعدم تمكن
 من الاتيان بها والاقصاء على الشيق بالنتيجة السابق ان حتى التبريع الائمة ولو كان الحزب
 اوسع او غيرها على الاشهر بل عليه الاجماع عن ظاهر الخبر وقيل بالمتبع عن القصر في العدة
 الا انما ظهر الموتى في الفرقين بل كان لا مكان في بلان ائمة عن الركوع والتجويد
 مع عدم تمكن منها وللاقطر حدها واحد ولو لم يفرق في سفر او خوف لان يتحقق من انعام
 الصلوة استيلاء الفرقين عند قصر احد في الصلاة لكن القصر في السفر والاحوط اعتبار
 شيق الوقت في مطلق القصر وان كان في تعيينه نظر في صلاة المسافر التي يجب قصرها
كيتا النظر في صلاة في الشوط واخرى في احكام القصر في الشوط في حصة الوقت في المسافة
باجزاء العلماء وهي عندنا اربعة وعشرون ميلا والليل اربعة آلاف ذراع او على
 القصور بين الناس والمعارف بينهم عزاء على الى بعض الفقهاء وفي القاصوس بذلك
 عليه عزاء الى الحددين كالزهر في فيما سكي في ذين بدوي اجاعهم عليه وقيل انه يقطع
 بين الصحاب ورجا قبل انه لا خلاف فيه بينهم وقد وعدت البصر من الارض او يلا
 على الوضع الاقوى المستفاد من القصر وغيره وقد ذكره في الشهور وارجع من سبع
 والاصح بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الكبير وقيل ست وعشرين شعيرة بسبع
 شعيرات من اوسط شعر البصر ومن البصر في الارض بما يقرب من المفاصل من الواجب
 للبصر المستطفا لارضا المستوية وذكر جماعة ان مبدأ التقدير من اخر خط البلد

في صلاة المسافر في السفر والاحوط اعتبار شيق الوقت في مطلق القصر وان كان في تعيينه نظر في صلاة المسافر التي يجب قصرها كيتا النظر في صلاة في الشوط واخرى في احكام القصر في الشوط في حصة الوقت في المسافة باجزاء العلماء وهي عندنا اربعة وعشرون ميلا والليل اربعة آلاف ذراع او على القصور بين الناس والمعارف بينهم عزاء على الى بعض الفقهاء وفي القاصوس بذلك عليه عزاء الى الحددين كالزهر في فيما سكي في ذين بدوي اجاعهم عليه وقيل انه يقطع بين الصحاب ورجا قبل انه لا خلاف فيه بينهم وقد وعدت البصر من الارض او يلا على الوضع الاقوى المستفاد من القصر وغيره وقد ذكره في الشهور وارجع من سبع والاصح بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الكبير وقيل ست وعشرين شعيرة بسبع شعيرات من اوسط شعر البصر ومن البصر في الارض بما يقرب من المفاصل من الواجب للبصر المستطفا لارضا المستوية وذكر جماعة ان مبدأ التقدير من اخر خط البلد

في صلاة المسافر في السفر والاحوط اعتبار شيق الوقت في مطلق القصر وان كان في تعيينه نظر في صلاة المسافر التي يجب قصرها كيتا النظر في صلاة في الشوط واخرى في احكام القصر في الشوط في حصة الوقت في المسافة باجزاء العلماء وهي عندنا اربعة وعشرون ميلا والليل اربعة آلاف ذراع او على القصور بين الناس والمعارف بينهم عزاء على الى بعض الفقهاء وفي القاصوس بذلك عليه عزاء الى الحددين كالزهر في فيما سكي في ذين بدوي اجاعهم عليه وقيل انه يقطع بين الصحاب ورجا قبل انه لا خلاف فيه بينهم وقد وعدت البصر من الارض او يلا على الوضع الاقوى المستفاد من القصر وغيره وقد ذكره في الشهور وارجع من سبع والاصح بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الكبير وقيل ست وعشرين شعيرة بسبع شعيرات من اوسط شعر البصر ومن البصر في الارض بما يقرب من المفاصل من الواجب للبصر المستطفا لارضا المستوية وذكر جماعة ان مبدأ التقدير من اخر خط البلد

في القصر والاحوط في المسافة وتما قبل بان مبدأ هو مبدأ السفر وهو مبدأ
 فرق مع ثبوت المسافة بالانقضاء بين قطعها في اليوم الواحد او اقل او اكثر الا انما يخرج
 الزمان كقول الحديث يخرج عن اسم المسافر عما كان لواقطعها في شهرين او ثلثه فقد
 جزم الشك في كبري اعدم عرقه خصوص لا بأس به والجماع في القصر بل هو المسافة
 بالانقضاء وان قطعت في ساعتين وانما يجب القصر مع العلم بل هو المسافة بالاعتبار
 او الشيق او اليتيم مع الشك يتم في جميع الاحتمالات مع وجهان والاصح انما هو
 على قصر احداهما وظاهر ان مسافة مع الجمل بل هو المسافة ثم ظهر ان القصر
 مسافة في شق وان قصر الباقي عن مسافة ولا يجب اعادة ما صلى قاطنا قبل ذلك ولو
 كان المبدأ طريقا ان احدهما مسافة دون المسافة الاخرى ثم وان عكس في صلاة العدة
 على الاظهر الاشهر لو كانت المسافة اربعة عشر فرسخا عدا دون القاصية فاد
 هو التجويد ليوصل الى صلاة الفجر مع اتصال التجويد من الذهاب في كل
 احدهما والعرف في اخر الاخر قصر وجوبا على الاشهر لا يظهر لانه في القصر من كون المسافة
 المشروطة مقصورة لاسان ولو تبعا كما لو رجعت والعبادة لاسان مع عدم قصدهم
 الرجوع مع كونهم امنين او عدم احتياهم لغيرهم بعد ظهور ما انتم قاصدون او واد
 ثم قصدوا لظنهم ولم يكن لهم قصد اصل الا قصر علم ولو جاز في السفر فقطع مسافات
 عديدة انما يقصر في الرجوع اذا بلغ مسافة وهل يقسم الى الرجوع ما بقي من الذهاب
 تمامه وانما من المسافر او جرد الشان ان بلغ الرجوع وصل المسافة ولا فلا وعليه جماعة
 خلافا لما ذكره فلا علم وعلى عليه الاجماع ووجه استمرار القصر الى النهاية المسافة فلو
 قصد مسافة فخرجوا وسمعوا اذان وحملوا التخصة ثم توقفوا رجعت لغيرهم بالفرص ومنهم
 اتم وان جزم او بلغ المسافة قصرها بغيره وبين معنى قصرها لم ينوال تمام عشرة ايام فيتم بعد
 النية كما يتم بعد متى شعره ولو كان فرقة الوقت دون ذلك اي عمل التخصة اتمهم لم تكن القفا
 وزعم من الشرايد كما سبهاه في انشاء الله اتمهم ان المعبر بعد المسافة التوقيتة

في صلاة المسافر في السفر والاحوط اعتبار شيق الوقت في مطلق القصر وان كان في تعيينه نظر في صلاة المسافر التي يجب قصرها كيتا النظر في صلاة في الشوط واخرى في احكام القصر في الشوط في حصة الوقت في المسافة باجزاء العلماء وهي عندنا اربعة وعشرون ميلا والليل اربعة آلاف ذراع او على القصور بين الناس والمعارف بينهم عزاء على الى بعض الفقهاء وفي القاصوس بذلك عليه عزاء الى الحددين كالزهر في فيما سكي في ذين بدوي اجاعهم عليه وقيل انه يقطع بين الصحاب ورجا قبل انه لا خلاف فيه بينهم وقد وعدت البصر من الارض او يلا على الوضع الاقوى المستفاد من القصر وغيره وقد ذكره في الشهور وارجع من سبع والاصح بسبع شعيرات متلاصقات بالسطح الكبير وقيل ست وعشرين شعيرة بسبع شعيرات من اوسط شعر البصر ومن البصر في الارض بما يقرب من المفاصل من الواجب للبصر المستطفا لارضا المستوية وذكر جماعة ان مبدأ التقدير من اخر خط البلد

الشخصية

فلو قصد سائر مدينته فذلك بعينه ثم رجع الى قصد موضع آخر بحيث يكون نهاية
 مع ما مضى سائر فانه يبق على التفصيل ان لا يقطع سفره يعرف الامانة الشرعية
 المحقق بالوصول الى الوطن مطلقا ونيت الاقامة فلا يحرم مسافته ولو فارقها منزل
 محلو لم يقد استوطنته سنتا شهر فصاعدا ولو منقرا او عزم في انقائها اقامته
 عشرا ايام اتم الى ان يقصد مسافته اخرى جديدة وظاهر الامانة الاكتفاء بسنة شهر
 واحدة ما نصبت وهو المشهور بل عليه الاجماع في كل مرة وظاهر النص اعتبار فعلية
 الاستيطان ونقائه على الدوام كما هو ظاهر الشريعة وجماعته من تبعه في ظاهر جماعته
 اعتبارها في كل سنة سنتا شهر والسئلة قوية الاشكال ان كان اعتبار
 فعلية الاستيطان ودوام المدة المبرورة لا يخرج من رجحان عليه فيناط الحكم بالا
 سيطرة في المنزل خاصة دون الملك خلافا لجماعته فاناطه بالملك بشرط الاستيطان
 في المدة بلده ولو في غيره حتى يخرجوا بالاكفاء في ذلك بالفتنة الواسعة والعلانية
 على اكتفاءهم في الوطن القاطع بما حصل فيه الاستيطان سنتا شهر فلو تم من دون
 اشتراط الفعلية حتى يخرجوا بحيث لم يحصل عليه الوطن حرثا لزم التمام بحره والوصول
 اليه ولذا اشتراطه وام الملك ايضا ابقاء اعلانه الرقبة ليعتبر في شدة الوطن الاصلي
 الذي لا خلاف فتوى ونسبا في انقطاع السفر به مطلقا ولو لم يكن فيه ملك ولا منقرا
 مخصوصا أصلا على هذا فلا يفي في اعتباره وبين هذا اليقظة المحققات بالامانة
 البلاد والبلد من عار اقامته على الدوام معربين عن عدم اشتراط الملك في زمان
 اختلاف في اعتبار الاستيطان سنتا شهر في كل الحق بهما والعدم يتحصل
 مما فكرنا انه لا اشكال في اختلاف في عدم اعتبار الملك في الوطن المستوطن فكل
 المدة المبرورة كل سنة ولحق اعتبار في المستوطن في تلك المدة حرثا وانما الخلاف
 في الاشكال في كون الاخير ولو مع الملك قاطعا ولكن الاخرى في المدة كما مره لو قصد
 مسافته فصاعدا وله على واسمها منزل قد استوطنته القدر المذكور الى المستر

اشهر

اشهر المدة والاشهر الفعلية على الاختلاف في طرفين غير خاصه بحصول الشرط فيه
 واتم في المنزل والفرق بين هذه المسائل وما اقتضتها من شرط المنزل المذكور في اقتناع
 اصل المسألة المشتربة فلا يفسر بالكلية ما لم يقصد مسافته اخرى جديدة ووقعه
 هنا في انشاءه مثلا فثبتت القصر قبله وكذلك اقامته العشرة ايام كان قاطعها اصل
 المسافة واخرى السفر ونظرا لانهم سافرة ولم يعرفوا الا اقامته في انقائها فقصرت على الاقامة
 فانشائها عشر ايام بعد ما كان ملة قصر على الاشهر الاقوى ولو كان دخل في القصور بقيت
 القصص عن له الا اقامته في انقائها اتم ان يكون السفر بها كما هو عزم فلا يترخص العاصي
 بسفره كالمسافر لانه في وجوده واللاهي بعبادة ولا يرقى السفر المحرم بين ما كان غاية معصيته
 كالسفر لقطع الطريق وقتل مسلم او ضرر يقوم مسلم او كان بنفسه معصية كما يتقوا القرار
 من الزحف والصرب من الغريم ويقصر لو كان السيد لما حلت له خلاف ذلك كان السيد للقاء
 وقيل يقصر وهو يومه صلواته وانما في ذلك القدر ما هو منهم لحوال مدعيه عليه لاجماع و
 الرقبة وعزها في ذلك الى اصحابنا وعليه نظر الرضوي ولا يخرج عن قوة والشهور بين المتأخرين
 التفسير في القلوة ايضا والاحوط الجمع بينهما بين التمام وكما يعتبر هذا الشرط ابتداء ومن
 استدامته فلا يترتب له قصد المعصية في الاشياء انقطع الترخيص وبالعكس ويشترط كون
 الباقي سافرة ولها امور تطاعها في طرق الاول ايضا لو رجع الى القصر الاول على الاقوى
ان لا يكون سفره التزم حصره كالمبدوي والمكاري يضم اليهم تحريف الباء وهو
 يكره ما يتعلمونه ويذهب منها فلا يصح بقاءه غالب الاعداد منه لذلك والملازم وهو
 صاحب السفينة والتاجر الذي يدور في تجارتها ولا يلبس الذي يدور في اساره ولا الذي
 يدور في اسبحة والبريد المعد لخدمة السالة او امين اليمين فان هؤلاء يترتب في سفارهم
 بلا خلاف للنقص ويستفاد من ذلك وجوب اتمام عليهم بما هو من حيث كان الترخيص لهم لخص
 حقيقهم فيكون كمنه السفر بحيث يصدق كونه عملا لزم اتمامه وان لم يصدق في خلافه كما انه
 لو صدق الوجه لم يتحقق الكثرة المبرورة لزم القصر الظاهر صوابها في حقه هو كذا في الجرات

لا يحرم سفره

الثالث فصاعداً دون خبرهم فيقترون ولو بلغت عشر فصاعداً ما لم يصح كون
 السفر له عللاً أو وصفاً أحد من النوعين السفر ثلاث مرات فيكون له صدق أحد
 ولو بعد الثلاث سفر في كونه لاء وفقاً لغيره كغير السفر بعد صدق الوصفان
 لا يقيم في بلد عشر أيام وعطرية ما قام في بلد أو غير بلد ذلك أي قلة العشرة
 قصر لكن يعتبر في الإقامة سفر في غير البلد يثبتها معك الإقامة مترين في كل بلد
 من مترين أو يخلق بها الإقامة عشر في غير البلد الحاصلة بعد الترتيبين
 يوماً ولا يعتبر الترتيب فيها هنا وهذا هو المشهور بين الأصحاب بل لا يكاد يعرف غير
 خلاف وقبل هذا الحكم يجوز بالكساري والملازمية هنا الأقوى فيجعل السفر في
 والحق أن ينادر غيره عريف بحيث انتقل القصر إلى القصر ما قام سفره في السفر في كل
 السفر الثلاثين فلا يتم فالتأنيدهم في الإقامة إليها فيتم فيها فيجوز حبس القصر في السفر
 والثاني أقوى ولو قام حبس أيام أتم على الأشهر لا أقوى في السفر إلى جازاً وقبل
 يقصر ولو تفرق في بلد أو يقصوم شهره ضمان أو يلا على رواية صحيحين وغيرهما
 لكنها من قنائه مترادفات المختار قاصرة ولجميع أحوط ^{أن يكون في عنده جلدان}
 البلد الذي يخرج منه فيجوز عند ما تفرق في الأشهر القليلة والمشهور بيننا سفر
 خزانة معاً وهو الأقوى وإن كان من أوقات الاحتياط أو في خزانة معاً يقصر
 في صلواته ومعه قطعاً وكذا إذا جازاً أحدها حيث لا يكون الآخر موجوداً ويجوز طبعها
 لو كان وأما كيف يتأخير القصر ويجمع بينه وبين القيام إلى أن ينجي أيضاً والمعتمد من
 كل من الجدول والآن والحاشيتين الوسط منها ولو تقدّر لها البلد المنخفض
 المرتفع ونحوها لا يضر وعدم اللامتين والحاشيتين والمأخوذة بأعلام البلد المنارة في
 القباب المنخفضة والباب البساتين والملازم فيجوز القصر قبل غادقتها مع حفظ الحدود
 والآن والقاهران المراد بها حيث يثبت صفاتها ما كان في غير البلد الذي يخرج منها
 وهذا الشرط تابعاً لغيره من غير من نحو بلدة مسافة من نحو العاصم والعاصم
 سفر

بصرف فاقصا بقصر في أثناء سفرهما متى ذل عذرهما ونحوه هذا الشرط
 أول الترك إذا اعتبر في الآخر فيقتصر العود من السفر إلى أن يذهب إلى ظهور أحد الطرفين
 فيتم وإن لم يدخل البلد فضلاً عن المنزل على الأشهر قبل ما يعتبر بل يقصر إن يدخل
 المنزل للملح عن وجهه لكن الجمع بين الغواصين أحوط هنا القصر هو عندنا غير ممتنع
 أي واجب لأمر خصه بالأمر الموهوبين الأربعين المشهور وهي مكة والمدينتين وجامع
 الكوفة والمطابق على شهره أفضل صلاة وسلام ونحوه فانه يجرى فيها في الصلاة
 بين القصر القيام وهو أفضل على الأظهر للأشهر قبل يتجمل القصر في إقامة العشرة
 وهو أحوط من الجمع بين القيام والقصر وقد اقتضوا في القصر من المواطن الأربعين
 على قول لأن ما هنا أشهرها وأظهرها وأحوطها ألا يلبس إلى المواطن للثلاثين
 الأربعين فالأحوط فيها الاقتصاف على السجدين بل لا ينبغي أن يتعدى بها وأعلم أن حبس
 القصر في غير محل الاستثناء وشبهه فيلهو بعد اجتماع شرطه ولا فائدة لواجب القيام
 إلا مع استثناء الشرط الأول منها بتبعية فله مشهور بين المتأخرين وجوبه أيضاً وأما فاقص
 لما عتد من القدماء وقبل من قصد أن يبعث من نسخ ولم يرد الوسخ اليوم من غير بين القصر
 والقيام والقابل الصدقات والشعاع والديلمي وغيرهم ولم يثبت هذا القول عند
 المصنف ولكن يظهر أن كان الجمع بين القيام والقصر أحوط لوجود القول بوجوب القصر دون
 القيام وبينه وعنهما إلى ابن أبي عمير أن يمكن ولا يفعل القيام حوط القصر ويجوز لأن للوجود
 في السفر ولو لم يزل ولو أتم القصر المحقق عليه القصر حالاً بوجوبه جامداً أحوطاً وجوباً
 وقتاً واحداً ولو كان ساهلاً لم يرد مطلبه الأشهر الأقوى والثاني لا قصر بعد الوقت
 لأمر فوجده على الأظهر للأشهر ولو دخل عليه وقت الصلاة حاضراً بحيث يضي منه قدر الصلاة ثم
 دخلها المفقودة في العودة المدين فسافر الوقت في وقت الصلاة أو لم يدر كعه فصار كغيره
 مطلبه على الأظهر للأشهر في السراش لاجتماع ذلك الوقت من سفرهم جدياً مع بقائه الوقت ولم يقدار
 وكعت ولو فاشتر الصلاة اعتبر في القضاء لاحتلال الوقت لاحتلال الوقت فيجوز في المختار قصر في الصلاة
 السفر

في السفر فاقصا بقصر في أثناء سفرهما متى ذل عذرهما ونحوه هذا الشرط
 أول الترك إذا اعتبر في الآخر فيقتصر العود من السفر إلى أن يذهب إلى ظهور أحد الطرفين
 فيتم وإن لم يدخل البلد فضلاً عن المنزل على الأشهر قبل ما يعتبر بل يقصر إن يدخل
 المنزل للملح عن وجهه لكن الجمع بين الغواصين أحوط هنا القصر هو عندنا غير ممتنع
 أي واجب لأمر خصه بالأمر الموهوبين الأربعين المشهور وهي مكة والمدينتين وجامع
 الكوفة والمطابق على شهره أفضل صلاة وسلام ونحوه فانه يجرى فيها في الصلاة
 بين القصر القيام وهو أفضل على الأظهر للأشهر قبل يتجمل القصر في إقامة العشرة
 وهو أحوط من الجمع بين القيام والقصر وقد اقتضوا في القصر من المواطن الأربعين
 على قول لأن ما هنا أشهرها وأظهرها وأحوطها ألا يلبس إلى المواطن للثلاثين
 الأربعين فالأحوط فيها الاقتصاف على السجدين بل لا ينبغي أن يتعدى بها وأعلم أن حبس
 القصر في غير محل الاستثناء وشبهه فيلهو بعد اجتماع شرطه ولا فائدة لواجب القيام
 إلا مع استثناء الشرط الأول منها بتبعية فله مشهور بين المتأخرين وجوبه أيضاً وأما فاقص
 لما عتد من القدماء وقبل من قصد أن يبعث من نسخ ولم يرد الوسخ اليوم من غير بين القصر
 والقيام والقابل الصدقات والشعاع والديلمي وغيرهم ولم يثبت هذا القول عند
 المصنف ولكن يظهر أن كان الجمع بين القيام والقصر أحوط لوجود القول بوجوب القصر دون
 القيام وبينه وعنهما إلى ابن أبي عمير أن يمكن ولا يفعل القيام حوط القصر ويجوز لأن للوجود
 في السفر ولو لم يزل ولو أتم القصر المحقق عليه القصر حالاً بوجوبه جامداً أحوطاً وجوباً
 وقتاً واحداً ولو كان ساهلاً لم يرد مطلبه الأشهر الأقوى والثاني لا قصر بعد الوقت
 لأمر فوجده على الأظهر للأشهر ولو دخل عليه وقت الصلاة حاضراً بحيث يضي منه قدر الصلاة ثم
 دخلها المفقودة في العودة المدين فسافر الوقت في وقت الصلاة أو لم يدر كعه فصار كغيره
 مطلبه على الأظهر للأشهر في السراش لاجتماع ذلك الوقت من سفرهم جدياً مع بقائه الوقت ولم يقدار
 وكعت ولو فاشتر الصلاة اعتبر في القضاء لاحتلال الوقت لاحتلال الوقت فيجوز في المختار قصر في الصلاة
 السفر

وتمام في الثانية وقبل العكس في الشراء الاصل عليه طالع بين التمام والقصر احوط وط
 والحق والمسا في الاقامة في غير بلد عشرة ايام ولو فقه من المادى العشر بقدر ما كانت بين
 الاقوى على الاقوى اتم اجاماً ولو تفرق دون ذلك قصر لو كان خمسة ايام فصاعداً على الاشهر
 الاقوى ولا فرق في موضع الاقامة بين كونها في بلد او غير بلد او في بيتا او غير بيتا بل بين المزمع على السفر
 بعدها وغيره والمرد في الاقامة تحقق التمام فيفسر فيدخل من دخل الاقامة في كل ما
 ومن وقف على قضاء حاجته يتوقف انقضاءها عليها ومثلها الوفاق الذب على شرط
 كافتاء رجل فلا فاء ولا يقدح في بقية الاقامة قصد الخروج في انشاءها الى اقليم البلد
 كالمرجع والباقيين ونحوها المتصلة بها اذا صدق مع الاقامة فيها عرفاً والافقح
 ولو تفرق في الاقامة عشرة ايام بينه وبين ثلثين يوماً ثم لم يصل الى التمام ولو تفرق
 الاقامة عشرة ايام بل لم يبق فيها اقل من التمام ولو صلوته واحدة ولو صلاها تماماً
 ثم بدلتها وتفرقت فيها بقى على التمام الى ان يشاء سفره بعد ذلك والحكم بالانتماء في التصرف
 معلقاً على ما صلى في قضاء مقصوده انما بعد نيته الاقامة فلا تكون التافئة والعقوبة الغير
 المقصورة ولا المقصورة اذا تمت بعينه في الاقامة سموا او شرف البقاع الادب او
 استقرت في الاقامة من الخروج وقصداً ولا تقوم على وهو الاقوى وفاقها من خلافه
 جبرون فاكشفوا جملتها وبعضها على اختلاف بينهم لوجوه لا تصلح لمعادضة ما قلناه ولو
 سافر اذن المسافر اتم مقصوده سواء قصد العود الى الاقامة ومن على اقامة عشرة سنين
 كما هو اجماع اهل العلم بقصد العود اليها ولو قصد ولم يزم على التمام عشرة ايام
 اقامته اتم الا ولكن ظاهر الاصل في الصورة الثانية انفاق على القصر في ايامها
 وان اختلفوا في شؤبهة بالخروج او بعد الوصول الى البلد التوقف كما هو الاقوى على تقدير
 شؤبهة القصر لاجتماع المحكي وظاهر المشهور في الثالثة ان وجوب القصر وان اختلفوا
 في اطلاقه بالخروج او بعد بلوغ حد التوقف وتعيينه على الادب خاصة وجمعة غير
 واضحة ولكن الاحوط الجمع بين التمام والقصر بخروج في الصوتين ولا سيما الاولى مع

مدبرهم

الاقامة في غير بلد عشرة ايام ولو فقه من المادى العشر بقدر ما كانت بين

والثانية اياماً خاصة ويستحب ان يقول عقيب الصلوة والمقصود سبحانه الله
 والحمد لله رب العالمين الله اكبر ثنتين مرة قبل ان يقرأها وقد ورد في استحبابها
 بها عقيب كل فريضة فاستحبنا بها هذا الاكل وهل يتعدا الى المبر والتعقيب يستحب
 تكررها وجهاً ولو صلى المسافر خلف المقيم لم يزم واقتصر على ثلثين يوماً لم يزم
 سواء ادرك الصلوة جميعها او ركعاً واحداً استحبنا كما مضى ويجوز ان يقل يستحب الجمع
 المسافر بين الصلوة الظهر والعصر كذا بين صلوات المغرب والعشاء ويتخير في الجمع بين
 تقديم الثانية على الاولى والعكس الا ان اللزوم ولو سافر بعد الزوال والحال ان يصل الاقوى
 بعد ان ادركه قبل ان يركعها استحبنا بها سفره او حضر كما في الزكاة وهي ثمان **فصل في**
زكاة الثمران بان كان ثمران من ثوب عليه وهو كل الخ عاقر ما كان للثياب
 من الثمران من الثمر في سنة واحدة شرط خمسة فافسّل الكلام فيها ان كان ثوباً من ثوبها
 في الذهب والفضة اجاماً فلا تجب على الثوب فيهما ان لم يجر للطفل من اليد النظر والولاية
 شرطاً وما لا يخرجها عن استحبنا بها على الاشهر الاقوى وقيل لا تجب وهو ادعى وقيل لا
 يستحب وهو احوط هذا اذا لم يخرجها عن الزكاة ولو لم يخرجها عن الزكاة لم يملكه في اقل
 شري كما تفرق ونحوه والخبر لنفسه كان الوجه لمرى الدولة ان كان مملوكاً بحيث يقدح على ادراك المال
 المنقول من ماله في ثوبه المروعيه المذكورة استحبنا بها على الاشهر الاقوى لا تقرب اطلاقاً
 اعتبار الملائكة بالعبادة ونحوها من عبارات الفقهاء هنا يقتضي عدم الفرق في الولي بين
 الابن المطلق له وغيره اذ لا تملك من المتاعين كما تفرق في كلام جماعة يقتضيه من حد اجاب
 فلم يثبت في الملائكة فيها ويقسم من بعضهم كونه اجاماً وهو غير بعيد ان كان اعتبارها مع
 احوط والى ذلك لم يكن مائلاً ولا يلتزم من مالى التكليف مع التالف بمثلها وتجرى زكاة هنا عليه
 قطعاً وعلى ذلك على الاقوى والحق المائتين والربع للثوب وتجرى زكاة بها اذا وقع الضرر
 بالعين ويكون المشتري اذن اجانه وليا والا كان الشراء بالطلاء او لم يضمنه باشرط الغبطة
 وانفق على بل لا بعد توقف الشراء على الاجازة في صورة شراء الولي ايضا قال ومع ذلك فكله فيمكن

الاقامة في غير بلد عشرة ايام ولو فقه من المادى العشر بقدر ما كانت بين

الاستقراة

يكون الشئ بعد الحول فهو وضع فحق وحقان مع عدم قصد الغرض اذا كان التقدير والتبديل غير متعين
وكذا اذا كان بالتبديل الجلب بلا خلاف الامر بادره ما مع قصد الغرض فحق خلاف وما افتار المعين
الاستقراة بغيره الا انه لا يشترط ان كان الغرض احوط سيقا اذا كان التام بتبديل التقدير او بعضه بغيره
جلسه او غير القول الرابع ان لا تكون عوامل والتعريف في القدر والعرف طر الحول ولا يقع التام
الغير المتناهي كاستقرا التوم طما اللوامس وسأعلى ريع الاول الشاة الماخوذة في الزكوة مطم اقلها
الذي لا يجرى وونه الحق فيعتن من القضاة والشئ من الغرض على الاظهر لا يشترط الا حوط وقد يجرى
كله اهل الآفة في ثنائس العريضتين على القول في الاول منها انما الينة كاملة ومنها ستة
اشهر منها سبعة ومنها ثمانية ومنها عشرة وعلى قولين في الثانية اعمها انما ماد في الثانية
لكن القس لا اذ في العريضتين اشهر بينهما كمرج به في الثانية جماعة وفي الاول صاحب جمع
البحر بل ذكره التصحيح بين اصحابنا مع الاستدلال من كل من وقت على كل ما منهم انما الاله
سبعة وظاهرهم القس الثاني والثانية وما افتاروه في المقامين وفي باسالة البراءة وكين
الاحوط ما عليه حين اهل اللغة تحصيل البراءة القينية ويجري الذكر كما لا يخفى سله كان القضا
كله ذكر وانتهى او ما افتار منها بالاك ان اوتمكا كان الذكر حيثما يدفع فيضا بالغتم الا ان
يجريها بعية واحدة منها ام لا على الاقوى خلافا للذين ينعين الاثنى في الاثبات من الغرض مطم
ففضل منها فخر في دفع الذكر اذا كان قديمة واحدة منها وضع في غيرهما احوط وفضل الخاف من الشئ
وظلت في السنة الثانية وبنت البرون هي التي دخلت في الثانية والحقه هي التي دخلت في الرابعة
والخدمة من الايل هي التي دخلت في الخامسة بلا خلاف في شئ من ذلك فتوى و
لغة والبيع من البقر هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية والسنة
هي التي تدخل في الثالثة بلا خلاف اجده فتوى بل يعقم الاجماع عليه من غير
ولا يجوز ان يؤخذ الوقف بجم الرأء وتشديد الباء فيل هو الشاة التي تربي في
البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل هي الشاة القرية العهد بالولادة وقيل هي

الذقة

الولادة ما بينها وبين خمسة عشر يوما وقيل ما بينها وبين عشرين يوما وقيل ما بينها
وبين شهرين وخصها بعضهم بالغيره وبعضهم بالانكاف في الحيض المشهور بين
من هذه التقاير هو ما عدا الاول وفي جواز اخذها مع رضا المالك بدفعها لم لا علم قولان و
الثاني هو ما اذا لم تكن الماخوذة من جامع مبي ولا فلم يكلف غيرها في واحد ولا الموضحة كيف
كان ولا الهبة المستعرة عرفا ولا ذات الغوار وشئها الدين هو مطلق العيب الا اذا كان العيبا كغيره
فلا يكلف شراء صحيحا اجماعا كما يلقى ملاءمة لا عيبا الا كغيره في حق العتق وعلى العدة للاكل وكلف القدر
وهو يحتاج اليه لغيره الماشية مارة على اذ كان كغيره والعقد لا كغيره على هذا وعلى ما يجرى مع انه احوط
والقول الثانيين وجب عليه من من الاول وليس عنده وعنده اقل منها بين كغيرها ورفع
معاشا بين او شهرين وربما في اطلاق النفس والفتوى يقتضي عدم الفرق بين ما كان
قيمة الواب السوقية مساوية لقيمة المدفع على الوجه المذكور ام زائدة عليها
ام ناقصة عنها وهو مشكل في صورة استيعاب قيمة الماخوذة من المصدق
لقيمة المدفع اليه وعدم الاجزاء فيها في غاية العرة وفاق الجماعة واحترنم
بالايل والسوا احد ما عدا اسنان الايل والسوا المتعدد لعدم الاجزاء ووجوب
القيمة السوقية فيها حتى الثاني على الاقوى ويجري ابن البرون الذكر من
بنت الخاف من مع مدهما من غير جبر مطم ولا يجرى عنهما مع وجودها على الاقوى
الا اذا ما وى قيمة مبيتها او ذات منها مع وجوب غيري ان حوزتها اخرج القيمة
مطم وان عدمها معا تخير في شراء ايها شاء ولكن شراءها احوط ويجوز
ان يدفع عا ليجب في النصاب مطم من النعم كان او غيرها من التقدين والعلل
من غير الجلب بالقيمة السوقية ولو اختار بلا خلاف فيها عدالتهم وعلى الاشهر الاقوى
فيما خلا لا الفيد معين الجلب الامع العز وهو احوط واخراج الجلب افضل مطم و
يتأكد الاخراج من الجلب في النعم خروجه من شبهة الخلاف فيه فتوى
وشئ الثالث ما كانت النعم كلها مباحا لم يكلف المالك شراء صحيحا اجماعا

والقول الثانيين وجب عليه من من الاول وليس عنده وعنده اقل منها بين كغيرها ورفع
معاشا بين او شهرين وربما في اطلاق النفس والفتوى يقتضي عدم الفرق بين ما كان
قيمة الواب السوقية مساوية لقيمة المدفع على الوجه المذكور ام زائدة عليها
ام ناقصة عنها وهو مشكل في صورة استيعاب قيمة الماخوذة من المصدق
لقيمة المدفع اليه وعدم الاجزاء فيها في غاية العرة وفاق الجماعة واحترنم
بالايل والسوا احد ما عدا اسنان الايل والسوا المتعدد لعدم الاجزاء ووجوب
القيمة السوقية فيها حتى الثاني على الاقوى ويجري ابن البرون الذكر من
بنت الخاف من مع مدهما من غير جبر مطم ولا يجرى عنهما مع وجودها على الاقوى
الا اذا ما وى قيمة مبيتها او ذات منها مع وجوب غيري ان حوزتها اخرج القيمة
مطم وان عدمها معا تخير في شراء ايها شاء ولكن شراءها احوط ويجوز
ان يدفع عا ليجب في النصاب مطم من النعم كان او غيرها من التقدين والعلل
من غير الجلب بالقيمة السوقية ولو اختار بلا خلاف فيها عدالتهم وعلى الاشهر الاقوى
فيما خلا لا الفيد معين الجلب الامع العز وهو احوط واخراج الجلب افضل مطم و
يتأكد الاخراج من الجلب في النعم خروجه من شبهة الخلاف فيه فتوى
وشئ الثالث ما كانت النعم كلها مباحا لم يكلف المالك شراء صحيحا اجماعا

ويجوز ان يدفع عن الشاة من غير غنم البلد الذي وجب فيه الزكاة ولو كان فضل الشاة
المدفوعة من الفريضة او من مضاف من غير فرق في ذلك بين زكاة الابل والغنم وتما
خلف بالاقول واشترط في الغنم اخذ الاجوا والاداون بالقيمة لا بالفريضة وهو اوسط
الوجه لا يخرج بين متفرقت في الملك فلا يضم مال الانسان لغيره وان كانا في مكان واحد
لا يعتبر القصاب في مال كل واحد ولا يفرق بين مجتمع فيه فلا يفرق بين مالى مالى ^{الحد}
ولو تباعد مكانا كما لا خلاف بين العلماء في هذا ولا في الاول ان لم يخطط للمالان
وامنع الاختلاف فيه خلاف بينهم والذي عليه علمنا انه لا اعتبار بالخطوط مع
سواء كان خطا اعيان او مضاف المول في زكاة الذهب والفضة ويشترط في الوجوب
فيها زيادة على الشروط العامة القصاب والحول وكونهما متقشرين بسكة المعاملة
الخاصة بكتابة وغيرها ولا يعتبر التعامل بها فعلا بل متى تعول بها وقطاعت الزكاة فيه
ولا زكاة في الغشقة منها ما لم تبلغ الصافي فبما لا يوجب فيه خاصة ولو كان معه درهم مفسق
يذهب وبالعكس ويبلغ كل من الغش والغشوق القصاب وجب فيها الزكاة ويجب الا يخرج من
كل جنس مما به ان علم والافضل اليه بالسببان لم يسامح المالك بما يحصل بدفعه بالزكاة
ويحصل الا للضرورة بما يدين اشتغال الذمة به وطرح الشكوك فيه لكن الا في حوط ووقر التمت
الاول من الذهب دوايان اشدهما وظهرهما اثنه عشر ودينارا ففيها عشرة قنار يطربا
دينارا كلما زاد اربعه دنانير ففيها قنار اثن عشر دينار وربع عشرها مضافا اليها في
العشرين دينارا ثم على هذا السبيل كل عشرة نصف دينار ووقر كل اربعة بعدد اربع عشرها وليس
فيها نقص من العشرين من كل حجة بعد زكاة والزكاة الثانية اثنه اربعون وفيها وليس
فيها زيادة الا اربعين مثقالا ثمى وممل بها والقدودق وهو نادر ومثقالا ثمى مضافا
غير قابل ومصابا الفضة الاول هو صفة القصاب والقصاب بالاول الفضة مائة درهم ففيها
حمنة درهم وكلما زاد عن المائة مائة درهم ففيها زكاة على خمسة الدراهم

مختلفة وهم وهكذا إذا تأملنا هذا هو النصاب الثاني لها وليس فيما يخص من المائتين وهو الأربعون
عدها زكاة والقرم الذي قدر به المقادير الخمسة الزكاة وغيرها ستة وأربعون والذائق بمقدار
ثمان مائة من حلو وسط الشحير ويكون قدر العشرة درهم بعشرة مثاقيل أو النقال درهم وثلاثة أسباعه
والقرم بمقدار النقال وحده فيكون العشرة مثقالا في وزن ثمانية وعشرين درهم وأربعة عشر
درهم والمقادير درهم في وزن مائة وأربعين مثقالا والمقادير النقال الشحير وهو ثلثة أرباع الصيرفي
فهو مثقال وثلث من الشحير ومن هنا يعلم نصاب العشرة بمقدار المجدبان الجارية في هذه الأمانة
من حيث أن المجدبان منها مثاقيل ووزن الذنابا ومقدار الشحير يكون النصاب منها مائة وأربعين مثقالا
ولا ذكر في النصاب ما قطع الذهب غير الضرورية وفي معناها قطع الفضة المعيرة منها بالنقد
وكذا التبر المعيرة وتبر ما بالذهب وأخرى بما يوافق النصاب ولا في الحلي وإن كان محرم أو لما
زكوة أمارته كما في النقص وهو على الاستحباب بلا خلاف ولو قصد بالسيك الغرض الزكاة
قبل الحول لم تجب الزكاة وقفا للجماعة من الغد مأواه عليه أكثر المتأخرين خلافا للأئمة فيجبها
وإن لم يجب مع عدم قصد الغرض وهو حوط ولو كان السبك بعد الحول لم ينسقط الزكاة إجماعا
ومن خلق لها النفقة قدر النصاب فزاد كسبه أو شتى فضاها أحوال عليها الحول وجبت
عليه زكوتها لو كان شاهدا غير غائب ولم يجزى لو كان غائبا مذهبنا الجامة وقيل لا إذا كان
متمكنا من الشرائع فيما ذكرها وهو موافق لما في ولا يجزى على أعيان قطعها ولو زكوة بها الجورة
فإن النفقة إنما تجب يوما فوفا ولا يجزى حتى مما تجب فيه الزكاة بالحول لا غير منه بإجماع
الملة فيما عدا الجارية وكذلك أيضا بابا معنا الزكاة في زكاة الخلافة أعلم أنه لا تجب الزكاة في شيء من الخلافة
الأربع حتى يبلغ نصابا وهو خمسة أوسق وكل ما من سترن صاعا ويكون مقداره النصاب بأقل
العراق الفين وسبع مائة وثلثا وعلى كل صاع تسعة أرطال بالعراق بالنق والجمع والأشهر
الأظهر في قدر الرطل العراقي أنه مائة وثلثون درهم واحد وتسعون مثقالا وهذا التقدير تحقيق
لا غريب وإنما يصير النصاب وقت الجفاف فخرجت تمرا أو زينا أو غنطرا أو شعيرا

فلا زكاة وان كان وقت تعلق الوجوب نصاباً ولا تقدر بها فاعلم ان نصاب النصاب بل يجب
 فيه اي في الزكاة الزكاة وان قل الخلاص نصاب واحد وهو خمسة اوسق وعقود واحد
 وهو ما نقص منه ويتعلق به اي بكل من الخلات وجوب الزكاة عند شئ من خمسة اوسق وعقود
 او زبيبا او نحوها حقيقة وفاقاً للاسكان في وقت تعلق به اذا امر من الخلال واصفوا
 انفق القلب والحرى والمالك الا كثر من الخلف فيه مع الامن قد مر ويقتضيه نادر والمستلة
 بمالك ولا سببان المشهور اولى ولو طرد وقت الامراج او استقل العلة وجب الزكاة بالذات بما
 والرد بوقت الامراج الوقت الذي يصير نصاباً بالثاخرينها والوقت الذي يجوز للشاغل طلبة
 المالك وليس المراد الوقت الذي لا يجوز التقدير عليه لتصرفهم بها من مصادرة الشاغل ان كان الفرق
 قبل الميزان واخره وقع الواجب على من لا يملك الزكاة في شيء من الغلة الا اذا امت في الملك
 اى ملكه قبل وقت الوجوب ولو لم يملكه فلا يجب فيها امتحاناً مثلاً ولا يستحب على المبيع والواجب
 مع الشراطين لا يملك من يملكها يملكها على وجه الارض من كان قبل الترخيص الى
 او عذراً بكسر العين وهو ان يبنى بالمطروحة ولا وهو شرب بغير حق العسيرة من الماء فضعه العشر وما ينفق
 بالثاخر هو جمع فاضحه وهو البعير الذي ينفق عليه والدونى هو جمع والية وهو المتاع من القى
 تدبرها البقرة فضعه العشر القامطة في موضع الحدين مدم وقت فدية الماء الى الارض
 على التزم دونلاب وعقود وقت تعلق على ذلك ولا عبء بغير ذلك من الامتلاك من الترتيق ولا فساد
 وان كثر من ثمنها ولو اجمع الامران منى بالتبع مثلاً كما في قول المذاهب في ملك نصابها العشران
 كان هو الاول ونصفه ان كان الثاني ونصفي الاغلبية بالاكثري على الاقوى ولو نسا ويا
 عله الخلف نصف العشر ومن نصف نصف العشر وان اشتبه الحال واشكل الاطراف فحق وجوب
 الاقل او الاكثر والامعان بالتساوى اوجه احوطها الوسط ان لم يكن احوطها واما فدية الزكاة
 بعد ارجح حصة السلطان بالانحلاف والموت على الاشهر لا يظهر في قبلها وهو احوط
 والمزاد بها ما يفر من المالك على الخلة من ابتداء العمل لا جليها وان تقدم على عامها الزكاة القيمة

مؤرخ

وجزائرها

وجزائرها

وجزائرها ومنها الذي ولو اشترى به امة للثمن او القيمة ويعتبر النصاب بعدها علم سواء في ذلك ما
 تقدم منها على تعلق الوجوب واما عرضه حتى لو لم يبق بعده نصابه فيجب وفاقاً للاكثري وقيل قبلها
 في ذلك ما يبق بعده وان لم يبلغ نصاباً وقيل بالتفصيل بين المتقدم منها فالاول والثاخر فالثاني هو
 احوط ولو طرد منه الثاني ولو اشترى بالترجى او الثمن من المينة ولو اشترى بها مع الاصل وتبع
 الثمن عليها كما ترفع المينة على الزكوى وعينه لوجهها ويعتبر باخره بعد الشراء ويقتضيه ما قبله
 اعتبار الشراء وان كان خلاصه او ولد الفحل في بيان شرط ما يجب فيه الزكاة اعلم انه يشترط في مال
 القارة مضافاً الى الشرط العامة للمول السابن وان يطلب براس المال والزيادة في المول فحق طلب
 المال باخره وان قل في المول فحق الزكاة وان كان ثمنه اضعاف النصاب ولا يطلب به فضاء
 استأثرت المول وان يكون قيمته يبلغ نصاباً لاحد التقديرين فضاء عدا ان كان اصله مروضاً ولا
 فضاء اسله وان نقص بالامر ببيع الزكاة وعند اجتماع هذه الشروط الثلاثة من قيمة بيع العشرة
 او دنايرها فترط فضاء عشرين لتسعة طول المول كما في المالام لا تقيس الزكاة وان بدلت النصاب
 مع بلوغ القيمة النصاب قولان القاهر الاول وان كان الثاني احوط ويترط في زكاة الفحل من المول
 السابن عليها والتسوم طوله وكونها انا فاضح في العتيق الذي ابواه عريان كبريان ودياراً
 من البرطوك الذي هو خلاصه ودياراً وكما يخرج من الارض مما يستجيب فيه الزكاة حكم الامناس
 الاربعه في اعتبار السبق والموت وقد اختلف وكيفية الواجب اخراجه منها في بيان ثبوت
 الوجوب وهو فيما لا يعتبر فيه المول كالخلاص التسمية او الاصل او الاصفر او الانقضاء
 على الخلات واما فيما يعتبر فيه فقدم انما اهل الشعر الثاني عشر وجب فيه الزكاة واستقر
 ويعتبر استكمال شرط الوجوب من النصاب وامكان التصرف والتسوم في الماشية وكوبها
 درهم او دناير منقوشة في الاثمان فيه اى في المول المدلول عليه بالسيان كل على كل
 المول وجميعه لا الشعر الثاني عشر بالانحلاف ولا استكمال وعند الوجوب واستقراره في عين
 دفع الواجب علم حتى في الخلات ادخلنا وقتها ووقت الاخراج وعلل وهو المستقيمة

حسين

الزكاة الثالث

اذا مضت حاجته ولا يمنع اذا مضت عنه وهذا قد مر في الاخذ بنسب وهو التمسك بمقتضى
 ام لا يجوز له اخذ الزيادة ويجوز له اخذ النقص فافادوا اكثر وان كان الاول احوط ولو وضعها
 على الزكاة المالك بعد الاحتياط والحق من حال الفقير فبان ان الاخذ بنسب مستحق لمساكين الاربع اجبت
 الزكاة بعينها مع بقائها من خلفها او قيمتها مع تلفها اتفاقا فان ازالها الاخذ بنسب فيكون له ان يبيعها بربط بقاء
 العين وقيل علم ولو بقي الاخذ على جعله في الشئ من الزكاة على غير ملك الملك انما هو على
 المبيع اثبات خلافه ولا يحتاج الى احوط هنا بين بقاء العين وتلفها ولا بين من لا يلزم به في كل وقت لمقتضى
 الدفع وقد اقرت فلا يرجع معه في القيمة فان تعدد الارباع فلا ضمان على الدفع لو وقع مع
 الدفع مشروعا فلا يستعقب خاتما والصحيح وغيره وظاهرهما تقييد الحكم بصورة الدفع مع
 الاحتياط وكما هو ظاهر المتن وجميع باطلا فله ولا يخفى وجهه الا ان الاول احوط اعظم ولو وقع
 الاحتياط وكما هو ضرورة المقتضى وغيره وان كان عدم الثمن في الجملة او طرأ كونهما اشهر فاقرب
 الثالث العاشر عليها وهم جياة الصدقة والسعاة في اخذها وبعها وعقلها حتى يورثها
 الذين يبيعونها والاربع الموافقة قلن هم وهم الذين يستأثرون بالاجابة بالاسهام في الصدقة و
 ان كانوا كفارا ظاهر العبرة عدم اشكال في قبول المسلمين فيها وفي كفاؤه في الكفار مع ان ظاهر
 الاحتياط العكس لاقتضاهم على دخول الكفار وان اختلفوا في الدعي ومنهم بالمتأخرين خاصة
 او مطلقهم واختلفوا في دخول المسلمين كما هي الاقرب وفاقا لجماعة وعندهم كما عليه
 اخرون وهو ظاهر جملة من القس من انهم لم يسلطوا على الكفار في قولهم هذا لا نفقه في قولهم
 او خسرنا على القول بسقوط سهمهم في نعم الغيبة والخامس من حق عليه سبحانه بقره في
 الرقاب وهم الكابرون بشرط ان لا يكون معهم ما يدفعونه في كتابتهم في ظاهر
 الاحتياط كما قيل فله بعضهم جزا لا اعطاء وان قدر ما على حصيل مال الكفاية بالكتاب
 اعتبر الشهيدان بغير ركبهم عن مال الكفاية ولا يعتبر هنا الشدة والبيد الذين هم تحت
 الشدة باجسادنا وفي اشترط العزيمة والشدة لان اظهرهما واشهرهما الاول وهو

وقيل

وهو

في الجهر

ومن وجبت عليه كفارة ولم يجد ما يفيق منها على رواية في سندها ضعف وقد اقبل ان
 ذلك اشبه بالغارم لان المقصود ازالة الكفر عما في يده وفي الاحوط ان يعطى في القبر
 لكونه قد اقرت في موطنه من نفسه ولو لم يجد الزكاة استحقا الزكاة جازله ابتاع العبد وبيعه
 والتاوس الفاعل من وهم الدين بغير عينة دون من مرضى عينة فلا يعطى ولو بعد التوبة
 على الاحوط الاول بل لا يشترط الاوى وقسم الاحتياط الفاعل من تسعين المدين لمصلحة نفسه
 والغارم لا صلاح ذات البين واعتبر الفقهاء في الاول دون الثاني وفي الاصل على الاول
 فان تم والا فهو مشكل لما في الشئ لظنا لا يعدم اعتبارا في جملة من الاضرار
 التماسا على العاقلين عليها والعتاة والغارمين على ذات البين وامن السبل
 الغنى للسفر من بلد والموافقة على ما صرح به منهم جماعة ويجوز كل ما هم المثل
 على ان الماد اعتبارا بغير ملكهم من الاول كما عبر به جماعة من المتأخرين لعدم ملكهم لثبوت
 السنة ولا ياب وان كان اعتبارا بغير الملقى المعروف احوط ولو جعل الاول فلم يعلم الفقه في طاعة
 او عينية قبل بيع منها والاعمال الشئ في بيعه قبل لا يمنع اتفاقا له في طاعة والحال وغيرهما من المتأخرين
 وهو شبه بالاصر الشرعية وان كان الاحوط ويجوز ان يفي بمقتضى المحتق الزكاة قبل ان يفي بغيره لا خلاف
 واتفاقا ان الدار بالمقتضى هو الفصل الى سقاط ما في يده من الدين من الزكاة وان كان الاحوط
 عليه من الزكاة ثم اخذها بمقتضى من يدينه ولا فرق في المستحق بين الحي والميت ويجوز احوط الاول
 وهذا في الاول منه قصص تركه عن الوفا بالدين ام لا ولا احوطها الا ان كان له ان لم يكن كذلك
 لو كان الدين على من يجزى الزكاة لاقتضاء عليه من اب وام وغيرهما جازله الفناء منه وكذا القس
 حيا كان او ميتا بلا خلاف في مرضى وصفا والسابع في سبيل الله تعالى وهو كل مكان قربة ومصلحة
 كالجهاد والنج وبنار المساجد والقنطرة على الاظهر لا يشترط المخرج وظاهره اعتبار الحاجة فبين بين
 اليد لهذا التمسك او بغيره وذا وبعضهم فاشترط الفقر وهو احوط وان كان الاظهر ان يشرط
 الاول خاصة وقبل يفتقر هذا التمسك بالجهاد بين والقاتل المفيد والدينى والتشيع في

نظر

والثامن ان السبل وهو المنقطع به في غير بلده فباخذ ما يبلغه بلده وان كان غنيا في بلده
 اذا كان نجيبا يخرج من القربى في امواله بيع ونحوه وقيل علم والا ولا حوط بل ولهم وفاء
 الاكثر والحق به جماعة الضيف والاسكا في المشي والتمتع والولعيا والذنب ولا يب ويضف
 الثاني وانما الاقوال بحسبان كان سائر المحتاج الى الضيافة ومشكل ان يبقى على خلافه هذا
 اذا كان سفرها باعنا ولو كان سفرهم معصية متعاضدا من هذا التهم وظاهر النص اعتبار كون
 السفر طاعة كما عليه الاسكا في ما في الاصحاح على خلافه فاكثر بالا باحة للطلقة اما الاصحاح العبري
 في انفراد المساكين بل وغيرهم على تفصيل ياتي فاربعة **الاول** الايمان بالمعنى الخاص وهو الاسلا
 مع المعرفة بالائمة الانبياء عشر سلام الله تعالى عليهم واعتباره بدين عدل المرفقة بجميع عليه بين
 الطائفة فلا يعطى منهم الا ما يطلع العلماء الا الشا من العامة العباد ولا مسلم غير محلو في
 الامامة باجماعا وفي جوازهم في حال الاستضعاف من هذه الخلاف الذي لا يبعدون في الحق مع كذا
 العارفين بالامامة وقد من جملة الامة المانعة ومن دود الجواز في رواية لكنها ضعفت
 سندها شاذ كما في النسخة شعرا بدعي الاجماع ولذا كان شبهه المتع وتعلق الى وجود الله
 المحقق وكذا الكلام في زكوة الفطرة فلا يعطى غير المؤمن علم على الا شهر الا في حق خلافة الشيخ
 في احد قوله المستفيضة وهي ما حجة باجود منها من وجوه كثيرة مطروحة او مؤلفة بالانفا
 او القيات ويجوز ان يعطى للمؤمنين وان كان الباقيهم متساويا واعتبرنا العدالة فيهم
 بالاختلاف فيه ببيتا دون اطلاق اعتبارهم وظاهر النص من جواز الدفع الى اطلاق المؤمنين من غير
 اشتراط وفي وجه صرح جماعة اذا كان بحيث يعرفونها في وجهه يسرع للزكوة فيها فيه خلافا
 للتذكير تمنع من الدفع اليهم علم بل اليهم او من يعرفهم باسهم وهو حوط وادى ان لم فصل بكرة
 متساويا ولهم المجهون حكم التمسك اما السفيه فيمنع من الدفع اليه وان تعلق الجرح بعد ولا باس
 له ولو اعطى محتاجا في الحق زكوة فربما من الممانعة ثم استبعد وعرض الحق عادها اما عا
 الشا العدالة وقد اعتبرها من القدماء كالحفيد والحجابي ابن مزهر والحق والفاضي والسيد

فلان

الغنيمة

الغنيمة من الاجماع عليه ومزاجية انما هي من حيا لا تحا وهو حوط وانفق من سهمهم
 الاسكا في على اعتبار رجاسة الكبار والفقير المحقق لشارب لغيره ليعين به غير لعدم قابلية الفرق
 بينهما بل قيل جمع هذا القول الى الاول لان الضعفاء من امر عليها الحق بالكبار والاولى
 ضيقان الزكوة غير خبر وفي الحد الزهنا قل من اشتراط العدل الزكوة خلاف ظاهر النص
 وكيف كان فلا ريب في اعتبار اعتبارها لظن الاجماع عليه من العباد انهم مع عدم ظهور
 مخالفتهم بغير بل هو في ظاهره بين القدماء علم كالمنا من على عدم اعتبارها وموافقة في
 لعدم من اعتبارها جميع الفقهاء من العامة العباد ولا حجة لهم مد العون ويجب تخصيصها بما
 قدما ورد اليه من سلطة مع منعهما لعل على التقية ومحل الخلاف انما هو من مد الزكوة
 والعالمين عليها لا اعتبار بالعدل فيهم دون المؤلفة ابناء **الثاني** ان يكون من يجب عليه
 زكوة لا يورث وان علوا والاولاد وان سفلى والزوجة الدائمة غير الناشرة والعلوي علم
 ولا يجوز الدفع اليهم اجماعا مع العجز عن كمال تقصير الواجبة في دفع اليهم منها التقية بل قيل
 يجوز الدفع اليهم للزكوة مع عدم كان الدافع التقوى او غيره ولا يخرج من قوة الا ان الاصول الثلاث
 كنه وفاء التذكير ومضربا في الزكوة ولو منع التقوى من الاطلاق عليهم جاز النفا ولها
 الجميع ولا حلا ويجوز التزجيرة اعطاها زوجها منها ونفاقة لها عليها على الا شهر الا في
 وهو لا ما يجوز من سهم الفقراء ولا يصح الدفع اليهم من غيره ولا يجوز بالذمة وغيره
 الناشرة عن الناشرة والمتع بها لعدم وجوب الاطلاق عليها وهل يجوز الدفع اليها الا في
 الا في الناشرة ويتم في المتع بها ويجوز ان يعطى بها باقا لا تارب بل الدفع اليهم وفي سوادها
 في عا لدام لا وكل الاجناس الزكوة ان لا يكونا هاتمين فان زكوة عموما بغير حجة عليه في
 الجملة اطلاقا دون زكوة الها شعرا فانها لا تقوم عليه اجماعا وكذا لو قصر الجرح على كذا به جان
 له ان يعطى الزكوة ولو كان من غير الها شعرا لا خلاف وعلى هذه القول في محل اطلاق بعض
 الاضمار الجرح على المدونة وعلى كون المراد من سهم العالمين عليها وكذا الاضمار

تجنب الكبار اشتراط

المتع عنه اجتمع وظاهر الصواب وهو انها علم فدية الماعوز في الضرورة بقدر وسجل في كتابنا ^{في الضرورة}
 انه لا يفيق من فدية الضرورة وهو احوط والغاييل الشيخ وجماعة وضرب الضرورة بقدر الوقت يوم
 وليلة وظاهر القول ان حق وهو احوط ويجوز الزكوة ولو لم يصح اي اعتقاد نعم والفتنة المندوبة
 لا تحرم على ما عرفت ولا يجرى وفي حرمية الواجبة منها عند الزكوة على ما عرفت ولا ان والاحوط المنع
 والذين يحرم عليهم الصدقة انما هم وليد المطلبين هاشم بن عبد مناف وبنو عبد مناف دون غيره المطلب
 بلا خلاف لان من نادى واما الواجب فسا نكل ^{في الضرورة}
 للبيان اطلاقا وقيل لا يملك لولا ان لا يخرج او عدم الحول وتلك المال كالأرضين فيصير به
 التصايب اما لا يعلم كذبه ولا يملك ميبا ولا يملك ولو بالملك باظهارها الى المستحق
 بنفسه او وكيله قبل النفع الى الامام ونايه حيث يجب عليه امر الله عند جماعة ولا يفتقر
 والمصلحة عمل الاشكال ان الامام فيه هذين الا ان بناء على ما يجب دفعها الى الفقير المأمن
 في هذا الزمان كما هو المشهور ويستحب فيها الامام عليه السلام بعد من غير ان يطلبها ^{في الضرورة}
 فقد ووجدت ظهوره الى الفقيه المأمن من الامامية الذي لا يتوصل الى هذا الحق بالخيال الشبهة
 لانه ان كان منها ابره برفقها واخر برفقها والما فيه من المخرج من شبهة خلاف من وجه الحق
 اليها ابتداء وان كان غير ظاهر الوجه الثاني فيجوز ان يخص الزكوة احد الاصناف الثمانية بل
 لو حق بها تحتها واحد منهم جاز باجلاس اخرى ونفسا ولكن حسمتها على الاضافات افضل من
 لعزم النفع واذا اصبها الاسام او التلقى او الفقيه برئت وسئلنا لك منها ولو كانت
 ذلك بغير خلاف ^{في الضرورة}
 معكم كما هو الاقوى والمراد بالفضل تعيينها في الخاص وصحة بقتي كونها اما في ذرة ^{في الضرورة}
 لا يبعد ان يفرض او تاخير النفع مع التفكير في الاصل الى المستحق ولازم ذلك عدم خلاف
 الاصل بالكلية احوط ان لم يكن اظهر القاء نابع لها على الاقوى والاصح بها لا ^{في الضرورة}
 يشبه على الورثة حالها هذا اذا لم تحضر الوقات والاوجب والمعتبر في الرتبة ما هو ^{في الضرورة}

الشرع الشرعي الا بعد ان مات بعد المتاع بالزكوة ولا وارت له بغيره وشره انما الزكوة ^{في الضرورة}
 كافي للصحيح وبه من الاكثر او فقرا المؤمنين كما في الوثوق وبه غير المعيد وهو احوط وفيه ^{في الضرورة}
 ان يكون اذ له الامام م ولكن هذا اعم الذي لا يجوز واشهر وفي ظاهر كلام جماعة ^{في الضرورة}
 دعوى لا اجماع عليه والوجه الاخر استنها في مقابلة القول المعتبر ^{في الضرورة}
 الواحد يلج في التصايب الاول من الذهب والفضة واما كالاكثر قبل ما يلج في الثاني ^{في الضرورة}
 وقيل لا يفرق بين اصلها وهما ضعيفان وهو على الوجوب والاستحباب اشكال ولا يرت ^{في الضرورة}
 الاول احوط وهل يخص بركوة الفضة كما هو مورد تصور المسئلة ام يمتا ومنها من ^{في الضرورة}
 الاها م فلا يفرق اقل ما يجب في اوله نصابها او اوله نصاب الفضة كما يستفاد من غيرها ^{في الضرورة}
 اشكال والقيمة احوط ولو اعطى في الاول ثم وجبت عليه الزكوة في النصاب الثاني اخرج ^{في الضرورة}
 تركونه وسقط اعتبار التقدم اذا لم يجمع معه ما يبلغ الاول ولو كان له نصابان اول وثاني ^{في الضرورة}
 فالاحوط دفع الجميع لواحد ولا حد للاكثر فيجوز ان يعطى الفقير الواحد ما يشاء ويريد على ما ^{في الضرورة}
 تحت الصدقة ما عت غنا كما في النص وفي المراد ما البقت غنى لمعطيهما لا يوجب ^{في الضرورة}
 يكسر ان يملك وافع الزكوة بالصدقة مع ما ارضيه في الصدقة اختيا كما لا يملك ^{في الضرورة}
 باختياره بالشراء ويحرم ولا باس بعوده اليه بمرات وشبهه كما لا يصدق بعد التملك ^{في الضرورة}
 الاختيار فلا يستحق له اخراجه عن ملكه ^{في الضرورة}
 مع الصاحب وكذا الساعى سقيا على الاظهر لا شهيد فيلجج وهو احوط وفيه ^{في الضرورة}
 القطع بعدم الوجوب بالنسبة الى الفقيه والعقيل ^{في الضرورة}
 التسامات والمؤلفة بلا خلاف مع عدم الاحتياج اليها ومع الاحتياج اشكال ولا يظهر ^{في الضرورة}
 عدم التقوط وقيل يسقط معها سهم السبل كما على اختصاصه بالجماع الفقود وفي هذا ^{في الضرورة}
 الثمان وعليه قلنا من عدم الاختصاص ^{في الضرورة}
 والفضة والقار والتمتع اهل الفقر والمسكنة وزكوة التعم هل العمل والتوصل ^{في الضرورة}

بها الخ من يستحق قولها في قولها اليه هدية ويحسب عليه بعد وصولها اليه او يلقاها
 مع بقاها الفصل الثاني في زكاة الفطرة واركانها اربعة الاول ان يكون مدين مدين
 انما يجب على الحر البالغ العاقل الفتي لا يجب على الصبي ولا المجنون ولا المملوك فاما كان
 او مدينا او مكاتبيا مشروطا او مملوكا اذا غفر بعضه فيجب عليه مجتثا وقيل يجب على المكاتب
 وهو مملوك ولا على الفقير على الا شهر الاظهر وقيل يجب عليه اذا فضل من غنائه ومثله عياله
 ليوم له وليكفيه وهو ادرى بان كان حرط وضابطه الفتي من ملك مؤنة سنة له ولعياله
 فضلا عن قوة على الا شهر لا قري وقيل من ملك احد النصب الزكوة منه وهو اوطع ففقوه
 من مؤنة السنة والا فاما الخنزير فاما لا حرط وحيث اجتمعت الشروط يجب عليه ان يخرجها من
 نفسه وماله من مسلم وكافر وحر وعبد وصغير وكبير ولو كان يترعا كلاً منهم كما اضيف
 تفسير العتق المعال سبعة اقوال اظهرها من صدق عليه عرفا انه عيال ولأنه القدر
 بالضيافة طولها الشهر وعلى الوصية في الاجماع في الاغتناء ووقتها والشهور وجوبها
 من الزكوة والمملوك مملوك وان لم يكونا في عياله فان كان اجمالا في ظاهر المتن وخرج
 الشرط فلا فالا فظهره وان الوجوب مدار صدق الصلوة وان كان الشهر حرط
 سيما في البعد وتعتبر النية اي الخلو من القرينة وقصد فطره لاصدقة فادائها او عتقه
 سقطت عن الكافر لو اسلم بعد اعلان النية والاجماع وهذه الشروط ثمانية عند
 العللا اي قبله بان يكون قبل مزوب ليلة الفطر ولو لم يخطه فلو اسلم
 الكسافر او بلغ الصبي او افاق المجنون او ملك الفقير القدر المعتبر في الوجوب
 قبل اعلان وجبت الزكوة ولو كان عبداً فكذلك لو ولد له ولد او ملك
 عبداً قبله وجبت عليه والا فلا اجازة في نفي ونقضاء وتجب لو كان ذلك
 اى استجماع هذه الشروط ما بين اعلان الفطر وصدقة العيد بلا خلاف الا من نادر
 والفقير مندوب الى اخراجها عن نفسه وعن عياله وان قبلها ومع الحاجة يدبر

من
 لا يخرجها من
 نفسه وماله
 من مسلم وكافر
 وحر وعبد
 وصغير وكبير
 ولو كان يترعا
 كلاً منهم
 كما اضيف
 تفسير العتق
 المعال سبعة
 اقوال اظهرها
 من صدق عليه
 عرفا انه عيال
 ولأنه القدر
 بالضيافة
 طولها الشهر
 وعلى الوصية
 في الاجماع
 في الاغتناء
 ووقتها
 والشهور
 وجوبها
 من الزكوة
 والمملوك
 مملوك
 وان لم
 يكونا في
 عياله
 فان كان
 اجمالا في
 ظاهر المتن
 وخرج
 الشرط
 فلا فالا
 فظهره
 وان الوجوب
 مدار صدق
 الصلوة
 وان كان
 الشهر حرط
 سيما في
 البعد
 وتعتبر
 النية اي
 الخلو من
 القرينة
 وقصد
 فطره
 لاصدقة
 فادائها
 او عتقه
 سقطت
 عن الكافر
 لو اسلم
 بعد
 اعلان
 النية
 والاجماع
 وهذه
 الشروط
 ثمانية
 عند
 العللا
 اي قبله
 بان
 يكون
 قبل
 مزوب
 ليلة
 الفطر
 ولو لم
 يخطه
 فلو اسلم
 الكسافر
 او بلغ
 الصبي
 او افاق
 المجنون
 او ملك
 الفقير
 القدر
 المعتبر
 في
 الوجوب
 قبل
 اعلان
 وجبت
 الزكوة
 ولو كان
 عبداً
 فكذلك
 لو ولد
 له
 ولد
 او ملك
 عبداً
 قبله
 وجبت
 عليه
 والا فلا
 اجازة
 في
 نفي
 ونقضاء
 وتجب
 لو كان
 ذلك
 اى
 استجماع
 هذه
 الشروط
 ما بين
 اعلان
 الفطر
 وصدقة
 العيد
 بلا خلاف
 الا من
 نادر
 والفقير
 مندوب
 الى
 اخراجها
 عن
 نفسه
 وعن
 عياله
 وان
 قبلها
 ومع
 الحاجة
 يدبر

وان اعاد الفطر
 في ذلك اليوم
 فانه صحيح
 وان لم يدر
 ما له من
 مال

علاها كما تم بصدق به على غيرهم وظل النقص كونهم باجمعهم سكان في موضع
 التقدي الى غيرهم وان قيل به وعلى هذا القول يتوالت الولاية امرارها على الصغير
 الثاني في بيان قدر حلو جنبها والضابط في الجنس اخرج ما كان قوتا
 عابا كالحظيرة والشعير والقمح والزيب والاود والافط واليهن
 على الاظهر الاشتهر والمعتبر غالب قوت الفطر والبلد لا يخرج مخرج
 جماعة باجز الاجناس الشبهة وان لم تغلب على قوت المخرج وفيه
 ظاهر المتن وصرح للخلاف اجماع عليه فلا اشكال فيه وان
 كان الاحوط الافضال على الاربعة الاول منها كما عليه جماعة
 واخضر ما يخرج القمح والزيب وبلية في الفضل ما يغلب على قوت
 بلد وفناء كالكثير ان لم اقف لهم على مستند على التعريب مخرج وهو من
 جميع الاجناس صاع وموسعة اوطال بالعراية ويجزي من الدين اربعة
 اوطال عند جماعة لرؤية في سند ما ضعف مع انها في الرجل مطلقة
 ورة فحسن قوم منهم بالمدينة ولا دليل لهم عليه مع ظهور القول عند
 الاطلاق بالعراية وحملها في كف على الاستحباب فيما لو كان المترك فقيرا
 ولا بأس به وان كان المصير اليها ليس بذلك البعيد ثم الاحوط ما عليه
 المتأخرون من عموم الصاع لجميع الاجناس ويجوز دفع القيمة عن الواجب

فان كان
 الفقير
 على
 الفطر
 والافط
 واليهن
 على
 الاظهر
 الاشتهر
 والمعتبر
 غالب
 قوت
 الفطر
 والبلد
 لا يخرج
 مخرج
 جماعة
 باجز
 الاجناس
 الشبهة
 وان لم
 تغلب
 على
 قوت
 المخرج
 وفيه
 ظاهر
 المتن
 وصرح
 للخلاف
 اجماع
 عليه
 فلا
 اشكال
 فيه
 وان
 كان
 الاحوط
 الافضال
 على
 الاربعة
 الاول
 منها
 كما
 عليه
 جماعة

الصاع
 سبعة
 اشكال
 صيرفي
 صاحب
 حبيب
 الدقة
 الدقيقة

ان الاصول عدم ذلك اليوم من المقتضى كما ان الاصول في الواجب المطلق ذلك اليوم من
صوم يوم آخر لم يفلح يكون الظاهر ولكن ذلك المذهب يقول مطلقا او بعد المعين سنة
واما هو فاما الواجب المعين ولعله اصول وهو يجوز في الواجب المعين الا انظر مع الشك
في دخول النهي الاصول لعدم وان كان الاقرب نعم وعليه فصل كيفية وجوب الكفارة
الظن بالجرام لا بد من القطع الاظهر الشك وان كان الاصول الاول ولو قنوا في
فساد الفقه فصل في وجوب القضاء به ام لا وجهان الاصول الاول ان لم يكن اظهر وكذا
يجب القضاء ولو اخلد اليه الى الخير في دخول الليل فافضل وان كان مع العدة
على المرات ولم يبرأ من اصله من الظن من الاضمار بالتحول ام لا كان الخبر العدم
لن ام لا على ما يقتضيه اطلاقات النص والفتوى الا في العدم ليس بعينه منوها
القضاء به ولا ضرر في الظن معتمدا عليه ولشأنه فاصوب الكفارة انما يحاق
لمثل هذا المفضل الذي لا يجوز الاضمار الى اضرار الغير بالمعطل متقدما هو
اصول وان كان في قوته كسابقيه مع مخالفتها الاجتياح ونقل واستدراك القدر
على الاعراض عن فساد الكفارة لعدم ثبوتها لعدم اوجس او يفي فانه لا قضاء
الا ان يحصل الظن من الاخبار فيقصر القضاء بالكفارة احتياطاً ويقتصر من العبث
بكونها النفاذ القضاء اذا دعي ولا ريب فيه مع البقاء بدو ذلك الليل وانما في الظن
به فاشكال في مقتضى الاصل الانتفاء اذا جاز الاعتماد عليه بشرطه والا فالنبوت
اقوى ويحمل وجوب الكفارة انما كاسفي والافطار للظلمة الموحدة دخول الليل
بلا خلاف ولا اشكال في وجوب القضاء ان اريد باليوم الطرف المرجع او السنة
واكتشف فساد اليوم وبقاء النهار فيشكل الحكم بعدم وجوب الكفارة في وجوب
القضاء مع استمرار الاشتباه بل قطع جماعة بوجوبها وعلل اقوى مع انه اصول وادعى
نعم لو ثبت دخول الليل او استمرار الاشتباه لم يجب فيها كما لم يجب في الاول والقضاء
استمر

وان اريد بالوجه الظن بناء على انه احد معانيه وربما يوجب اليه القابل له
بقوله ولو غلب على الظن دخول الليل لم يقض بوجوب القضاء مع ظهوره في
حق خلاف واشكال وما احتجنا المستفيض من التفسير بين الظن الضعيف
فوجب القضاء والغالب فلا خلاف انما والاشك في القدر ما وجوبه مطلق وهو
اصول وادعى وان كان العدم كذلك كما عليه جماعة لا يخفى عن قوة واما الكفارة فلا
يجب هنا قولنا وان احتمل معجزهم بوجوبها مع ظهور الخطأ واستمراره
الاشتباه ايقن فانه قد روي ان قلنا على تقدير جواز الاعتماد على الظن
بان لا يكون له طريق الى العلم والا فوجب القضاء قطعاً بل يحتمل
الكفارة ايقن او اكتشف فساد الظن كما هو الفرض ولو بان دخول
الليل او استمرار الاشتباه فكما سبق مطلقاً ويقوى عدم وجوب القضاء
هنا في صورة الاعتماد على الظن المجازين ثم وبعد التي مع عدم جوع شيء
الى حلقه اختياراً والا فوجب الكفارة ايقن وان زعم لم يقض ولو من لحم
واصل الماء الى الحلق متعدد بالالمسوسة يعني من ادخل فيه الماء فابتلعه
سهواً فان كان في غير المضمة لظنه كما كان متبرداً او عابثاً فعليه القضاء
خاصة وان كان في المضمة لها فلا قضاء ايضا ولا خلاف في هذا القليل
في المجمل وانما اختلف في التعيين عما لا يجب فيه القضاء بالتقصير
للطهارة مطلقاً ولو غير المسلوقة اولها خاصة ومما يجب فيه مطلق
ماعد الطهارة او المسلوقة او بالتي رخصته والامتنع الاطلاق
في المعامين وينبغي ان يقتل في الشك بما اذا لم يكن لأزالته
النجاسة والتشديد وما فاقا لما عمت للأمر بها من غير عاقل
ليستعقبان قضاء بل لولا النص والاجماع لكان القول بعدم

اختصاصه استيعابا ولا يفي بان غيره انما يؤمر من اللبس كما عليه آخرون وله
عليه جملة من التفسير ولعله لا قوى في الوقت وغيره من الصبر متى يصوم قال
اذا قوى على الصيام وظاهره عدم التقيد بمدة وان المناط القوة والطاقة و
يكن تنزيل ما ورد بالتقيد بالشيخ وغيره عليها بوجوه على الغالب من عدم
حصول الطاقة الا بذلك ويلزم كل منهما عند البلوغ اي بعينه ولا يفيح الصوم
من المدين مع الضرر به ولو خوف زيادة المرض به او بطوره بغيره او يحصل عتقة
لا يقبل منها عادة او يحدث مرض اخر ويصح لو لم يضره ويرجع في ذلك
اي المرض المبيح لا فطاد وغيره الى نفسه والمعتد القطع بالضرر او الظن به وفي
الحاق الاحتمال المشاوي بهما وجب توقيف المفسد في اقسامه اي اقسام مطلق الصوم
ولو كان فاسدا في اربعة واجب ومكروه ومحظور فالواجب سنة
صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم دم للمعتد وصوم النذر وما في معناه
من العهد واليمين وصوم الاستكاف على وجه ياتي بانه انشاء صوم وقضاء الصوم
الواجب المعين اشهر رمضان فالنظر فيه في امور ثلثة علامته وشروطه والحكم
الاول علامته في ربه وجب عليه صوم رمضان ولو انقضى بالزيادة اذ لم يحصل له رتبة
ولو ازيح ما يعاين جماعة تاسم النفس من تناولها على الكذب ويجعل من
خير العلم او الظن المتأخر له على قول او مضى من شعبان فلتكون يوما وجب
الصوم ولو لم يفيق من ذلك قيل والقائل الذي يقبل الشاهد الواحد واستدل له بان
فيه امتياطا للصوم بالقياس وفيه ما نظر وقوله خاصة يرجع الى الصوم بمعنى استه
انما يقبل بالاضافة اليه فقط دون غيره فلا يشيت به اول ما عدا شهر رمضان
ولا اوله لو كان منه اجل دين او عدة او مدة طعاما ونحو ذلك نعم ثبت به
بلا شوا من بعض ثلثين منه شجاء وان لم يثبت بشهادة اصله وقيل لا يقبل مع
النقص وادفع الغيم الا حسن نفسا بعد القسامة او اثبات عدلان من
خارج البلد والقائل جماعة من القدماء الصحيح وغيره ولا دلالة لهما على

قول الحنبلين مع بل مع اليقين خاصة ولا على عدم قبول العدلين من داخل
البلد كل بل مع التهمة في شهادتهما كما هو الغالب بالظاهر من سياتهما وح فلا كلام
فيهما وقيل والقائل الاكثر ومنهم جملة من القدماء يقبل شهادتان عدلان كيف كانا
صحا او غيبا كانا من خارج البلد او داخلها وهو لا يظهر الا اذا حصل قصة في شهادتهما
فلا يقبل اتفاقا ولا اعتبارا في معرفة الشهر بالمجدول وهو كما قيل حاسب مخصوص
ماخوذ من سير القمر واجتماعه مع الشمس ولا بالعدد باق في غير مسترورة بعد شعبان
ناقصا ابدا ومضان ناقضا ابدا بعدة شهر تاما واخونا قصا مكملا او عند شعبة وخمين
من هلال رجب او غير ذلك ولا بالقبورية او غيرية الهلال بعد الشفق ولا بالثبوت
بظهور النور في حرمه مسترورا ولا بعدة خمسة ايام من هلال شهر رمضان السنة
الماضية كل ذلك وفاقا لاكثر وفي العمل للمعرفة برويته قبل الزوال دام العدم
تورده واختلاف بين الأصحاب الا ان الثاني اظهر واشهر حتى ان في صريح الغنية
وطاهر جماعة الاجماع عليه ومن كان بحيث لا يعلم الاهله كالحجيين نحو اى غيرهما
شهر يغلب على ظنهم انه شهر رمضان فيجب عليه صومه فان استمر الاشياء ولم
تظهر له الشهور قط اجزاء ما فعله عن صوم شهر رمضان وكذا ان صادف له ولا
فقرا او كان بعده ولو كان قبله استأنف الصوم عن شهر رمضان اداء وقضاء
ويحقق بما ظهر حكم الشهر في وجوب الكفارة باضا ويوم منه وجوب متابعتهم
اكمال ثلثين يوما ولم يوالهلال والحكم العيد بعد من الصلوة والفطرة ولو لم
يظن شهر غنم في كل سنة شهر اعراسها بقاء بين الشهرين ووقت الاتصال
عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني فيجوز الاكل والشرب مثلا قبله حتى يتبين
خطئه وهو الصواب المستطير في الافق والجماع حتى يبقى لطلوعه قد والوقاع
والافتسار بناء على المختار من بطلان الصوم بتعمد البقاء على الجنابة
باق على القول الاخر جواز الى الفجر كما سبق ووقت الافطار ذهاب
الحمر من المشقة عن جهة الواس الى ناحية الحزب كالصلوة ويستحب تقديسه

وهي رتبة الهلال

الصلوة على الاطوار الا ان تناهيه نفسه او يكون هناك من يتوقع افطاره ونظيره
 في المراتب الصلوة المأمورة بتقدمها في النقص والفتوى هي الصلوة في وقت فضيلتها
 فيكون في تارة الستة بقدر ما لا يوافق الا فطاره عند وقت فضيلتها او ان شرطه
فصلان الاول بيان شرائط الوجوب وهي ستة البلوغ وكمال العقل فلو بلغ القبح
 او افاق المجنون او المغمى عليه في انشاء التهار لم يجب على احدهم الصوم مطا الا ما
 درك نحوه كاملا بلا خلاف الا في النسخ في احد قولين في القبح فاجبه عليه اذا ثبت
 النية وبلغ قبل الزوال وهو نادى بل على خلافه الاجماع في صريح السراخ ولكنه احوط
 وان كان الاول اظهر والحق من المرض للمضرة والاقامة وحكمها من كثرة السفر
 او المعصية به او الاقامة عنرا او مضى ثلثين يوما متواليا فلا يجب على المريض التقى
 به ولا على المسافر الذي يجب عليه التقصير في الصلوة ولو زال التيب مرضا
 كان او صفا قبل الزوال ولم يتناول شيئا من المفطرات ولم يفعلها فلو الصوم
 واسك واجبا واجزا عن فوضه فلا يجب عليه القضاء بلا خلاف للتخصص وما
 رد في المسافر بخلافه من القبح يحول على ما اذا طلع الفجر وهو خارج البلد ولم
 يدخله فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر كما في القبح وبدق جمع ولو كان
 زوال التيب كائنا ما كان حتى السفر بعد الزوال او قبله والحال ان
 قد تناول شيئا من فطر المفطر الموجب عليه الصوم ولكن امسك ندبا
 وعليه القضاء واجبا والثلثون الحوض والنفاس فتعطر الحائض والنفساء
 وجوبا وان حصل العذر قبل الغروب او انقطع بغير الفجر الثاني بيان شرائط
 القضاء وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يقضى المكلف ما فات
 لصغير مجبر كان حتى الفوات ام لا او جزون مطبقا كان او ادا واديا
 ولم يفرق لها را او اغماء استوعب يوم الفوات ام لا او كفر اصلا مطا بلا خلاف
 فيما عدا الاغفاء وفيه اذا ثبت النية ليلا وفيه مع عدم التيقن خلاف والله
 الا شهر ولم القضاء فيه ايضا وقيل بوجوبه مطا او اذا دخل على نفسه سب الاغفاء

دوى

وهي لا سيما الثاني احوط واول المرتد مطا يقض ما فاتة ولو في ايام رده
 وكذا كل تارك للصوم يجب عليه قضاءه عدلا لا بعتة بغير القيمة والمجون والمغى
 عليه والكافر عامدا كان في تركه او ناسيا الثاني احكامه ففقه مسائل خمس الاول
المريض اذا سقم به المرض الذي فطر معترف شهر رمضان الى رمضان اخر سقط عنه
 القضاء وعلى الاظهر لا شهر وقيل يجب وهو احوط ونقد في محافاة من شهر رمضان
 لما شئ منه من طعام ويستفاد من الصحيح بعد الحكم الى من فاته الصوم بغير مرض
 ثم حصل له المرض واستمر وهو احد القولين في المسئلة واظهر وقيل بتقصيره بما اذا
 فات بالمرض فيقض في غيره وهو احوط ولو برى بينهما وكافة في غيره القضاء قبل
 الثاني واخره اعتقاد على سعة الوقت فلما صان عوض له مانع عنه فلم يقض صام
 الحاضر وقضى الاذن اجماعا ولا كفارة عليه على الاظهر لا ظهر وقيل بكفر وهو احوط
 ولو ترك القضاء ثالثا وانما بان لزوم عليه في ذاك الوقت او عزم فلما صان الوقت
 عزم على الترك صام الحاضر وقضى الاذن قطعا وكفر عن كل يوم منه بعد من طعام
 وجوبا على الاظهر الرابع يقض من الميت الذكرا والذكرا والذكرا ولو اراد الله والموارد
 من ليس له أكبر منه وان لم يكن له ولد متعديون مع بلوغه عند موته او مطا على
 قول فيجب عند بلوغه ما تركه ككفر أو غيره من الاعذار المستوفية للترك اذا كان
 متافكا من قضاة لم يقضه على الاظهر لا قوى حتى ان جماعة ادعوا عليه اجماعا
 ولا حوط قضاء ما فاتة مطا ولو عمدا من غير عذر كما يقضيه
 الا طلاق النقص والفتوى وان كان تخصيص الوجوب بغيره كما
 قد صناه وفاقا لجماعة لعلة اظهر واقرى ولومات في مرضه
 خالك ولم يتمكن من القضاء لا يجب ان يقض عنه اجماعا وان
 اتحب عند جماعة وعزاه في ظاهر التهم الى الاحباب ولا بأس به وان كان الترك
 كما عليه جماعة لعلة احوط لظاهر النبي في الخبر ودوى في جلة
 من المعبرة بثبوت القضاء عن المسافر مطا ولومات في ذاك الشهر كذا

مع تصور كثرها سندا وضعف بعضها مالا لعلها لم ارع ملاحها عند التفتيح في تب وفي
 قد رجح عنه الى ما عليه الاكثر وهو ان الاولى مراعات التمكن ليحقق لا
 سقرا ومذاقيا عليه الاجماع وهو الاظهر ولو كان له وليان فصاعدا قضيا منه
 بالخصص وفقا للاكثر ولو يتبع بعضهم فاقى بعضا مما يجب على الاخر فتح على
 الاصح وبرئ فتمت المبيت من الواجب على القطع ويقفه قطعاً عن المواة ما تركه
 من القيام على غوما يقفه من الرسل بلا خلاف في الجواز وعلى تردد واختلاف
 في وجوبه على الولى من اشتراكها مع الرسل في الاحكام غالبا ودلالة المعبر
 عليه ومن الاصل وضعف الظن الحاصل من الاشتراك هنا وقصور
 لالت الوايات فان غابها الجواز وليس محل خلاف مع تضمن المعنى
 منها سندا لما لا يقول به الاكثر وهذا الظاهر وفقا لجماعة خلافا لآخرين
 فالاول وهو احوط **الثاني** اذا كان الاكبر اى اكبر ولاده اشق فلا قضاء عليها
 وجوبا على الاشهر الا قويا وقيل عليها وهو احوط وادلى وعلى المختار هل
 يجب مع فقد اكبر ولاده الذكور على اكبر الوصال كما يقتضيه اطلاق القبح
 وغيره ام لا كما يقتضيه الاصل وعدم قائل به بعد تنفي الوجوب عن اكبر النساء
 جهان والثاني اقوى وان كان الاول احوط وادلى وكما لاقتضاها كذا لا فداء
 على الاقوى وقيل يتصدق من تركه عن كل يوم عمة والقائل الشيخ وجماعة بل المشهور
 كاقيل ولو كان عليه شهران متتابعان ان يقض الولى شهران ويتصدق عن شهر
 اشرفا فالشيخ وجمع للخير وفي سنده ضعف خلافا للعللى فارجب قضاها الا ان
 يكونان كفان بخيرة فيقضى بينهما وبين سائر النكاح من مال لليت وهو خيرة جماعة ولا يخفى
 عن قوب وان كان الاحوط وجوب القضاء مطا كما اختار بعض متأخري اصحابنا
المسألة فاقى صوم رمضان بخير مع سعة الوقت في الافطار والصوم حتى
 يزول الشمس على الاظهر للاشهر وقيل يتعين عليه الصوم وهو احوط
 ثم بعد الزوال يلزمه المضي فيه بلا خلاف فان افطر لغيره عمد راقم واطم عنقه

سلي

ساكنين لكل مسكين مدة ولو حصر صام ثلاثة ايام وجوبا على اشهر لا قوال واظهرها
 واحق زبقضا ومضان من غيره كقضاء التذ والمعين حيث اخل به في وقت فلا
 تحريم فيه مطلقا فضلا عن الكفاية وكذا كل واجب غير معين كالنذر للطلق والكفاية
 وبه صح جماعة خلافا للعللى وغيره فيجوز الافطار وفيه توفيق مع انه احوط وينبغي القطع
 بعدم وجوب الكفاية **فصل** من نسي غل الجبابة حتى خرج الشهر فالمرور
 في المعبرة ان عليه قضاء الصلوة والصوم معا وعليها الاكثر ومنهم المطلق في المعبر
 لكنه هنا قال الاشهر قضاء الصلوة حب للاجماع عليه دون غيره والمعتبر مطا
 باجماعها والاول احوط وادلى ان لم يكن الظاهر اقوى واما بقية اقسام الصوم الواجب
 ذكرها في اماكنها ان شاء الله تعالى وفيها غنى عن ذكرها هنا والتدب من الصوم اقسام ايضا
 فذكرها لا يخفى وقسمها ايضا اقسام ايام السنة فانه يتجرب صومها مطا عما استقن فان القوم
 جنة من النذر كما في النبوي وفيه القاء في حياة مالم يغترب سلبا وفي الحديث القدوس
 الصوم لي وانا اجره ولو لم يكن في الصوم الا الارتقاء من حضيض حظوظ النفس البهيمية
 الى درجة الترشع بالملائكة التي وجانية لكل به فضلا ومنقبة ومنه ما يخص وقسمها
 وهو كثير ولكن المؤكد منه اربع عشرة صوما صوم ثلاثة ايام من كل شهر فقد كثر الحديث عليه في سنة
 المطهرة ففي القبح بعد من صوم الدهر ويذهبن يوموا لمتدد وفي على الاشهر لا يظهر او يخفى
 من الشهر واول اربع من الشهر الثاني منه واخري من الشهر الاخير منه وفيها اقوال نحو
 ويجوز تأخيرها من النصف الى الشتاء ويكون موديا للستر بل يجوز تأخيرها اختيارا كما
 يستفاد من اطلاق النصوص وصحح به جماعة وان عجز تصديق عن كل
 يوم بدوم او بعد من طعام وصوم ايام البيض من كل شهر يعني الثالث عشر
 والاربعة عشر والخامس عشر والمشهور في وجه التسمية انها لياض
 ليا لهما جمع بصوم القمر والمروى توجهها بان آدم عليه السلام
 لما اساءة الخطيئة اسود لونه فاهم صوم هذه الايام وعلى
 الاول يحتاج الى حذف الموصوف في العبارة بخلاف

فصل في صوم يوم النحر
 وهو يوم النحر من شهر رمضان
 وهو يوم النحر من شهر رمضان
 وهو يوم النحر من شهر رمضان
 وهو يوم النحر من شهر رمضان

الاخير فانها على ما هي باقية وصوم يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة ويولد
 النبي صلى الله عليه وآله وهو التاسع عشر من ربيع الاول وبعده وهو السابع والعشرون
 من رجب وهو الاثني وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة وهذه الايام هي الايام
 ربعة التي يصام فيها في السنة كما في النصوص والنصوص بناكد استحباب صوم اعيانها
 بالخصوص مستفيضة ولا سيما في الاول فانها في ركعات شلخ التواتر بل متواترة
 ففي جملة منها ان يصوم بعدل صوم سنتين سنة وفي بعضها كفاية سنتين سنة
 وفي اخرى بعدل عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة مرة مبرورة مستقبلة
 وهو عيد الله تعالى الاكبر ويوم عرفه لمن لم يضعف عن الدعاء المقصود له في ذلك
 اليوم كمنه مع تحقيق الهلال وعدم النسياس فيه لغيم وغيره ومع فقد الشراطين فالاولى
 الزك وفاقا للشهود وجها بين النصوص المرغبة والناهيية بقول مطلق يحمل الا
 وله على صورة حصول الشراطين والاخرى على فقد هما بشهادة المستبرة معناه الى
 الاجماع في الغنية وهو اولى من الجمع بينهما على المصلحة على التقية والناهيية بقوله
 بنية السنة وصوم يوم عاشورا حقا عساي بالحق عليهم السلام بغير خلاف اوجه
 بل عليه الاجماع في الغنية قالوا جها بين ما ورد في الامر بصومه فانه كفارة سنة
 وما ورد ان من صامه كان حظه من ذلك حفظ آل زياد وابن سرجان
 عليهم التعنة ولا شاهد على هذا الجمع من رواية بل في جملة من الاخبار
 المناهية ما يشيد خلافة كثرة ما غيرها غير نقيية الا سائدا شاذة فلا يمكن ان
 يثبت بها تحريم ولا كراهة ولا يخصص بها العومات باستحباب الصوم
 بقوله مطلق وان جنة ويكفي في الاستحباب بالخصوص فتوى الاصحاب
 معتضة باجماع الغنية ولكن في النفس بعد من شئ سيما مع احتمال تفسير
 الصوم على وجه التحريم بما ذكره جماعة من استحباب لاسماك عن المفطرات الى
 العصر كما في النص وينبغي ان يكون العمل عليه وصوم يوم المباهلة والشهوراته
 الرابع والعشرون من ذي الحجة وقبل انته الحاس والعشرون منه وفيه

تقدّر

تقدّر مولانا امير المؤمنين عليه السلام بخاقه في ركوعه ونزلت فيه آية الدلالة
 وكله خيس وجعته قيل لشرفهما وفي رواية الاثنين والخميس والاسكافي لا يستحب
 افراد يوم الجمعة الا ان يصوم معه ما قبله او ما بعده وبه خبر عامي قال وصوم
 الاثنين والخميس مستوح وصيام السبت منه عتبه والمشهور خلافة نعم ورد من طرقها
 ذم يوم الاثنين فالاولى ترك صيامه بل صيام يوم الجمعة ايضا كما في الكاتبة
 النقيية لكثرة معارضة با وجود منها مخالفة للتقية فالعمل بها اولى واولى ذي
 الحجة وهو مولد ابراهيم الحليل على نبينا وآله وعليه السلام وصيامه بعدل صيام
 سنتين شهر كما في الخبر بل ثمانية كما في اخر وفيه فان صام التسع كتب الله تعالى
 له صوم الدهر وصوم رجب كله وشعبان كله او ما بينهما فقد استفاضت
 النصوص بل تواترت بذلك وما ورد بخلافها في شعبان شاذ مخالف للاجماع
 وبقيت الاسماك تشبهها بالصائين في سبعة مواطن المسا فاذ اقدم ببلده او بدلا
 يعزم فيه الا قامة عشرة فصاعدا بعد الزوال مطلقا او قبله وقد كان تناوذا وفعل
 مطلقا وكذا المريض اذا برئ وكذا المسك الحايض والتفسم والكافر والقيصر والمجنون
 والمغرم عليه اذا زالت اعداؤه في اثناء النهار مطلقا ولو قبل الزوال ولم يتنا ولم ياتن
 والاجماع في الجميع الا الكافر والقيصر اذا زال عذرهما ولم يتنا ولا تقبل بوجوب
 الصوم عليهما ح وهو احوط كما مر ولا يتعقد صوم الضيف من غير اذن المضيف
 اذا كان ندبا ولا المرأة من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الوالد ولا
 المملوك من غير اذن المولى للنهي عن الجميع في النصوص المستفيضة الا ان ما يتعلق بها
 بمن هذا المرة غير نقيية الا سائدا مع قصور دالة جملة منها على الحرمة بل ظهور
 جملة اخرى في الكراهة واماما يتعلق بها هو وان كان صح سنة الا انه
 معارض بالمثل ومقتضى الجمع الكراهة كما عليه السيدان في الجمل والغنية وغيرها
 وفيها الاجماع عليها فيها وفي العبد والقيصر والمشهور فيها وفي المملوك
 الحرمة حتى ادعى جماعة الاجماع فالمنع فيها احوط وان كان في تعيينه نظر

لاحتقال اختصاص المنع في كلامهم بصورة النهي عن صومها كما يشعر به كلام بعض
 هم والقمر فيهما مقطوع به وأما غيرها فلا يصح الكراهة إلا مع النهي فالحكمة
 ومن صام نذرا ودعى إلى طعام فلا فضل له إلا لفطار ولا فرق بين صامه أو
 التهادا واخره ولا بين منعه الطعام له وغيره ولا بين من يشق عليه وغيره نعم خيوط
 كونه مؤثما وليس في العبادة وجملته من الروايات اشتراط عدم الاخبار بصومه
 كما قيل بل هي مطلقة نعم في بعضها التقييد بذلك ولعله محمول على اشتراطه
 في ثوب الثواب المذكور فيه وهو ان يكتب له صوم سنة وبذلك يخرج بندوب
 ما دل على انه يكتب له بذلك صوم عشرة ايام والمطلوب من الصوم صوم العبد بين
 العطر والاخرى واما التثنية وهي الثلثة بعد العيد لمن كان مقيلا مطلقا على الاثر
 الاثر ولا فرق بين الناسك بين الحج او حرة وغيره ولا بين من يصومها عن كفاة
 قبل او غيره على الاثر وقيل القائل في شهر الحرام يصوم شهرين منها وان
 دخل فيهما العيد واما التثنية والقائل بالثني لكونه ذرية العبد والشرع
 عموم المنع لو دلت الرواية وغيره كما قدمنا لندرة الرواية وشدة ذهابها وصوم
 اخو شعبان الذي يثب فيه انه من رمضان بنية الغرض المعهود وهو رمضان
 بلا خلاف فيه ولا في استحباب صومه بنية شعبان وصوم نذر المعصية
 يجعله شكرا على ترك الواجب او فعل المحرم وذجرا على العكس
 وصوم الصمت بان ينوي الصوم ساكتا لا ان يصوم ساكتا وصوم
 الوصال كلك وهو على الاثر ان يجعل مثاله محوره وهو الاظهر
 وقيل صوم يومين بيلة وقيل محصوله بكل منهما وهو حن من حيث التوبة
 واما من حيث حصول الوصال الشرعي المنع عنه بالخصوص حتى لو نذر
 ان لا ياتي به كفر لواني به بالتفسير الثاني فلا وكما تحرم هذه الصيام الثلاثة
 كذا تفيد على الاقرب وصوم الواجب سفر على وجهه بوجوب القصر عما
 استثنى من المنذور والمقيد به وثلاثة الهة وبدل البدنة ويفهم من تقييدها

الواجب

لواجب جواز المنذور وقد مر الكلام في الجميع **فصل في التلويح وفي مسائل الاثر في المنع**
 الاظهار ولومع ظن القدر والرجح فيه الى ما يجده ولو بالتجربة في مثله سابقا او بقول من يفيد
 قوله الظن ولو كان كافرا ولا فرق في القدر بين كونه زيادة رشفة بحيث لا تقبل جماعة او بطور
 البر من حيث يحصل له الظن بالقدرة لو تكلف له مجرة اجزاء وفي حكم الصحيح الذي ينجي بالقول من
 على الاقرب للصحيح اذا خاف على عينه الرمد افطر واطلاق الخوف فيه مشغل
 ما لو لم يقن القدر بل احتمل احقا لا متساويا بالصدق الخوف عليه حقيقة راحة ولا
 وعليه فتتوجه الاظهار كمن ظاهر العبادة وغيرها اعتبارا والظن فان تم اجماعا
 والاقا للموتبة لعدم **المسألة** المسألة فيجب عليه قصر الصلوة يلزمه الاظهار ايضا
 ولو صام عالما بوجوبه والافطار قضاء اجماعا ولو كان جاهلا به لم يقض بلا خلاف
 وفي الحاق الناصب به ام العاقد وجهان بل قولان والاحوط الثاني وان
 كان في نفسه نظر ولو علم الجاهل والثاني في اثناء التهادا فطرا وقضيا قطعها
المسألة الشروط المعبرة في قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم ويستلزم زيادة عليها
 في قصر الصوم ببيت النية للسفر بلا عند جماعة وقيل الشرط فيه خروجه قبل الزوال
 فيفطر معهما ويصوم مع عدمه كقول القائل المفيد وجماعة من القدماء والثاني
 وقيل يجب ان يقصر في الصوم مطم ولو خرج قبل الغروب ولم يبيت السفر ليل
 والقائل المرتفع وجماعة ونشأ الاختلاف اختلاف الاخبار والا فطار في الجمع
 بينها والذي يترجح في النظر هو القول الوسط وفي المسئلة اتوال اخر هي كاعدا
 الحننا ومثله في القصر والاحوط ان لا يسافر الا قبل الزوال مع ببيت نية السفر على التقديرات
 والا فانه يجوز ان يفطر الا حيث يتواجد ان البلد الذي خرج منه او يحق اذا انما فاقوى
 ونها **المسألة** النية والتخيلا انما هي من الصيام اصلا او من عليها مشقة شديدة جاز لها الا
 فطار بلا خلاف وتصدقنا وجوبها عن كل يوم بمدة من الطعام وقيل مدتين وهو احوط
 وان كان المدة اظهر ولا فرق في وجوب التصديق مطم بين الصورتين عند
 جماعة وقيل بالفرق بينهما وانه لا يجب عليهما مع العجز وهي الصورة الاولى

وأنه إنما يصح أن مع المشقة خاصة بغير الصورة الثابتة والقابل للقيود والتمديد
وجاءه بل الأكثر كما قيل ولعله لا يظهر ولكن الأول احوط وهو يجب عليها القضاء
مع القدرة الا حوط الا شهرين ولا يظهر لا وفا فالجرح وذو العظام من بصرته اوله وهو
دأولا لا يصاحبه ولا يمكن من ترك شرب الماء طول النهار يقط بالشر ولا يجزى
وتصدق عن كل يوم بمدة من طعام ثم ان يرى قصه ما فانه بلا خلاف في وجوبه
وأما التصديق في وجوبه خلاف ولا جود وفا فالكثر التفصيل بين استمرار المرض
فيجب بدلا عن القضاء وعدمه فلا خلاف فالشيخ وجماعة فارجوه مطر وهو احوط
وأولى وان لم ينقص على حجة بعبثها والحامل المقرب وهي القرب زمان
وضعها والمرضة القليلة الذين يجوز لهما الاطعام اذا خافنا ذلكها او نقصها
اجماعا وتصدق ان لكل يوم بمدة من طعام في صورتين على الا شهرين الاقوى و
قيل بالتفصيل بينهما فيجب في الأولى وأما الثانية فلا ويقضيان ما فاقهما على
الا شهرين الاقوى ولا فرق في الموضع بين الامم وغيرها ولا بين المترتبة والمتأخرة
لم يفرق بينهما مقامها وان قام بحيث لا يحصل ضرر على الطفل اصلا فالاجود عدم
جواز الاطعام **فلا** لا يجب صوم الثانية بالشرع فيه **فلا** خلاف ولكن يكون
افطاره بعد الزوال الا اذا دعى له طعام فيجب كماله **فلا** يشترط فيه التتابع
اذا افطر في الاشياء لحد وكحيف ومرض وسفر ضرره بين بعد زواله مطلقا
كان قبل غيا ونال نصف او بعده كان الصوم شهرين ام ثمانية عشرام ثلثة
على الاظهر وقيل بوجوب الاستيفاء في كل ثلثة يجب قنابها سواء كان لغة
ام لا الا ثلثة الهك لمن صام يومين وكان الثالث العيد وربما زيد على هذا
فاستحبوا اختصاص البناء مع الاخلال بالتتابع للعد في صيام الشهرين
المتتابعين والاستيفاء في غيره وهو احوط ولو افطر بالعد واستأنف طعامها
الا في ثلثة مواضع من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا و
من الثاني شيئا ولو يوما ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين وشهره من

عقد ويصم فصام خمسة عشر يوما على الا شهرين الاقوى وفي صوم ثلثة ايام بدلا عن
هذه القصة اذا صام يومين منها وكان الثالث العيد فطر وانما الثالث بعد ايام
التسريع ان كان عيني للمعصرة واطلاقها يتم صوم الاختيار والضرر وكما هو
ظاهر العادة وجماعة خلافا لآخرين فقيده بالضرورة وهو احوط وان كان الاول
اظهر ولا يجوز ان يدعى لو كان الفاصل بينهما غير اى غير العيد مطر على الا شهرين الاقوى
وهو يجب للمباداة الى الثالث بعد زوال العذر وجهان **كنا** **الاعتكاف** وهو
لغة الاستسار واللبث الطويل وشرعا اللبث المخصوص للعبادة واعتكافه ثابت بالكتاب
والسنة والاجماع ويستفاد من القوس ان افضل اوقات العشرة الاخرى من شهر رمضان
والكلام فيه يقع في شرطه واقامه واحكامه **اما** الشرط فثمة النية كما في كل عبادة
والقوم بد كان ام واجبا من رمضان وغيره وبالحمل لا تعتبر وقوعه لاحله
بل يكفي حصوله على اى وجه اتفق وعلى هذا الشرط فلا يقع الاعتكاف الا في
القومه ومن يقع منه الصوم فلا يقع في العيدين ولا من الحائض والنفساء و
المريض المنفرد بالصوم والشرط الثالث العدد وهو ثلثة ايام فلا اعتكاف في أقل
منها اجماعا ولا خلاف في دخول ليلتي الثاني والثالث وفي دخول ليلة الاول
خلاف معروف والا قرب الخروج وفا للشهور والرابع المكان وهو كل
مسجد جامع جمع فيه امام عدل ولو غير امام الاصل وفا للمنفرد وجماعة
وقيل لا يقع الا في احد المساجد الاربع مكة ومدينة وطابع الكوفة البصرة
والقائل الأكثر حتى ادعى جماعة منهم الاجماع عليه وهو الاظهر وهذا اقوال اخر
مشتركة في الضعف والخامس الاقامة في موضع الاعتكاف فلو
خرج عن المسجد بجميع بدنه لا ببعضه على الاقوى ابطله وكذا
لو سعد سطحه على قول والا قوى لا السكن الا حوط ترك
هذا وسابقه الا ضرورة كتحصيل ما كوله وشرابه
وفعل الاقل في غيره لمن عليه فيه غضاظة وقضاة حاجته من بوله وغايته

او اعتقال واجب لا يمكن فعله فيه وغو ذلك معا لا بد منه ولا يمكن فعله فيه ولا يتقد معها بقدر الازدحام لو خرج عن كون معتكفا بطل مطلقا وكذا لو خرج مكرها او ناسيا فطال والا وجع حيث ذكر فان اخذ ذلك بطل كل ذلك على الاظهر وفاقا لجميع او طاعة مثل تشييع جنازة مؤمن بل مشرعة وعبادة مريض كك او شرافة فخلا واقامة ان لم تكن بدو ون الخروج سواء تعبت عليه ام لا ولا يجوز ان يجلس لو خرج لشي من الامور المذكورة تحت المظلة قطعا ومطاع على الاقوى ولا ان يمشي تحت ظلال اختيارا وفاقا لجماعة من الفقهاء ومنهم المرتضى مدعي عليه اجماعا خلافا للآخرين منهم ومن المتأخرين فيكون والا ولا حوط والا ولي ان لم يكن اظهر واقوى ولا ان يصلي خارج المسجد الذي اعتكف فيه فيرجع الحاج لضرورة اليه وان كان في مسجد اخر افضل منه الا مع الضرورة كصيق الوقت فيصليها حيث يمكن مقدا للمسجد مع الامكان احتياطا ومن الضرورة الى الصلوة في غيره واقامة الجمعة فيه ورويه وبدون الضرورة لا تنقض الصلوة ايضا للنهي عنها الا عكة شرف الله تعالى فيصلي اذا خرج لضرورة بها حيث شاء ولا يختص بالمسجد واقا فاسما فوجب وندب فالواجب مندوب وشبهه من عهد ومبين ونيابة حيث يجب ويشترط في التذروما في معناه اطلاقه فيحصل على ثلثة او تقييده بها فصاعدا او بما لا يتاها كنز ويوم لا اذ بدولما غيرها فاصح بالمزم فان قصر عن الثلث اشترط في صحة اكمالها ولو من نفسه وهو اي الواجب يلزم بالشرع فيه بلا اشكال مع تعيين الزمان ويشكل مع الاطلاق ولكنه احوط ان لم يكن اظهر مما في المتن انه لا خلاف فيه والمندوب ما يتبع به من غير موجب ولا يجب بالشرع فيه على الاظهر للاشهر وقيل يجب وهو احوط فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان والمؤد في التقيصين انه يجب وعليه الاكثر وهو الاظهر وقيل لو اعتكف ثلثا فهو باجبار في الزايد فان اعتكف يومين آخرين وجب الثالث وهكذا يتعد

الى كل ثالث وهو الاقوى والقائل بجماعة من القدماء بل ظاهر بعضهم انه متفرع على القول بالثالث فيما مضى وهو ظاهره عدم القائل بالفرق ولكن ظاهره للنفذ وغيره وجوبه وهو ضعيف واقا الحامد فاسائل الاشيخ المتكف ان يشترط في ابتداءه الرجوع فيه عند العارض كالحوم اجماعا فيرجع عنه وان مضى يومان وقيل يجوز اشتراط الرجوع فيه مطر ولو اقر له ان يرجع متى شاء وان لم يكن بعدا ولعله الاقوى وفاقا لجماعة خلافا للآخرين فاذا داروا الاول وهو احوط ولا فرق في جواز الاشتراط بين الواجب وغيره لكن علة في الاول عند الاحتياج وقت الندب واخيره لا وقت الشروع بخلاف المندوب فانه عند كحا هو ظاهر للتقصص وانما خصصت به دون المندوب مع عزمها لعمارة على ان اطلاق التذرع هذا الشرط يقتضيه وعدم سقوطه فلا يؤثر فيه الشرط الثاني مع تعيين زمانه ووجوبه في المطلق بخلاف الشرع فيه عندهم كما مر واما جواز هذا الشرط حين التذرع فلا خلاف فيه ويضغى بتقييده هنا بالعارض لا اقر له لمانا فانه لم يقتض التذرع وفاقية الشرط قد اشار اليها بقوله فان شرط جاز له الرجوع مطر حتى في الواجب ولو بدخول الثالث في المندوب ولم يجب القضاء في المندوب مطر وكذا الواجب المعين اجماعا ولما اطلق فله ليس كذلك كما قطع به جماعة لبقاء الوقت وعدم دليل على سقوط الشرط واقا ثابت به جواز الرجوع عن الاعتكاف حيث يجب ولا تلازم بغيره وبين سقوط الامر بالاق مضافا الى اطلاق التقيصين وهو يشمل صورت اشتراط التتابع حين الانجاب وعدمه لكن احدهما ظاهري وجوب الاعادة من دأسه والآخر محتمل واعادة ما بقى ويمكن الجمع بينهما على التقدير الثاني بحمل الاو على ما اذا لم يتم اقل الاعتكاف والثاني على ما ان به فصاعدا ولما يتم العدد الواجب وهذا صور اربع مع الواجب بالتذرع والمقرون بالشرط ثم يجب القضاء في المطلق منها مطر او في التفصيل ولا في الثاني منها مطر ولو لم يشترط على غيره ثم مضى يومان في المندوب وجب الاتمام على الزمان السابقة وكذا اذا اتم الخامس وجب السادس وهكذا ولو مضى عارض فمرد من مرضي

متنع في غير وقتها ولا يفر ذلك بعد ذلك ولا يقلب حرمته بعد ذلك اليها حجة
 مفردة انفسا وفيها خلاف جلاق النصوص على مورد البراءة لا يجوز العمل
 للقارن بالنفس والاعمال سوى تعيين عليه القرآن انه لا يتعدى عليه باثنين
 اذا عطف به فيه قبله ولم يجب عليه ان يحال تلك المفردة على احتمال الجمع اذا لم
 يخرج عن مقتضى مقتضى الوقيت حصة له للامان احرم منه وجوباً بقى خلافه
 ان الجمع الذي يحرم به فرضه وقتها لا خلاف يجوز التمتع له وان الشبهة
 والتمسك بالمجاورة لا يخرج بمجرد المجاورة من فرضه المستقيم قبلها
 قطعاً ولا بعداً ان لم يعم مدة وجوب انتفاء الفرض الى غير كبر اذا اراد
 بوجه الاستدام خرج الى سبقت فاحرم التمتع وجوباً بغير خلاف فتوى وقوله كذا
 في تعيين المقتات الذي يخرج اليه انه غير موثقت له وان يتبع كان
 الاول احوط وان كان عطف فاحرم من غير مقتات اجزاء فاولا واحدا وان
 اتم في قول ولا يخرجه او فخره اذا خرج الى اتم في حد حيثما كان فاما
 الروايات المتقدمة ولو كانت في وجوب خروج المرأة فبما لا ينفك عن الاصل في ذلك
 من غير خروجها من حرمته ولو كانت المجاورة بائنتين كما ينفك عن فرضه في ذلك
 لا يجوز له غير ما على الاثر ان تولى وتنقض على ان تولى عدم الفرض في الثاني كونه كقول
 الفرض يعني كونه بائنتين فاما ان تنقضه كما فكره طائفة وبنوا قيله بالتمسك بالاول فخره
 الفرض فاما كونه في الاول فاما ان تنقضه فبما لا ينفك عن الاصل في ذلك
 بحيث لا ينفك كونه في الاول فاما ان تنقضه فبما لا ينفك عن الاصل في ذلك
 فاما ان تنقضه فبما لا ينفك عن الاصل في ذلك فاما ان تنقضه فبما لا ينفك عن الاصل في ذلك

تختص في الصحيح وغيره بلا خلاف في التضمن وفيه تعيين الاول وفقاً لجماعها اذا لم يكن اقاصم
 ملكة سنين متواليين فانه يلزمه حكم اهل مكة وان كان في المنزل الثاني
 ان كان اقاصم ولا يجب على المفردة والقارن ههنا التمتع وان استحب لهما
 التحريم لا يخص الا حرم بالتمتع ولا يجوز القارن بين الحج والعمره بنية واحدة
 يكفي لهما الصداق والتمتع الى اهرام قم بل لا اخل بينهما سوى في ذلك لقارن في ذلك الشهر الذي
 بل يفي في الحج والعمرة بعد ذلك ان كانا في الحج والعمرة في ذلك الشهر الذي
 منع عنه من الاحجاب ولا ادخال احدهما على الثاني بالاقبال لاحتلال من الثاني
 انما انما الاصل جدد ذلك ان لا المقتضى البعده في تعيين المواقيت وهي
 فلا اهل العراق والعقيق قبل وهو اوطول يزيد على مريد من افضل السبل اليقين
 والملا والملا في قول بالخاء المعجمة وهو اوله بلا خلاف ومنه في الصحيح ان اولها دون
 بستة اشبال وهو شان وقيل في الفضل او سطر عشرة بالغين المعجمة والحاء المهملة
 والياء المعجمة واخره عدل وفضل اذات حرفين يعين مضموناً في آه ملة ساكنة وحرفاً
 الاخر ايمتها اختياراً وهو الاثر الذي تولى وان كان عدل في خبر البهاط ولا في عمره
 الا لتقية احوط واو الى اهل المدينة وحلف الخليفة وهو مسجل الشيعة ولا يجوز الاثر
 من خارج على الاثر ولو كان حنبلياً او حاشياً في حجابهم مع الامكان واما مع
 عدمه فاحل حرمهم من خارجاً ولو خروا على الحجة اشكال والاحوط التحريم
 معاً وان كان الاول اقوى وفقاً لجماعه هذا ايضا فاحل حال الاختيار وعند الضرر
 من نحو الضرر المشتق من الحاصلة من برد وحمل الحجة يحرم مضموناً ومحملاً ففأول
 هو على سبع مراحل من المدينة وتلك من مكة والتقية بالفتنة مطلق فلا يجوز
 سبل طريق لا يوردية على الحجة اختياراً او عقيداً بما اذا من به وجهاً احوطها
 الثاني وفقاً لجماعة وان كان الاول احوط كحل الصحيح الاخر في اختياراً وان اتم
 وجهاً احوطها عدم وهي الى الحجة في مقام اصل ان في اختياراً ولا اهل اليمن
 جبل يقال له بلال وهو على رحلتين من مكة والاهل الطائفة من المنازل يقع
 القاف وسكون الراء قبل ان يجل منزه على من ت على رحلتين من مكة ومن يعرف

احدها المواقيتا جزا ان يسأل الناس عنها والاعراب يوقا التمسح بتمكة وكلهم كان
منه ليزب من الميقات فيقاته فتقول بل لا خلاف فيه وانما اختلفوا في ان العشر القرب
الى محشر الى عرفة والاشهر الاظهر الاول واما اهل مكة فيؤمنون
عن منازلتهم على القربين ومن كان عليه الاجماع وكل من حج او اعتمر على طريقه كالقائم
بمرئى الخليفة فيقاته ميقات اهله ولوج الطريق لا يقف الى المواقيت كالخمسلا
امر وعشا ذات اقربها الى طريقه على الاغصا الاقوى ويكفي الف بالمازاد ولو
ظهر التقدم الى طريقه التاخر فالاصح الاعادة فان لم يكن طريقه الى الفين فليس من
يقبض على علم انه لم يجاوز الميقات فاعلموا بحجبت الحياض حتى يخرج القار وتسد الماء
وهو يرمع وف على طريقه من مكة وهذا المراد بالحجيد الامام او نزوح الشيا
خاصة وانما يحرم به من الميقات قبل ان يحوطها الاقوى لا تقا القبولين على حيزه
واحكام المواقيت تسب على سبيل ثلث الاول لا يقع التحريم قبل الميقات على ما علمنا
ان التمسح به قبله فيحرم بطريق يقف فيه حتى لو كان في الحج لم يحرم منه متبع بها
واذا خرج بعد ذلك على الاقوى وقيل بعدم الصحة ولو للناظر مع التطا كذا في الاوط
عظم التعصبي بطل هذا التدبر واعادة الاحرام من الميقات لو تفرقه والعمدة المفردة
على حيزه فيحرمه وهو انه باخير الاحرام الى الوقت فيحرم وان كان الاعادة من الميقات
كالسابقين امر طائ لا يجاوز من هو اداء التمسك من الميقات الا محسرا
في حال الاحتياط ويجوز لعدم من هو اوبرد عند التمسح خلافا للحج في كلامه على
فاخر الصورية الظاهرة من التعصبي وليس التزمين دون غيرها من
التسعة والتلبية وقبلة جماعة ولا يخفى قوة ويرجع الدار الى الميقات
لو لم يحرم منه عند اوسسوا اجهلا بالالحكم او الوقت اداء التمسك قبل الجاوز
او بعد وانما يحرم مع التمسك منه ان لم يكن ذلك لان كان التمسك واعادة على الاغصا
الاقوى وقبل يحرم من موضعه ان كان العلم مضيقا واطلاق النص والمن وجعلته
بغير الاحرام للتمتع المرة فلا يحل له دخول مكة حتى يحرم من الميقات ويخرج
بعض الحق فيضعف بان اداء التمسك ميقات اختيارى لها غاية الاثر انتم

في رجب

بزر

بتركه المحرام من الميقات فيحرم من موضعه ايضا كان اذا لم يكن فعل الحرم ان كان
ناسيا ارجاهلا او لا يريد التمسك ويندفع فيه من لا يكون قاصدا دخول مكة عند
مروه الى الميقات ثم يجد له قصص ومن لا يجب عليه الا ولم يفعلها كما ذكره ومن دخلها
اعتاد ان لم يكن حريشا للتمسك ثم يجد له امر اذنه انا من حيزه الميقات قاصدا دخول
مكة وكان من يلزمه الامر لم يفعلها لكنه لم يرد التمسك في معنى التقدم بل
او لا ولو فعله لم يكن له او الحرم فوج الى الميقات مع الامكان اعم من كذا
شروع مع التعصبي في الدار مع التعصبي يحرم من موضعه مكة او الحرم ولا
يجب العود الى ما امكن من الطريق كما يقتضيه اطلاق البياض واكثر النصوص
فيقول بوجهه كما في بعض النسخ وبعضهم الميسر لا يسقط بالمسور
لوقته الامر لم اوجده حتى اكل مناسكنا المراد في الصحيح الوارد في الجاهل والمر
المجدل الوارد في التمسك امر لا قضاء عليه على تقدير وجوبه ويستفاد
من امر رسول الله المني هو التلبية دون النية فيفسد بتركها الجواض بمر
الشيخ في موضع من كذا واشترط النية في موضع آخر منه والنهاية ولكن عبارة
الحق والاكثرة مطلقة فيشملها لو ترك النية سواء كان النية لم يفسد هو النية خاصة
او التمسك كذلك او المركب منها ومن بعض النسخين نصا على التقدير الاول والاطلاق
على التقديرين الآخرين لعدم اشتراط العلم بالنية كما اتفق في كلام الشيخ والمرسلة
ولا ريب ان الاشتراط احوط ان لم يقل بانه اظهر واضحا مع التمسك فلا
شبهة في عدم وجوب القضاء فافا لا لا يرد خلاف فيه فلهذا الامر الجلي
ولم فيه وجه بوجوب القضاء حتى ان الاعمال بالنية لم يفسد بتركها
في بيان انما لا يجوز المحرام والوقوف بالنية والمشي والتمتع والظوا
ورقائه والتسبيح بين الصفا والمروة وطواف النساء وركعتاه في وجوب الرمي واللقا
او التقصير ذكره لاختلاف خصوص ما في الروي ولكن اشبهه الوجوب للثبوت وروى الامر
به في النصوص من غير معارض من غير اختصاص سواء الاصل هو التقيد بركبته
في فعل الحج فيخصيصه بغيره وهو ايضا في حق الاكثر بل لا يكاد يخلو الا من نادر

في الحكم

بظهر

ولا سيما بعد الرمي ويستحب الصدقة امام التوجه الى السفر هذا بل مطهر
 ولا يبالى ولو في يوم مكره كما في الصحيح ويستحب ان تكون عند وضع الرجل
 في الركاب وسدوة ركعتين ويقول اللهم اني استودعك نفسي واهلي ومالي ودين
 وديناي واخوتي واماني وعامة علي كفاي ورواية في اخرى اربع وكانت ان
 يفتل على باب داره وان كان في مفارقة من حيث يريد السفر يذبح بقرة
 اللهم اعظم ما معي وسلمني وسلمني وسلمني وبلغ ما معي بسلامة الحق
 الجليل وهذا بعد ان يقرأ فاتحة الكتاب ما مره وعن غيره من شأله واية الكرسي
 كذلك كما في الخبر وفي بعض العوائد ان راتبه لك قبل ان يركب **النسخ**
 بكلمات الفرج وبالأدعية التي تروى في كثرة **القول** في مسان الأجر والنظر فيه
 في مفاد ما ذكره كقوله واحكامه ومفاد ما ذكره كقوله مستحب على اختلاف ما في
 وهي تدبر مشعر الى آسن انفس من اول ذي القعدة اذا اراد التمتع بأهله
 على الاقرب لا اطلاق الصحيح وغيرها وظاهرها الوجوب بحالها المشان وهو
 احوط وان كان الاستحباب اظهر واشهر وبناك الاستحباب اذا اهل وذو الحرام
 قبل القصص وان تعد اي الحلق بعد التلذذين التي يوفى فيها النفر الى ان عليه
 وما يهرق ونظيف الجسد من الاوساخ وقص الطفارة والاخذ من سواد
 واذا لم يشعره من جده وباطنه بالتمتع ولو كان مطلقا سابقا لغيره ما لم
 يضر خمسة عشر يوما وبناك بعد مضى الفصل كما ترى في كتاب الطهارة ولو
 اكل وليس بعد الفصل ما لا يجوز له بعد الايام اعاد غسله استحبابا للصحة
 ويرد في احدها الطيب كما عليه جماعة ولا يلحق بالذكوات غيرهما من ترك
 الغرير والمناور من التمره الفتوى ان مكان الفصل هو البقايا او ما يكون
 منه في بيا ومقتضى ذلك عدم جواز تقديمه عليه مطهر وقيل يجوز تقديمه
 على البقايا من خوف عود الماء ويصح في البقايا لو جدد في القاعل الا ان
 بل الخلاف فيه يظهر الا من اتى لشيعة اياه الى القبل المشرفة بالتوقف فيه
 او التبريز وهو ضعيف جازان رجوع الى جواز التقديم مع خوف عود الماء ولو ردت

النسخ

بل القصة

أو شرا

في الصحيح وغيرهما مع ظهر رجلة من العبدت في كونه جماعة وكذا ان رجوع الى القيد
 بخوف العود من اجله من الصحيح وان كانت طاهرة في جوارحه التقدير عظم الاتجا
 مقبلة بربها لاجتماعها قبل وكذا ان رجوع الى استحباب العادة لغيرها لئلا يفسد
 التحصيل فعمل في التجهان للخدمة عبادة ويجوز غسل النجاسات لئلا يغسل الليل لليلة
 للاختلاف في الصحيح غسل يديه بجزء من الماء وغسل ليلته بجزء من الماء وغسل
 جماعة ولا بأس به عالم يذوق في الأعداد على الأشهر الأضطر والحي بان يترك في الجماعة
 ولو لم يغير غسل او بقي صورة اعادة الاستحباب على الاشهر الأضطر والحي بان يترك في الجماعة
 احوط وقيل لا يعيد مطهر وهو ضعيف جدا وهل المصلحة المبيحة او المصلحة المبيحة او
 تولان ويظهر التفرقة في وجوب الكفاية للمصلحة في الجملة وفي الحساب التفرقة في العود
 والعدل الى عرفة التمتع لو وقع الثاني في استباحة لكن ظاهره خروج الاول
 اليه ولو لم يعم الكفاية على القولين فان تم بجماعة الا فلهو منفي فلهذا ان
 ثاني القولين وان اهلها مع تحصيل الفرض وبناك وان كانت مطهر احوط والحي
 يحرم عقيب الصلوة ولا يجب للاختلاف الا من الاستحباب وهو نادرا ولكنه
 احوط وان تكون في غير الظاهر عقيب في بقية مكثرة من الحي البعيد المؤدات
 كما في ظاهر البقرة وهو العلم انه تسفل في المكثرة في البقية ومرتج بجماعة ولو لم يتركها
 وظاهر استحباب هذه الست مطهر وان اهرم عقيب الفسخ بغيرها فظاهر ان الاستحباب
 وان اختلف في استحباب بقدرها على التفرقة في الأهرام بغيرها والعكس هو احوط
 كان الا لا يخرج عن جوارحه الى الحد من الصلوة التي يحرم عقيبها
 ان لم يتحقق وقت في بقية مكانه كما في الصحيح وفي رواية اربع وعمل بها البعض
 ولا بأس به ويستحب ان يقرأ في الأول من هاتين الحمد والحمد في الثانية الحمد
 والحمد كما في محفل التسمية وصرح الموصول وقيل بالعكس وهو غير واضح المستند ولكن
 لا بأس به وان كان التاكيد افضل ويجوز ان يقتضى فائدة الأهرام ولو في وقت
 التفرقة ما لم يتحقق وقتها فتقدم هي التفرقة بانها من الصلوة التي تقتضى
 في كل وقت وهي تسفل الأوقات لكن في الأخير كما خرج ببعضها في بعضها والملائمة في الاستحباب

العود

فحقيق سدة كعاب للشعر

الحمل

المنزح الذي من صلوة الله من المصطفى صلى الله عليه وآله من الجماعة من المتأخرين بالخير من عدلهم
 واستحقاقه بالقبول الثاني وهو من الأضائة المصنوعة للأضواء ولها الأضائة
 الأخيرة فلا يصح غير أن اختيار الأضائة ثم ان ظاهر الجمع انه لا يجوز الخروج الى معنى
 قبل الزوال كما صرح به الشيخ في باب الامتن بضعف عن الزحام كما في بعض النسخ والكثرة
 التي تختلف ضغاط الناس وغيرهم من ذوي الاعتدال قال فلا بأس ان يتقدم من شدة
 أيام فاما اذا عدل في الشيء على كل حال وهو العرف وان ذكرنا في هذا من مراد بل يجوز شدة
 الاستحباب من غير ادعاء عليه ولا امام يعني ايدى الحاج يتقدم من غيره ليعمل الظاهر
 في المعنى وان اختلفت في التعديل لا يبرأ ذلك التعديل لقوله كما في الظاهر او سبلا
 بنى الظاهر الاستحباب كما عليه الاضحاب وكما يجب الخروج في هذا الموضع ليجب الاحكام
 فيه بل قيل يجوز وهو ما دلل ان كان الاستحباب يظهر وثانيه ما للبيت بها الامام وغيره
 حتى يطلع الخمينين من محنة وثالثها ان الكثرة والادوية كمال الدين وهو من الرخصة
 عرفة حتى يطلع الخمينين في الاشهر بل قيل يجوز وهو ما دلل في الخبر من معنى الامام وغيره
 وقيل العرف المشهور بما لا يهتد به ثابته ككل احد لا للضرورة وفيه الاشارة الى كل احد
 المرفوع وليست بالامام الاقامة بها حتى يطلع الخمينين استحقاقا بان لا يذوق الخمينين
 الافضل لغير الامام ولذا ايضا لم يخرج قبل الظاهر ما لم يكن لا يجوز بل قد جسر حتى
 يطلع الخمينين والامام لا يخرج حتى يطلع الخمينين في غير اشعار بوجوب الامام والافضل
 ظاهر في الاستحباب فيها وامرهما الدعاء وهذا الوجه الذي هو اوله وهو من الخمينين
 منها بالاشارة الصريحة فيقول الله تعالى ولا يذوق الخمينين ووجهك ادركت
 ان تبارك الذي وحلني وتنفذ لي حاجتي وان تجعلني الي من ينال من من فصل
 من في الكيف فالواجب فيها التمسك في قصد الفعل المحض من غير ان يذوق الخمينين
 والافضل من الوجوب وقصد كونه الحج المتمم او غيره في الاسلام وغيره وقصد بعد الزوال
 الوقت منه لا التعريف او كونه المحيى بحسب القدر المتبادر انهما بعد تحقيقه فلو اجتمع
 كافي من والكون بها اي بمرئاة لا التعريف العينة عندنا من والجمعة التي هي من الخمينين
 عند العمل او عند الزوال من والتمسك يوم التمسك يعني عدم جواز التقدم عليه بل يجب التمسك

مجان

حتى ان اقبل في جوارحه ثم ان تم تحريمه كما في المعنى في قوله تعالى ان كان
 العرف والجمعة بالقبول الثاني وهو من الأضائة المصنوعة للأضواء ولها الأضائة
 الأخيرة فلا يصح غير أن اختيار الأضائة ثم ان ظاهر الجمع انه لا يجوز الخروج الى معنى
 قبل الزوال كما صرح به الشيخ في باب الامتن بضعف عن الزحام كما في بعض النسخ والكثرة
 التي تختلف ضغاط الناس وغيرهم من ذوي الاعتدال قال فلا بأس ان يتقدم من شدة
 أيام فاما اذا عدل في الشيء على كل حال وهو العرف وان ذكرنا في هذا من مراد بل يجوز شدة
 الاستحباب من غير ادعاء عليه ولا امام يعني ايدى الحاج يتقدم من غيره ليعمل الظاهر
 في المعنى وان اختلفت في التعديل لا يبرأ ذلك التعديل لقوله كما في الظاهر او سبلا
 بنى الظاهر الاستحباب كما عليه الاضحاب وكما يجب الخروج في هذا الموضع ليجب الاحكام
 فيه بل قيل يجوز وهو ما دلل ان كان الاستحباب يظهر وثانيه ما للبيت بها الامام وغيره
 حتى يطلع الخمينين من محنة وثالثها ان الكثرة والادوية كمال الدين وهو من الرخصة
 عرفة حتى يطلع الخمينين في الاشهر بل قيل يجوز وهو ما دلل في الخبر من معنى الامام وغيره
 وقيل العرف المشهور بما لا يهتد به ثابته ككل احد لا للضرورة وفيه الاشارة الى كل احد
 المرفوع وليست بالامام الاقامة بها حتى يطلع الخمينين استحقاقا بان لا يذوق الخمينين
 الافضل لغير الامام ولذا ايضا لم يخرج قبل الظاهر ما لم يكن لا يجوز بل قد جسر حتى
 يطلع الخمينين والامام لا يخرج حتى يطلع الخمينين في غير اشعار بوجوب الامام والافضل
 ظاهر في الاستحباب فيها وامرهما الدعاء وهذا الوجه الذي هو اوله وهو من الخمينين
 منها بالاشارة الصريحة فيقول الله تعالى ولا يذوق الخمينين ووجهك ادركت
 ان تبارك الذي وحلني وتنفذ لي حاجتي وان تجعلني الي من ينال من من فصل
 من في الكيف فالواجب فيها التمسك في قصد الفعل المحض من غير ان يذوق الخمينين
 والافضل من الوجوب وقصد كونه الحج المتمم او غيره في الاسلام وغيره وقصد بعد الزوال
 الوقت منه لا التعريف او كونه المحيى بحسب القدر المتبادر انهما بعد تحقيقه فلو اجتمع
 كافي من والكون بها اي بمرئاة لا التعريف العينة عندنا من والجمعة التي هي من الخمينين
 عند العمل او عند الزوال من والتمسك يوم التمسك يعني عدم جواز التقدم عليه بل يجب التمسك

وتصغر حاشيت مرئيه
 وهي قبله بنسب العربيه
 وقال السمعاني انها واد
 بين عرفات

الأكل منه كل ما شاء ياكل حتى يمتلئ منه جماعة وهو حوط وان كان الاول الله الطاهر وكلمه
 الضحية بالثور والتمس موسى والمجوس وهو من المؤمنين حتى يفسد ثلثها قطع بالذبح
 والسفارة من الضحى ان الضحى من الضحى ان ضل من المجوس وان المجوس من المجوس ليس
 فيه نصيب ما كوا هذه ولذا قيل لكل من ادم تركه الاكل للحنى المصطلح عليه الا ان **الشيء**
 في البعد واعلم انه لو ضحى الهدى ووجد منه وهو يريد ان يجمع الى اهله استأجره في
 شرا له ونجبه طول في الحج فانه لم يوجد فيه في العام المقبل في ضحى على الطهر الشجر
 ما عليه ما من تاخر في ظاهر الغيبة الاجتماع وتبيل بانه يفتقر في ضحى الى الضوم والاعمال
 الحكي وتبعد ما من في حج والاسكان في قول ثالث حتى يبين القولين وبين الضحى والوسط
 من ضحى الهدى تلك النسبة ومع فقد الشجر ايضا يلزم الضوم فلا واحدا وهو ناشئ
 ايام في الحج من ايام تروى في اهله بالكتاب والسنة والاجماع ويجب ان يكون في
 التزوية وصومها وصوم غيره عند الامام في ظاهر النص وكذا الاجتماع ويستثنى من اجتماع
 التزوية في السنة ما اذا صام مع في التزوية وعنه فيقول العبد الى اخرا تام التزوية
 كما مر في كتاب الصوم والمزاد بقوله في الحج اي في سفر قبل رجوعه الى اهله وشجره وهو
 عند الكافي ظاهر النص وضيقه والمعتق من الضحى الى ثمن وعندهما في وضيقه في بلد
 وفي السفر لا يعلم فيه خلافا ولا يمكن من الاستدانة في وجوبها وجبان وفي الضحى
 ويجوز تقديم صوم السنة من اول فحاجة كافي كلام جماعة ولا يخفى من ذلك التاخير
 الا انما مع احوط ما في ولا سيما للفتنة وقد قيل باختصاص من الضحى في التقديم للضيق
 وفي السائر وظاهر البيان الاجتماع على وجوب كون الصوم في السنة المصلاة بالخير وفي
 نحو الخلاف من وجوبها اختيارا ولا يجوز صومها الا بعد التمسك بالعتق وكيفية التمسك بها
 واشترط ما من التمسك بالحج ونهية الشهود ان ولا وجد له بقصد ولا يجوز تقديمها
 قبل في الحج ثم يجوز صومها طول في الحج عند علمنا واكثر الناس منه وظاهر ذلك
 وجعله من السنة في حلاله احتياطا قبل وظاهر ذلك وجوبها مدة بعد التمسك فان
 فان تلبس بعد ذلك الى اخر الشجر وهو حوط وظاهر ان هذا هو ما لا يكون في ضحى

ولا دليل عليه ولو خرج في الحج ولم يصم السنة بكاملها سقط منه الصوم ونهى عن الحج
 في السنة على من يني عند علمنا والظاهر العامة وفي كلام جماعة الاجماع الصحيح عزه عن الهدى والظاهر
 في الضحى الثاني لا وجه له لكه معارض بالصحاح السبعة على ان من ناله صومها بكه
 لغيره او شيئا من طبعها في الطريق ان شاء وان سار اذا التزم الى اهله من غير قصد
 بقاء الشهر فوجه ان ان يقيد بها به طريقا حتى يتجاءر بين الصحيحين السابقين وظاهره
 والاكثر عدم وجوب دم احكاما مع دم الهدى خلافا لجماعة فانه وجوبه وهو حوط
 وان كان الاكثر في الظاهر ولو صام السنة في الحج لعقد الهدى ونهية وجوب الهدى لم يجب
 عليه علمنا لا شهر الا يظهر من في الاجتماع لكنه حصل بلا خلاف من وجوبها عن ضيقه القول
 بالوجوب مع كل من المذهبين اذا وجد في التمسك بالسبعة في ذلك الشجر كما عرفت
 والظاهر انما حصل على الفصل جمعاً وضيقاً للسند وظاهره في وجوبه وجوب الهدى ولم يتم
 التمسك بكاملها كما من الاكثر خلافا لجماعة فيسقط وهو حوط في الفوا في سقوط الهدى
 بجوار التمسك بالصوم والسنة محال استحالة في الضحى من كره لا تفرق بين ضحى خلافا
 في صوم السبعة التماسك على الاستدانة في دفع الضحى من كره لا تفرق بين ضحى خلافا
 لجماعة فيسقط وهو حوط ولو انهم من وجوب عليه صوم السبعة بدل الهدى بكه شرفاً
 سبحانه لنقله بعبارة معناه في الامرين من مدة وصوله الى اهله وضيقه في الظاهر
 الا شحطه بل قبل بلا خلاف وادوية جماعة الا في ظاهر الواصل ولم يعبر في الشهر في صوم
 منقطع الا ارسال والقطع ثم فصل ما من الحكم على الغيم بكه ظاهر جماعة خلافا لاخرين من
 مع من صوم من وطنه او الغيم باحد الحرمين او من اقام بكه او الطريق ومطلق من اقام وكذا
 في الشهر المصوم في الصحيح وهو الغيم بكه وما في جماعة لا مرفق الا به بالناظر الى
 جرح غايته الامر منه في حكمه والا لم يمتص من لا يرجع وليس الامر بالارادة منه
 الجاودة الدائمة بل مطلق الجاودة والا فانه ولو سنة احد قطاعاً وصادفة ضاعاً
 الى الفصل الصحيح في السنة ثم ليس في النص وكلام الاكثر تعيين مبداء الشهر هو صومها
 ايام الشهرين او يوم يدخل مكة او يوم يخرج من مكة على اقامة وكذا في كل من في بعض

اول يوم السنة بكاملها وجوب الهدى
 والله تعالى

الزوايا متساوية في الأضلاع ولما كان من وجوب عليه الصوم ولم يصح أن لم يكن مطلقاً
 من صيام شئ من العشرة سقط الصوم ولا يجب على ولية الفقهاء وما لا الصدقة لما
 عرفنا بل الصوم في الفسخ من جهة المصلحة علمنا ما وأكفر الجهور وإن تمكن من فعل الجميع
 ولم يفعل إلا الشئ سالم الذي عنه التمسك الأيام وجربا حوز السبعة ونجد المانع
 وجما عند حلالة لا لا كونه يجب عليه قضاء السبعة أيضاً والصدوق في وجوبه علم وإن
 استحبته والوسطا حوط ثم الأول ومن وجب عليه بدنة في كفارة أو نذر غيرهما ولم
 يكن على فعلها غير خصوصها كذا أو الغرامة أجزاء سبع سنياه وإن جماعته فإن لم ينفذ
 طام ثمانية عشر يوماً بجملة كاف في الجميع ولو وجب عليه السبع سنياه لم يجز به
 البدنة وإن كانت السبعة بذلك عنها الصدقة في غيرها من الأبدان من القربة وجهاً في طمها
 العدم ولو فوض عليه الهدى ومات قبله أخرج من أصل تركه ولو فوض في تركه منه من الله
 وبحث الحركة على الجميع بالحصص فإن لم تنصفه بالهدى في الخارج من الهدى مع الأشكال
 ومع عدمه بفوضها أو أقره وبها تأبط أو الصدقة بدنة كل أربعة وأقول والعزل
 بوجوبه خارج الجرح من الهدى مع الأشكال والصدقة بدنة مع العدم لا يخرج من نطاق الزوجه
 القرآن وجوبه فيها ونحوه نهي أن كان فيه بالبيع وقله أن فيه بالبيع بالاحلال وحده
 في الحكمين وفي كلام جميع الأصحاب وأفضل كلمة في هذه المسئلة ما ذهبنا إليه من اعتد
 من جوازها حدوداً وهو جرحها خارج الملوكت منها بالحرز في نيل كقوله في اللغة لئلا الضمير
 والبيع الجواز وقد يقال في حق الزاة وشدة الواجب في ظاهره الوجوب إلا أنه محل الأفضلية
 سيما فيه وبين الموقوف المطلق للأمر بالخير في ملكه والبيع بالقبض على أن لم يكن على خلافه إلا أن
 ولو حلت في البيع أو الفسخ لم يتم بدله ولو كان مصرّاً في حاجتها بالأسان له لا بالسيان وجوب
 مع لا يحضر ما يخرجها كالقضاء والصدقة لئلا يبدل بالأحلال ما أحله وظاهر الفسخ والقضاي
 لا يخرج حله منها أن هذا السيان لا يشترط فيه أن يكون مبرئاً ما شاء بل لو كان مستحقاً
 كالقضاء كالقضاء نادرت به رغبة السيان فلا حاجة إلى أن تكون التاويل في العبادات
 يسئل فيها المستكن في كان ما أتى الله على الهدى ويكون أحداً له في الهدى القرآن من بالبيع مستطاع

ارحمهم وحرر القفس والعزلة

ارلا الكفر ولا البعث

سواء أخرج من الهدى أو لا

مع أن الظاهر السبا درهما هو الصدقة التي هي السبا في الأصل كقوله إذا دخل الحرم خطب
 فلا يدل على ما جبهه فلو كان أو غيره فلا نصف صدقه وسد فوه محمول على الجرح من البدل أو طلب
 غير الموت كما لا يخفى على الوجوب بالهدى فإنه لا بد له فيه وبه صحح جمع ولهم من الوصول
 إلى محلها لا يجب عليه بدنه أو فدية أو فدية في وجهه في وجهه في موضع فدية ولو لم يجد به
 مستحقاً عليه ثلاثة التذكية والصدقة بأن يكون فدية في وجهه وجوباً في صدقة سنياه
 أو يكسب فدية ويصحبها منه فدية بأن يكون فدية في وجهه وجوباً في صدقة سنياه
 والأما عند بل اختلاف في نفي ونسأ وظاهرها عدم وجوب بدنة ما عندنا إلى أن يوجد
 وإن أمكن به مرجع جماعة ولا ما به كسبح ومروءة جازية والصدقة بدنه
 أو أنه قد بدله الضمير وظاهره الأمر بها معاً كما في الجرح وجوباً في ظاهر الأمر كما كان
 الضمير الآخر لكن بدنه أخرج من البيع أن لا وإنه إن ما به فلا يصدق بدنه وله هدهد بأ
 الجرح وبتما حلالاً على الاستحباب بالأصل من غير معارض فإن السيان أنما بوجوبه مع
 المستوف أو غيره والأصل على صاحبها على الهدى الواجب مع لا بالسيان بل قد زاد وكفارة
 كما هو الظاهر من مرويها عليه عليه بنسب الحكم بغير البيع على الجرح وهو الواجب
 بالسيان كملق من الفسخ على هذا القدر بل مقتضى الفسخ من الزاوية في المسئلة الأولى على
 الفرق بينهما وبين مسئلة هذه في الحكم بوجوب البيع كما عليه جماعة وله في السبا مع
 النسخ من بيعه في القيمة الثانية أن شئت مسئلة ولا ينعين هدى السيان في جرحها
 للصدقة إلا بالانذار وفي معنى لا من شئت في الأكل والهدية والصدقة في العبرة
 وظاهره الوجوب كما قيل به والأشهر الأظهر الاستحباب بقله إذا فعل ذلك الكائن بضع به
 ما شاء أن لم يكن صدقة والصدقة كما هو ظاهر العبادات أيضاً وبعد بقوله وإن أشعره
 أو قلته إلى أنه بها لا ينعين للصدقة وإنما الواجب بها غيره أو ضحبه أو ما قبلها فله
 الفرق بينهما شاء وأبداه ولو فعل هدية بغيره الواجب من صاحبها أجزاء منदान
 ويصحح في ذلك فلا يصح كون بغيره القبيح يكون الفسخ من صاحبها في الفسخ ونحوه
 إلا أنه مستفاد من جرح وأطلق أن الفسخ ينعني عدم الفرق في الحكم به أن يكون الهدى

وعلقه ما يخرج من الهدى

استند ما لا صاحبها جرح

الذي خلق به السببان مترجا بعد ادراجها بنده او كفاية وقد مر في جملة خلافه في بعض
 الراعي وهو قد خرج باطلاق النص في قوله فان لم يدرهم وجده نصه ولا يجب في الاخير
 جازية فان خرج الاستدلال بالبدل استجابه فيجوز الاول للامر به في النص وظاهره ان يكون
 لا في باطلا في غير الجاهل على الاستدلال كماله في ظاهر النص وفيه انما لا ينعين بالاشارة
 خاصة كافي في غيره او الاشارة والتقدير انما كمال من الشيخ وهو لا يخرج عن كونه
 وشبهه في ظاهر النص او قوله لا خلاف في الهدى المتبع بعد ذلك الا في الراعي في
 لا يطلاق المتن وكثير بعد الصحيح كمال الاسطر الخ من المتن لا يجمع على استثنائه بل
 يمكن القول بمعنى الراعي العاين اما الراعي العاين كمال المتبع وهو ان الصلة والذات الغير
 العاين في الاسطر في العمل بالاطلاق وان كان الاسطر فيه وفي الشارح المتبع كما مر
 فان فعل غير مترجا في نفسه من لفظها كما هو في قوله او قوله اشارة الى ان الهدى
 اذا خرجت في الهدى كما من جماعة من علم اخباره ويؤيد هذا الاعتبار اذا كان
 موجودا حال السببان مقصودا بالسبب او بعدد ما بعده علم اياها كان موجودا حال السببان
 ولم يقصد بالسبب ليجب فيه قطعا كذا قيل فيكون النص مطلقا ان من ينسج ولا يفسد في
 الحق الراعي كالكفاية والتعريف شيئا ولا يفسد الثاني من سطرهما وظاهره ان
 في الثاني من سطرهما في الاصل لا في الثاني فيفسد لا باخذ من سطرهما
 فالاول احيى بالصدق بها كمالها وعلى نفسها فكل من صدق من جماعة ولا يخرج عن
 قوة وان كان الاخذ بها العاين من التعميم المستلزم احوط وان لم يكن في القوة
 متعينا ثم ان التبع في الاخبار والقرائن المتعارفين مطلق ليس مقيدا بالاعطاء او اجرة ان جماعة
 قيده بذلك وفي الامور على وجه الصدقة ولا يخرج عن وجهه الا ان الاطلاق له
 احوط ولا يجوز ان يأكل منها فان اخذ او اكل منه اي التام والاكمل بلا خلاف ولا
 بل عليه الاجتماع من التعميم وكذا ويستثنى من هذا كله هدى التبع فان هدى راعي
 متبع لا يستثنى من ذلك هدى السببان ومنه في قوله المتبع به فان هدى راعي
 وان متبع به السببان لان المراد بالراعي ما وجب فيه خبر السببان ومنه في قوله

صنف في قوله

بوجوده وكثير في قوله
دبر له

فان بين موضع التعميم بلا اشكال والاشارة بجملة سطرهما كان المنطوق به كذا في قوله
 الخ لا يلاما يقتضيه اطلاق النص ويصح بالخبر في سند جملة الا ان في قوله ظاهر
 غير الاجتماع وينبغي ان يفسد الحكم بالاذن لم يكن هناك في نصه في الابطال ولا تلا
 جيل التعميم بجملة لا يكون هو الذي والمضرب اليه الاطلاق بلا اشكال **فان** **الاشارة**
 قسم الحق وكسرها ونسبه بدلالة التوجه وهي متبعة من كلامنا والقرائن كافي
 كلام جماعة حلالة الا سكافي ما جازها وهو نادر عنهم ورواها عن خواص من علم الهدى
 كما قيل رجل علم الهدى ومنه في قوله اربعة ايام يوم الخبر وثلاثة بعده وفي سطرهما
 فاذن يوم الخبر ويومان بعده ما النص والاجتماع واما الصحيح الاصح في ان من يفسد
 ويوم واحد بالامطار نحو علم الهدى او علم الهدى او علم الهدى او علم الهدى
 عشر وانه ان يخرج شيئا من تحت من لا باس باخراج السنام للهدى في الخبر
 الجمل على الكفاية جمعا ونقصا في قوله لا يخرج من كنهه يومها وان كان
 اسطر ولا باس ان يخرج ما يجبه في قوله يخرج من كنهه يومها عن الاحتياط
 وظاهرهما ان الجمع بينهما اصل والوجود بينهما وفي كلام جماعة الهدى في قوله لا
 للهدى فبقوله بعد التبع كما من الثاني من سطرهما كنهه وجماعة فبقوله بالراعي
 ولعله لا يضر ان الاطلاق فيه فيقتصر على ان الاصل على المتبعين ومن اجل الاحتياط
 مع التعميم على نفسها صدق فيها ولا خلاف انما فيها جميع الاول والثاني والثالث في النص
 وكلام جماعة من غير سطرهما في كلام جماعة من التعميم بقية حسنة
 الما التعميم من استنباط الصدقة من اربع ارجح وهكذا وان انفسا لهما على التبع كذا في
 ويكفي النص ما يريه للفتن واحد شيئا من سطرهما واعطاءها الجزا ارجح او علم
 لم يكتف به الصدقة بل استجابه الصدقة بها ما مضى واما الحق في معناه التعميم راعي
 على الخارج بالاجتماع والضم والحق الثاني بالاشتراك في ظهوره في قوله
 لهما التعميم ولو كان سرور لم يخرج بعدا ومبدأ وهو من يجعل في راسه صدقا او مصدا
 فلا يخرج ارجح في قوله علم الهدى والافراد كافي كلامهم وفي مستندهم متفق الا في

وصدق بثلاثها

فما راعينا سكر من من الرى والفتح والحل والفتح من المكنة سكرنا الله ما لا يفر من
 راسي سكرنا انما لا تضلنا فاعمالك في يومه اى يوم الفجر لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 للفتح ان يوسوس وهو حارط وانه يجمع او من الغف مع صدى يوم الفجر انما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 لما روى اخر اى الفتح من الغف اسم على الاتصاف وعن طاهر كره والمضي ان عليه اجماعنا
 عدم ولا حتى اجزاء على القولين كما قولين كما قيل وسوس الغف والقادر ما حذرنا الله طولا
 ففما نجهه كافي كلام جماعة بل قيل لا خلاف ولكن على كراهية كما غيرنا الناس لان الغف
 وظاهره فضيلة الغف كافي الفجر والغف وهو الرية وسببه انما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 ونظير الاطوار واحدا نشا وسعنا غسل اذا كنت غيازا وغسل فاجازنا وطان
 ليلنا او بالاعمال انما لا تضلنا ما لم يفر من سكرنا فان نام او احدهم حذرها اخرها الطواف
 استعملنا غسل مكة ان ذاقنا اليوم الغف غسل نهدان الى الليل الذي غسل
 فيه والافاء عندنا بالسجدة الى ثوب القول في الطواف والظفر في مقدمته وليقتضيه
 ان المقدمة ينشطر مقدم الطواف على الطواف لا احبنا جميعا انما والفتح المستقيمة
 والظفر المني ومكة منها جعل المندوب ايضا كما من العلي وهو حارط وان كان الظفر
 الاختصاص من الراجدة ما لا يكون ويستباح بالما فيه والذلة الفاسدة عن التوب
 والبدن وما لا يكون في مرجع الغيبة وظاهره الفصل للظفر والظفر انما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 فيبقى مدم الفري في الطواف بين الفري والغف خلافا للشيخ في مقدمته بالفرق والاقرب
 العفو فيه عما يعنى في الصلوة وما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا خلافا لجماعة ولا يفر من سكرنا
 والمقتضى في القول وما لا يكون بل من الحلبي انه شرط الحج بالاجماع الا على السلام خلافا
 للشيخ فظاهره التوقف في قوله نعم الاستمرار لا يدل على شرطية المظنة حيث قيل
 صورة الحمد الا ان يتم بالاجماع وعدم ما يلزم بالفرق فلا فرق فيها ايضا بين الفري والغف
 واحترز بقوله في الرجل عن المرأة فلا يفر في خطا اجماعا وعن النبي يطين بها الغنم
 الحضان وغيره ولا يفر في الوقت خلافا لما تقدمه بالفتن وهو قوي وبسبب ضعف
 من الاذخ كما كانا وفي غيره وفي غيره من اللبقة في قوله كافي عبا مشر

هذا هو الوجه في قوله لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 انما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا
 انما لا تضلنا ولا يفر من سكرنا

كما عدا وعند حذر الحرم كافي عبا يراعي برزخهم الصبر وغيره وحذرنا من اعلاها اذا ما
 من طريق المدينة وما كانا عند ونبلا والشام ونيل بل حرام واستعمل السجدة ان وطير في قوله
 يجنبون من سائر الاطوار وان يدوروا ويدخلوا من تلك البنية منى النبي عليه السلام نيل حرمية
 كما روى النسخ والله على ما يشاء منها الى الحرم منة مكة وسجدة حرمها كافي كافي عبا يراعيه
 وقد اصرنا دخلت السجدة دخلنا قيا على سكرنا ورواها ورواها في السجدة وفي آخر كيف
 يدخل السكرنا هل يدخل غير سكرنا ولا يصح وجها غيره وان يكون مقصدا لا دخلنا من بابي
 ميون اى في الفتح ورواها من مكة كافي في الفتح افضل بعد الفجر في الاضلاع
 من بل ميون للنام من العراق غيره ومن في النام من المدينة وبالحج في كل يوم في مكة
 فلا يفر من سكرنا بان يدور في روادها ذلك ففضل منه والحق الى المسجد من بابي حرمية
 وظل ما نيل حرمها ونيل الباء وهو من اعظم الاصنام مدنون تحتها فادخلها
 وطاه برجله ونيل ان هذا الباب غير حرمه لان توسع المسجد لكن قبل انه ما زاد ما لا يسلم
 فيقول الحق منه على الاستفاضة الى ان يتجاوز الى السجدة فيقف في الرواية والافاء عليه في
 القول ما لا يفر ولما الكيفية فراجها البنية واستند انما حرمها الى الفري والافاء
 فيها بقصد الفعل المقتضى طاعة الله عز وجل وان كان الاحوط العزم للرجوع من حرم
 او قد يكون الحج اسلاميا ان غيره متعا اربعه والبداء بالهجرة الاسود والتم بعد ان
 والاجماع لم يراى من غيره لم يفر من سكرنا خلافا للشيخ في قوله الاسود فيكون منه ابتداء الحرام
 ان جدد البنية عنده او استحبها خلافا وظاهره الاكفاء في تحقق البداء بما بعده
 عليه ذلك عدا واعترا العلامة ومن تخرج عنه جعل اول جزء من الحجر صائبا لا اول جزء
 من مضارب بدنة بحيث يبر عليه بعد البنية جمع بدنة على اولها وهو حرمه ومضى الختم
 بعد ما حرمه ما عداها ان الحجر في اخر شوط كما ابتداء بهما ولا يكمل الشوط من غير ما
 ولا نقصان والكلام فيه كما مر بل ان الظاهر عدم بطلان الاكفاء فيما روى بنية
 ان ما زاد على الشوط لا يكون جزءا من الطواف بل الظاهر عدم بطلان الطواف بمثل هذه
 التوارد وان قصد كونه من الطواف والطواف على البسار بالاجماع والراية جعل

البيت على يساره حال الطواف فلو جعله على يمينه او استقباله بوجهه او استقباله بوجهه
 اوجهه ولو خطوه لم يصح وجب عليه الاغاثة ولا يصح في حمله على اليسار والاغتراف اليسار الى
 جهته اليمن بجسلا بنا في صدق الطواف على اليسار رجلا قطعاً ودخلاً في تجزئة سبيل في الطواف
 بالاجتماع والافتتاح قبل ولا بد من البيت كما عرفت في المشهور وفيه نظر في السجدة من الصحيح
 حله وكيف كان فلو مشى على حافته او طاف به من البيت لم يصح شوطه الذي فعل فيه ذلك
 عليه الاغاثة وهو الواجب عليه عاونه في الاستدانة عند ادائه الطواف واسا الاول دفناً
 لمح ولا يفي انعام الشوط من موضع سلكه فيجب البداءة من الجبل الاسود وان بطون سبيلها
 والاشباع وان يكون طوافه بغير المقام والبيت راياً قد رما بينهما من جميع الجهات فظهر على الاشهر
 الاظهر وفي الغنية الاجماع وخبرنا الاسكافى اياه خارج المقام مع الضرورة شاخه للموت في طواف
 عليه من ظاهره الدلالة على الجواز ثم كن مع الكراهة اخيراً من اراءه ان هذا من جملته ليس ر
 وجوباً في الطواف الواجب منه با في المنة وبما الاتباع كما في صحيحه على الوجه في ظاهر كلامه
 على الاطلاق فيجب ليقاها في المقام مقام ابراهيم عليه السلام حيث هو لان الاحتكاك على عتبة
 ابراهيم عليها والهنا السلام فالعبرة في مكانها خارج المكان وهو مكان المقام لان وجود
 في الضم من الكثيره اعتباراً والخطف فانه القوم وعبارتهم من اعتبار الوتر فيلزم وجوبه الا ان
 يرويه عنده كما في جملة اخرى من التصريح من الشبه ان انه قيل ما عرفت من ان الضم
 بالضرورة في المقام ثم ان نسبة الماحول المقام باسبه اذا انقطع حاصل بان الصورة التي فيها
 ارتفع ابراهيم عليه السلام لا يصلي عليها ولا يحيط ان لا يصلي الا خلفها وفي البناء الذي في الصورة
 فان منه دعاء من الصورة فيه على وجهه الذي خلفه او احدهما بديه من خارج البناء كما
 في عبارات كثيرة وان اختلفت في التيقن في خلف واحد التيقن او التيقن فيهما تقدم في خلف
 على الجان مع الامكان كما هو المحرط وعلى القول بغيره في القرب منه لما يمكن فاما عند
 زيادة الزحام بان الجسد بعد الضرورة فيشترط الوقت ثم ان الحكم بوجوبها فيهما
 خلف المقام او الى احدتهما بغير جسدنا بينا عند مدركنا ارجح النهج المتقدم مع الاختيار في
 الاكثر ولعله لا يظهر فيه انزال احرا مستويينها في الشرح وهذا خلافاً لما عرفت في قوله

سواء كان يميناً او يساراً

المنزلة

المنزلة ويجوز كل طواف اذا قلنا حيث شأنا من المسجد بلا خلاف بل في بعض اراءه ان جواز
 ابتاعها خارج المسجد بجهة على الاطلاق ولم او عا ملا به في المصير اليه بشكل ولو سبها صحيح
 في جهتها في المقام وجوباً على الاغتراف في المكان من غير مشقة ولو نفذ في الرجوع
 او شق ملحقاً حيث في ذلك خارج المسجد والحرم ولكن من الرجوع اليها على الاشهر لا في طواف
 للذكر فقال يرجع الى المقام فان تعدل في شأه من العلم فان تعدل في شأه من العلم
 وهو حرط واحوط منه الرجوع الى المسجد ان يمكن ولم يكن المقام وان كان في نفسه فظهر
 والفقير يفرق الاستسابة بينهما ان خرج وشوطه الرجوع وكذا عن كونه ان سبها في غير المقام
 ما سبها ثم يمكن من الرجوع ومن سبها اذا اخرج مع تعدل الوقت ولا مستند في ذلك
 يتعدى ولم يفرق في حكم الجاهل العالم مد والظاهر ان الاول عكس الثاني فانه بما عا
 جازاً الثاني في تفتي الاصل وجوبه مع المكان في الاكتفاء بطلانها جازاً في
 او بقا أيضاً الى ان يحصل السكن من الاثنان فيهما في صفها اشكال وكذا في صفها الاضلاع المتأخر
 عنها والاحتياط في دفعه ولو ما سبها ولم يصلها تضاعها عند الذي كان في كلام جماعة
 من غير خلاف فيه بينهم حميد للصحيح في نفسه ولبه او رجل من المسلمين ما ونيها وان كانت
 ظاهرة في الجواز اذا غلبت ناسه فيه فحصل غيره وهو من الذي مع حرمه وجره غيره
 له مطر او مع عدمه وان فاته مع الطواف فيصلي على الذي مضى والجميع نفسه او بالاستسابة
 الا انه الرجوع بالقرآن بين الطوافين فصاعداً بان لا يصلي كل طواف بعده بل ياتي به من
 اجمع ثم يصلي بقين كل الاعتقاد في مقابل الاستدراك المحل بالكراهة وهو ما في أدلة
 ضعف وهو مكره في طوافنا فله بلا خلاف الظاهر يرجع به في بعض الصائرين واعلم ان تفسير
 القرآن لما قد اظهرنا من النص والشاري ولكن يخيل في نفسه ما بينه والجميع بين طواف وما
 زاد ولو شرباً او بعضه يكون اشارة الى التحريم الزائدة على الطواف ثم يقتضي هذا الحساب
 مشدداً في طوافهم الاطراف على الحكم المذكور فيطافان ثم اجتمع في ذلك التوجه القوي
 بان ما اذا قرأ الزيادة من الطواف اوفى ان شاء الله على ان يكون من الطواف في التحريم والاطراف
 ولما اذ لم يكن شيء من ذلك وانما يتجدد له تعدل زيادة بعد الاتمام وترح فان تعدلها

سواء كان الذي مره او معدوماً

سبيل في الغرض على الاشهر

سواء كان شرباً او غيره

لا من هذا الطرف لعدم البطلان وان قد علمنا من هذا الطرف ان الظاهر ايضا البطلان بل
 وانه لا يكون منه نظر في هذا اذا زاد عدد اركان السبعين على الاربعة
 حلالة الصدوق ما علم الحكم بالاطلاق وجوبه بالعادة من غير ان يكون العلم بالشيء
 مثبتا ومكمل للطرف الرابع حيث انها قبل الشيء وكذا الزيادة بعده كما في صحيح الصريح والرواية
 وظاهرها لا يرجح ان يكون الطرف الثاني في القضية والآخر ان لا يكون طالما الصدوق
 والاسكان في ظهورها العلم بالعادة والاشارة للسنة لا مرفها اسع بالكل لا سبعين وخمسة
 في الوجوب لا يجوز قطع الطرف الثاني في حلالة للظاهر لا السبعين في هذا الثاني هو ان لا يجوز
 قطعها وهو شكلي ولا يزيل الاول احوط ان لم يكن الظاهر ان اطلاق العبارة بالاحكام
 استعملت بغير عدم الفرق بين الحكم لا الشوط الثاني من بلوغ الركن وعدمه وهو ظاهر بغير نص
 حلالة لا لاكثر فحصل ما بين البلوغ بين وعدمه ببلوغ الزيادة الصحيح الخبر والعلامة بغير صحيح
 العبارة وجوبها نافع الى كونه قبل الشيء بغيره والآخر بين بعده الثاني كما في صحيح الصريح
 وغيره وفوقه لا اكثر حلالة لبعض المناخرين فيعمل ذلك على الاضطرار وجوز تقديم الادب
 كلاً قبل الشيء ومنه نظر بغيره من طاق في خبر حسن وعلى ما ينبغي من العلم بما بين
 الطرف اجماعاً من العالمين ما شتراط الظهور فيها في الطرف ولا فرق فيه بين العلم
 بالحكم وقوله على الاستحالة لا حوط حلالة جمع بالحضر الثاني بالجاهل بالعمارة ولا يبعد
 لم يعلم حاجته ولا غلبه قطعاً وفيما لم يعلم قبله وسبقاً حينئذ اشكال ولا ريب ان
 الاطراف احوط ان لم يكن الظاهر حلالة للظاهر علم وجوبها كالتجاء على ولزم بها في
 انشاء الطرف اذا لم يرد في قوله او ضل واثم الباقي للفرق واطلا منها كما العبارة وفيها
 من غيرها بل انما عند تصديق عدم الفرق بين ما لو فرض الاشارة على فعل يستدعي قطع الطرف
 وعدمه ولا بين ان يقع العلم بهنجان والنقص او قبله كما في صحيح الخبرين الصريح
 حلالة الشاهد من غير ما يجوز بالاشتباه ان فرض الاشارة على فعل يستدعي قطع الطرف
 ولا يكمل او بعد استوار وعلماً الاول لا يظهر فصل وكذا في اى الطرف بغير اطلاقها هنا
 وفي الشرائع والاراجع عند خاصة كما هو ذلك شهر في كل وقت حتى لا يكون ذلك المكي

الركن طواف في هذا الطرف لا طواف

الركن طواف في هذا الطرف لا طواف

وهو في

وهو في كونه نوحاً ابتداءاً لانه ما لم يتحقق وقت فربما حاشه للصالح المستقيمة و
 ويظهر من العادة والظاهر ان المانع محمول على القبة كما مرح بها شيخنا على انما قد
 لها عند كونه على الاشهر كما عرفت ولعلها هو معنى الاخبار بل ان كان الظاهر الصحيح خلافه
 مع ان في النص من كراهية ما بيننا والنوازل في هذه الاونة فانت قدنا في كتاب النص
 واجبه واحترض قوله ما لم يتحقق وقت الظاهر من المانع في وقت الفرض كل ركنها فبعض الاستعداد
 وعليه يحمل الصحيح المانع من كونه الطرف مطلق في وقت الفرض كل ركنها فبعض الاستعداد
 العمل بالاطلاق وهو شكلي والاصل يقتضي التجنيب فيها كما مرح بها شيخنا في جملة من كتب
 هذا ان في اربعة وقت على الطرف فان قلنا جوبها كما يظهر من جملة من المعنوية فيها
 على الترتيب الاولى ولو فرض من لوانه شوكا او اقل او ازيد ان كان في المطاف مطلق
 ما لم يفصل الثاني ومنه طول الفصل الثاني في العوارض ان اوجبتا كما هو ظاهر الاصحاب
 وان اعترف وكان طرفان طرف فربما وقد تجاوز النصف بان طاف اربعة اشواط صحيح
 فانما يمكن ولو لم يكن كان كان مع اهلها استنباط الى ان تمام ولو كان ما طافه
 دون ذلك استنباط الى تمام الرابع استنباط ان امكنه واذا استنباط على الاصل في
 حلالة كما مرح من ما عرفت ان لم يظن بمسكنها الفصل اقول ثبت للمسكن في الشرح ولذا
 الحكم من قطع طرفان الفرضية كحدث والملاحة له او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره
 على ما ذكره الاصحاب من يفرق في فيه بينهم اجماعه واطلاقاً في الفرض والفتوى بالاعتناء
 مع العلم انما وز من النقص عدداً معهما لوضوح شمول صور وقوله عدداً او عدداً
 او نسباً كما وكل الفرض به من البعد والفاصل خلافاً لاخرين في تقديره وصوره النسب ان
 او وجوباً الاستنباط في هاتين واعلم الاول الاخرى وجبتين البناء هل يخرج الاستنباط
 الاحوط لا وهل يجزى من موضع القطع او من الركن الاحوط الاول وان كان الخبر لا يخرج
 من وجهه واذا شك في موضع القطع اخذ بالاشتباه كما في سورة وقطعة اصوله من فضله
 حاشية جاز مطلق وان لم يتحقق فيها اجماعاً واذا قطع على ثم بعد التراجع فيها اشم
 طوانه من حيث قطع مطلق ولو كان ما طافه دون الاربعه اسقط على الاشهر لا على

ما عرفت انما في هذا

تجاوز الزعم في هذا

الركن طواف في هذا

الركن طواف في هذا

وفي المعنى ذكر الامتاع خلافة السيد بن مازن من الفضل وهو زمان ودعوى له ثمانية
 لما خاض غيبا وادعى من دعواه اذ انما انتم خاضوا من قوله وكذا الرمز واثباته
 مات فان ذلك من هذه النسخ في به والنا خلفي القهر والقهر الصحيح وظاهره من هذا ان
 اشتراط خوف فوات الامس ولعله منى سلطانا للفقير فاطن وفيه مخالفة للفقير والقوي
 وجب ان يكون دعوى الله وحقه لا ما مضى والشيخ من علم يعرف ان يكون في القهر والقوي
 في جريان التفسير فيها ولو دخل في التفسير في ذلك لم يطف فطاسا في الطوائف
 لوجوه تعد به عليه ولو ذكر ان الله طائفه يكون لم يعم الطوائف قطع السعي واثبات الطوائف ثم
 ثم السعي لظهوره وجوب البناء على عدم جواز دعوى الله في ظاهر ظاهر الحق وجماعه
 حلانا لاخرين فيقده بصورة التمايز وادعى اجمع عليه الاستنباط في هذا الاول
 اظهر وان كان الاستنباط في هذا البناء احرط ومعنى امور الوتر في هذا السور
 واستنباطه والدماء بالماثور جدا في الصلة على التي على الله عليه والدماء واستلامه
 قبل الطوائف كما في الصحيح وقوله وفي الطوائف كما في جمل الاشارة على ذلك ولا بأس
 به بل كما قبل وجوبه وان قد رآه الا انتم به واطمأن به وتما خلفه في الامور استقام
 فيصير قبل الله تناوله باليد او القبله واقتصر بعضهم على الذي فيها منه وادعى فقال
 وكان النسخ بالوجه والصدق والظن وفيها انما استلام وعليه فيكون قوله في قبله
 من قبل عطفها من على العام لكونه التأكيد فيه بوجهه والحق فيه بالنسخ ووجود قول
 فيه بالوجوب ولكنه مات على خلافة الامتاع في مرجع النسخ ثم لا يسلط ولا مانع
 احرط وادعى فان لم يقدر على الاستسلام باليد في حجة اشارة الى الجرح به بل وجب
 اليد ولو كان في حقه فطوره لم يسلط بوجه القطع كما في القهر ووجهه فان كانت منقطعة من الحق
 استلم الجرح بها لولا ان لم يكن له بالاسلام اشارة الى وجهه وان يقتضيه في مشيه بان
 لا يسرع ولا يبطى على ذلك لولا سلطانا له من غير ملئنا وشيئا اذ في طوائف الصديق
 خاصه ولا يبرح من تحتها في تلك الامور والشئ في الثاني في جمل السعي والادعاء
 وعما مضى طوائف الزيادة وهما منصفان ووجه شي من الطوائف في هذا القول وان يدعى الله

الشيخ وان قيل
 ثم استأنف السعي

مفسد في الطوائف

اراد انما التزم به في قوله غائبة
 الا شراط لا دلالة فيها

ممكن

سجانه ويذكره بالماثور وغيره وقوله ان كل ذلك في حال طوائف وان كان السجانه
 ومطرحا في الباب من وادى الالكعبة دون الركن الثاني في تبيان دليله وقيل على الباب
 وبسط يديه ووجهه على حيا بطر ويصنع بيده به ويذكر من قوله ووجهه منفصلة
 عنده ويذكره بالالفقه والاعادة من انما وغيرهما بالماثور وظاهره انما خلاص
 استنباط الامور بالماثور وما مضى بالاشياء السبع كما في قوله بها الاشارة الى الطائفة
 العبارة لا وجه له فينبذ به ولو لم يكن الا انما السجانه من السجانه ووجه التزم والامر في النسخ
 من الوجه على ما عليه المأثور في نسخ مع ذلك في حيا بطر وادعى وان يسلم الا ان كان
 الادعية كلها والادعاء كونه في العراق واليه في ما قبل بالوجه في الركن الثاني
 منيف كالقول بالحق في قبول الركنين والموجود في الحق وغيره ومعه من الضمير الاستسلام
 ولكن استقام من الصحيح وقوله بالانضمام بالظاهر الذي انما هو الاستسلام الركن
 بطلان في الاشياء ولعله في الاستسلام في نسخ وغيره بالانضمام فلا يسلط بطلان
 وسبب طوائف كما طوائف سبعة اشواط فيكون مجموعها الدين وجماعه وشي من مشوطا
 بلا خلا في الصحيح وظاهره كفاية الاحكام بالاطلاق ووجهه في ارضى بوجهه بطلان
 وادعى القادر من طوائف الصنف قبل والظاهر استنباطا بالماثور اذ هو الجرح في طوائف ارضى كل عام
 فان لم يكن جمعا لعدة اشواط فيكون جميع الاشواط احد في طوائف طوائف وادعى السور
 بكل سبعة اشواط طوائف فانها حاصلة طوائف حصل ثلثها منه ووجهه شوطا وشوطا
 مشرطه وظاهره الاحكام بالانضمام انما جمعا كما في طوائف واحدا في طوائف ارضى
 مشرطه اشواط السبعة بوجهه المأثور في قوله هو مشرطه من كراهة القرآن للضوء
 حكمه لا يبرح من تحتها في تلك الامور والشئ في الثاني في جمل السعي والادعاء
 ارضى من طوائف الصنف في طوائف السجانه على هذه الشان وحسب طوائف وحسب طوائف
 وادعى في سبب سبعة لا يخرج عن اعتبار وجهه الياس في سبعة سبعة السجانه في الثاني
 في ضم ما يمكن لم ياب ما عليه الامتاع بوجهه مشرطه اخر وان يدعى في ركن الطوائف بال
 بالجموع والاعتناء في الركن الاول في ركنه لا يبرح من تحتها في تلك الامور والشئ في

سواء في الركن

اراد انما التزم به في قوله غائبة

والثقل في ملة الله وكيفية واحكامه **اما** المظن من فائدة باب عشرة القضاة
من الأحداث بلا خلاف الا من الغاف في وجهها وصدقنا دليل على خلافه الإجماع
كما في ظاهر المتن ومن الأغياث كما في كلام جماعة دليل للتعظيم واستلام الحجر والقبيل
مع الامكان والأشارة اليه مع العدم اذا اراد الخروج للتعليق والشرب من زمزم
بعد ما نزلوا لأغسلوا بل الصب على الرأس والتجسد من الماء المطا بل الحجر ان
امكن والآن غيره والأفضل استقانا بنفسه ويؤمل عند الشرب والحقبة اللهم
لجعل على أمانه ودرقا وسقا وشفا من كراهة وسم والخروج للتعليق من باب الصفا
الحال المجرى على سببته ووجهه ووجه الصفا حيث يرى الكعبة من باب الوضوء عليه
بشدق من سورة البقرة بناء على ما ذهبوا اليه من العاقبة في الحج والعمرة والتكبير
والتمليل سبعا والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله والدعاء بالماء الطهور **واما**
الكيفية فهذه الواجب والتقرب والعاجب اربعة الشبهة الفصل على الفعل اعني
المختص بخلاف من تصور معناه المنفصل للذهاب من الصفا الى المروة والعروة فكذلك
سبحا وعلى وجود من وجوب والتقرب ان وجب كونه سعي حج الاسلام او غيره
من عسرة الاسلام او غيرها والتقرب به الى الله تعالى لمطاراة لا لوجوب
استدامته كما في الفراغ ان السعي متصل الى الآخر فحصل جدها ثانيا فاما
بعدا والبدء بالصفا والختم بالمروة فلو عكس بطل عقمها او جعلها والسعي بينهما سبعا
يعد ذلك شرط وعمره **واما** ما ذهبوا اليه من وجوب السعي في العمرة والتمليل في الحج
اعني ما بين الشافعي والقدم ملاصقا للصفا واصابعه فلهذا صلا المروة ولا يجب
صعودها اجماعا وذا جماعة على انه يجب وجوب الذهاب بالطريق المعروف والمطاب
المطلوب بوجه فلو انهم المسجدين الحرام ثم خرج من باب آخر لم يخرج وكذا لو سلك سبعا
الليل او عرض او مشى القهظي لم يخرج ولا بأس به والمنذهب ايضا الى ان السعي في العمرة
على طريقه اي طريق السعي اي في قوله واخره او طريق المشي من البطون والاسراع واجب فيه
بالاقتضاء والاسراع يعني القهظة ويقال له القهظة ايضا ما بين الشافعي الى المروة في العمرة

الحج بلا خلاف الا من الحلي في الاسراع فوجب كما حكى وهو على التقديرين مقتضى
نادي على خلافه في كلامه من الإجماع وروى الحديث في جمع القهظي في أي الخلف ولذا رخصنا
سورة بها ولا ضرورة مختصة من استحبها بالرجوع بالاذن كذا في شرط الترتيب في
فلا يرجع بعدا لا انتقال الى شرط آخر بل المخطط ان لا يرجع معكم كما قبل ولا بأس به والدعاء
في موضع الحرم والماء الشاهد وان سعى ما شئت ويجوز ان يكتب بالنقص والاجماع ويجوز
الحج في خلافه المراساة على الاظهر لا شر بل لا يكاد خلا فيه يظهر الا من الحليين
فمنعوا عنه وطعنوا مع العجز والاعياء وجوزوا فيه الوقوف خاصة وهما نادان بل على
خلافه الاجماع الا ان ظاهر النسخ جاز به ما مقرر ولو غير الاستدلال لكن
الوجه الكراهة من دونها **اما** الأحكام فاربعة **الاول** السعي عند نازلي بطل
الحج والعصم بتركها عمدا بالنقص والاجماع ولا يبطل كل منها بتركه سهوا بلا
خلاف فيه هنا ولكن يعود للداركة فان لم يزل بالعود او شق استناب فيه
بلا خلاف فهنا بطل عليه الاجماع في الغيبة **الثاني** يبطل السعي بالزيادة فيه عمدا
كالطواف بلا خلاف وبأن فيه من التفصيل ما تقدمناه ثم لا يبطل بالزيادة سهوا
اجماعا للقصاص واختلف في الدلائل على اطراح التزايد والاعتناء بالسبعة كما
في اكثرها او اكمال اسبوعين كما في بعضها وجمع الأكثر بينهما بالتجديد بين الامرين
خلافه لا يرون ضرورة فانقص على الشافعي والشافعي والجمهور الاقتصار على الأقل كما
هو ظاهر المتن وان كان للنص في الخبر لا يخرج من وجه ومن يفتي في عدمه الا بوجوبه
في اثباته فيما يلهي بها هو المروة والصفا فان كان في المروة على الصفا او مخرجها
اليها عاد السعي من أقله لانه يفتي ببدء المروة ولو كان فيه على المروة
مستوحجا اليها لم يعد مع سبعة لانه يفتي ببدء الصفا ولو كان في الصفا لم يكن الحكم بالعكس
لو كان سبعة زجما لفتح لو كان فيه على الصفا ويعد لو كان فيه على المروة واعلم
ان الشك هنا انما هو ما عشا والدلالة ان لا يبعد عن المروة او ما مضى
يحصل العلم بما يريه صحاحا كان فاسدا ولو لم يحصل العدد وشك فيه

فلا يشاء فلم يدر ما سعى مشوطا او مشوطين فضا على اعداد السعي فقلنا لا تردده بين
محدثين الزيادة والتقصان المبطل كل منهما ويستثنى منه ما لو شك بين
الاكمال والزيادة على وجه لا ينافي في الابداء بالانصاف كما اذا شك بين التبعة
والشعة وهو على المروءة فانه لا يبعد لخطي الاكمال واحالة عدم الزيادة
مع القياسا كما تمهنته ولو كان على التقادع ولو يظن التقصان الى
براي بالتأخر المدلول عليه بالعبادة شى مشوطا او اقل او اكثر وان كان اكثر
من النفس كما يشبهه اطلاق المثنى وجميع ومرجع اخرين بل قيل ان الله تعالى
خلقه الحكيم عن جاعه من القدماء فاعبر في البناء بما جاوزه التقصير للغيرين و
في سندها ضعف لكن في الغيبة الاجماع عليها فالا حياط لا يترك الشاك
لوقوع سعيه لصلح فرضه خاصة وجوبا فيما اذا ضاقت وقته واستجابا في غيره او
مما جزم من استجابا او لئلا رأت كعنى الطواف بعد ان فيها وجوب ارجل
او غير ذلك من غير استنباط بعض الطواف كما مر اتم السعي بعد قضاء الوطر مظ
ولو كان ما سعى قبل القطع مشوطا واحدا على الأشهر الأخرى وعن كره والمتن
انه لا يعلم فيه خلافا بما عده من القدماء فجعلوا السعي كالطواف واعتبروا بالبناء
المجاوزه عن التقصير وجوبا الاستيناف بدورها فليزعم اعتبارها له
ضا في هذه الصور كلها وهل يجوزها القطع من غير طاع حيث لا ينافي الفوت وجها
قبل نعم والاحوط عدم هذا ولو لا الثاني المتأخرين على عدم اعتبار المجاوزة
عن التقصير ههنا في هذه الصور كلها وجوبا البناء مظ ولو كان ما سعى مشوطا
واحدا لكان قول القدماء مؤثما وكيف كان فلا حياط لا يترك على حال
ويحصل بالانام ثم الاستيفاف السراج لوسعي سنة اشراط ثم من انام
سعيه فاعل وواضح اهل اظفان ثم ذكر انه مشوطا واحدا اتم سعيه
بلا خلاف كما مر وفي بعض الروايات انه لم يزد من يفرق بينها عما قلناه للأصول
المفردة عندهم واحدا لهذا اطرهما الفاضل والشخص في بعض كبره وحلها بعض

المسألة

الاستجاب على الاستجاب ولو ثبت الثاني بها هنا ولا في غير ظاهر الرد فيها
ولعل في محله وان كان المعبر اليها ونخصر الاصول بما لا يخفى من قول لكن يجب المقصر على
موردها وهو المقتضى خاصة كما ينهض بها من جملة الشرع في احكام من يبعد العود من مكة اليها
اعلان الحاجة اذا اضطر من اسكده بذكره فيها الله تعالى من طواف الزيادة والسعي وطواف
النساء يجب عليه العود للمبث حتى يلهي له احدى عشر والثاني عطفها والثالث عشر
على تفصيل سيد ذكر انشاء الله تعالى باجماعنا واخبارنا وقول الشيخ باستجابها في
الثبات شاة ونحوه للثبة كافي في ذلك وقيل شخص فينبوي كما قيل انه ابدت هذه
الهيئة بمعنى الحج التمتع والاسلام مثلا لوجوبه فربما الى الله سبحانه فان اخل عدل انتم
وفي الفتاوى وجان كافي في ذلك ونحوه البعد عن العدم ولا يبريد ولو بات بغيرها ليل
عليه شاة او للبلدين فنانا ان اجماعا كافي في صريح والتقنية وغيرها من ظاهر المتن
وضمن والمقتضاه المستفصحة وغيرها من المعتبرين واخلافا كما قلنا في بطلان الجاهل
والمضطر والناقص يكون جيرا لا كفتاة خلافا للحكم من الشهيد فاشق المجاهر
غير واضح وهذا اخبارا وحده يجوز التعمير في القليل اخبارا قبل اوبه اقل الاسكا في التبع
في التمتع بين ولا يخفى عن قول ان لم ينفذ للاجماع على خلافه ولكن الاحوط ما عليه الرضا
الا ان ثبت بمكة مثا غلا بالعبادة فلا يجب على الاخصر الا لشهر بل عليه عامه من تأخر
للتصحيح وظاهره بهذا العود لكل عبادة واجبة او مندوبة ومورده استجاب الليل
بما ينبغي الاضطرار فيها خالف الاصل فقال على لزوم التمتع بركت المبث عليه نعم
يشترط منه ما يضل اليه من غذاء وشرب كما ذكره الشهيد ان يمكن زادا او نعم قليل
عليه وفيه نظر قبل ويحتمل ان الرابع هو ما كان يجب عليه يعني وهو ان يهاون في الليل
وهو ضعيف نعم له المضى الى معنى لا خلاف في اقتضاه لورده في التمتع في الطريق بل ظهر ما
فيه بل لقارن اقتضاه بالامر به وبالله تعالى في اصل الاستثناء فانظر ان عليه التمتع
وان بات بمكة مثا غلا بالعبادة وهو ناد ولو كان ممن يجب عليه المبث في الليالي
الثالث وثلاث المبث بها اجمع لزوم ثلاث شاة لكل ليلة شاة اجماعا كافي في الغيبة

عشر

والمراد من يختص به في الباب الثالث هو من لم ينف في احرامه القيد والنساء او غيرها
 الكثرة او يطلق المحرمات على اختلاف الأحوال الا في ذكرها انشاء الله فان قلنا بالقرين
 كان على من اخل بابيها في الثالث ثلث شبهة كما في الثانية والسر ان كان في
 الحيض والنفاس ان كان عظماء الجواهر وهذا المبدأ بها اي القيد الرابع منه ان يكون
 بها ايل محقق بل لا يوصف فلا يخرج منها بعد الانصاف ولو لم يكن شترها الله تعالى
 للتصريح ويستفاد من جملة منها ان في نصف الليل في تحصيل الامتثال كما في
 التحليل الا ان ظاهر الاحكام انصاف في النصف الاول فاجبوا الكون بها قبل العز
 الى النصف الثاني في صريح به شبهة الثاني التثنية وزاد في مقابلة التثنية الاولى
 الليل فان لم اجماعا والاف مسافة ذلك من الاخير بعد ضم بعضها الى بعض مشكوك
 كان لحوط الكون بها الى الفجر فصل كامن جاعل من القدماء للتحريم والاستفاد منه
 كراهية الخروج كامن في خروج وهو الوجه ثم ان ظاهر بل من الاخير وهو صريح بعضها
 ما قدمنا من جواز الخروج بعد الانصاف ولو لم يكن شترها الله تعالى وعليه لا يكون
 ولعل لا يدخل مكره حتى يطلع الفجر في القابل الشيخ وبه جماعة وهو احوط وان كان لحوط
 اظهر ويجوز لندى الامعاء المبيد حيث يضطرون الا لا يخرج في الدين وفي وجوب
 الدم نظرون لندى في كونه جبراً او كفارة وظاهر الغلبة عدم كاهو مفضي في
 وضوهم الزهارة واهل الشطابة بلا خلاف كامن المشي وفيه من لم ينف في ان عليه
 او ما ايجاز ضياء عندنا يجوز لندى في وجوب ربي الجاه الثالث في الاكام التي طم
 بها كلهم ليسبع حسيات بلا خلاف في شيء من ذلك حتى الوجوب كافي لتمام جماعة
 ومن يدهنا على ما مضى من شرائط الرجم ان يكون مرتباً بان يبداء بالاولى ثم الاولى
 ثم يجرى العقوبة اجماعاً فلو في وضوء عليه فلو كسر اعاد على الرضخ وهو العقوبة
 بلا خلاف ويحصل الترتيب بارجح حسيات بلا خلاف وفي صريح وفي ظاهر
 كره والمشيى الاجماع لندى في الاخر بعد ارجح حسيات على السابقة حصل الرمي
 بالترتيب والافلا ولا خلاف في النص يقتضي البناء على الاربع مع العدل لجل الباب

الليل

دعوى

وهو ايضا ظاهر المذنب وجميع خلافاً لاخرين بل لا يكون كافي في قيدوه بالناسي ومن
 لحوط ان لا يخل بكونه اظهر والمحا القيدان به الجاهل ثم انصر من في وجوب استيطان
 الثانية من الاربع وما بعدها ما لم يكن كانت الثانية او الاولى خلافاً للذي في كفي
 باكلها ويدفع بالنص وفي الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها على الاثر الذي
 خلافاً لجماعة في ان يجعلوه اقلها رجم ولاخرين فيها ايضا فليدفع بعد الترتيل في
 القيد رجمين في آخره فالى الترتيل ولعمري بل ترك مقوم ربي يوم فضاه من القيد
 بجواب بلا خلاف وفي العقوبة وغيرها الاجماع وكذا ان فاته ربي يومين فضاها
 في الثالث وان فاته يوم القيد فضاها بعده ولا شيء عليه في الفضا عندنا في شيء من
 القيد ويجب ان يكون مرتباً بين الفضا والا فلو يترفع عن الفضا بل لو فاته
 ربي يومين قدم الاول على الثاني وختم بالاداء بلا خلاف وفي الاجماع لا يوجب
 ان يكون ما لا مية عدة اي بعد طلوع الشمس في اليوم بعد الترتيل ويجوز
 الاثنان بهما في وقت واحد بلا خلاف بشرط الترتيل كما في محل مجزأ الفضا
 قبل طلوع الشمس ام يفتين بعده كالاداء ويجوز ان يكونا في وقت واحد
 يجب نية الفضا في الاداء وان كانت فيه ربي او في المكان او في وقت ما
 في ذمته او لا على وجهين فيحتاج الى نية التعيين اجماعاً دون الثاني حيث لا يمكن
 مشغول التعمد بالفضا وانما كانت مع ذلك اولى نية من خلاف من ارجها
 ولا يجوز الرمي لبلد لما مضى الا بعد ذلك كما في الرضا والقيد ونحوهم يجوز لهم
 لبلد اداءه وضوء بلا خلاف ولا فرق في الليل بين المتقدم والمتأخر والظاهر ان
 المراد بالترتيب لكونه جملات كل يوم في ليلته ولعله يمكن من ذلك لم يعد جواز
 الجميع في ليلته واحد لا تاولى من ذلك والآخر ويجوز ان يرمى من المعذور
 كما يرمى وان لم يكن مأثوماً من ربه وعن الصبي غير المستبر والمضغ عليه بلا خلاف
 امره بالمعذور يجب عليه الاستبراء ولكن ان ربي يدين اذ ذنبا لظاهر الاجماع
 نعم يوجب الاستبراء اغناء له عن الاستبراء لاجل عليه وبراءة لزمته عنها

العذر والوقت باق لم يجب عليه فعله فلو فعله عند فعل التائب ولو استأناب بالمعذور
 انظر عليه قبل ان يتركه نال به كما ينزل الوكيل وفلا كذا كثر ولو شئ من صفة حرة حقا
 فضا عدا الى الثالث وجعل موضعها من التمرات الثالث روى على كل حرة حصة من التمرات
 الا ان اكلها منها ولا يجب الترتيب ولو فاته حرة وجعل يمينها الحاد على الثالث من ثيابا
 بينها وكذا لو فاته اربع حصيات حضا عدا وجعلها ولو فاته من كل حرة واحدة او اثنتان
 او ثلث وجب الترتيب ولو فاته ثلث وشأت في كوفها من واحدة او اكثر من غيرها عن
 كل واحدة من ثيابا ولو كان الغائب اربعاً استألف ويستحب الوضوء عند كل حرة
 ورهبها عن ثيابا من بطن السبيل حال كونه مستحيلا الملبس او يفت عند ما دأبها
 بالثاء بعد حرة الغيبة في ثوبه في السبيل في رهبها عن ثيابا ولا يفت عند ما دأبها في
 بل ذلك الترتيب لا يوجبها حتى دخل مكة فشرها الله ثم وجب عليه ان يجمع فيها اى
 في من يلبس ثيابا ما ارتك وجوبا واخلا في العباد لا يشترط في ثيابا ايام التشرع
 ومعه وقته الاكثر بالاول وفي الغيبة الاجماع فلعلة الاظهر للغير من اغسل ويحذر
 او بعضها حتى يضي ايام التشرع عليه ان يجمعها من قبل فان لم يجمع روى عنه ولقد كان
 لم يكن له وقت استئذان برجل من المسلمين يرمى عنه ويخرج من مكة ولم يذرك
 الترمي فلا يجمع عليه ولا شئ ان مضى ايام التشرع كما هو الغالب في الخروج ولا ريب
 في الحكم ان اريد من الخروج والتشرع الكفاية او وجوب العدة لئلا يترك الترمي وقامه
 وبشكل لو اريد منه ذلك لم يجمع كما هو ظاهر في روى وصريحه هذا القول ولو ج في الغافل
 استحب له القضاء ولو استأناب ولم يباشرها لعدم وضوح دليل عليه عند به
 مع ضرورة الخبر المتقدم بالوجوب كاعليه الاكثر وفي الغيبة الاجماع فلو ان ظهر استحباب
 الايام مدعى ايام التشرع في التوضيح وفيما انه افضل من زيارة البيت ولا يجب العمل
 والتوضيح ويجوز الحاج اذا خرج من رهبها بما روى في اليومين الاولين من ايام التشرع
 التشرع الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة حتى اتى العترة والثالث ايام التشرع
 وعليه من بل قبل الاستئذان من مقامه وهو حرة وادى ما اراد الا ان شاء في اخر امره في

قوله

في اخر امره فخرج وقت الحجة عدا التمتع لارضاها به وهو حرة ويخط عنه روى
 الجمار في اليوم الثالث في اختلاف كاعن المتقوى وان شاء فخرى الثاني وهو
 الثالث عشر من الشهر بالكتاب والسنة والجماع ولكن اختلف في المراد بالمتقوى
 من العترة والعترة خاصة كاهل الا شهر وهو فاطمة واخلاقا اعيان او سائر ما
 يوجب الكفاية كك ان كل ما عدا عليه في امره ولعل الاول اظهر وان كان الثاني
 احوط ولا يترك العمل به منها امكن ولو لم يبق لعين عليه الايام مدعى التفرغ الاخير
 اجماعا وكذا لعين عليه الايام مدعى التفرغ الاخير في غير التشرع وهو معنى ليل التشرع
 عترة من وان التفرغ التفرغ والجماع ومن غرق لا ولا يجوز له ان يغير الا بعد التزول
 الا لغرض دة ومن غرق الا لغير يجوز له التفرغ قبل خلاف في الاخير حتى في الغافل بان
 وقت الترمي بعد التزول بل في الغيبة وكذا الاجماع ومن المنع في الخلاف عنه
 ولا في الاول الا ما يحكى عن كره فترت فيها ان التاخير سخط وهو ضعيف ولعلم
 ان الطلاق لا يملكه كالبان ومنها يجوز ان تغرق الثاني قبل التزول وبعد عترة
 بينهما بق الامام وغيره خلاف بما عدا عن العترة فاختاره بعض الامام وقاموا عليه
 ان لا يملك الاظهر بكثرة وعن المشي والتزويج وكذا استحباب ذلك له ولا يابى به
 للتصحيح وروى بعضهم منه رجاء انه لعن الامام ايضا ويستحب للامام ان يخطب
 الناس بعد صلوة الظهر كافي الحديث وعن المنع في ذلك الظهر العصر من بعد
 من ايام التشرع ويعلم ذلك اى وقت التفرغ الاول والثاني وفي س وغيره
 ان يخطبهم ايضا كهيئة التفرغ والتزويج ويحتمل على طاعة الله لهم وان يكونوا
 بعد اخرج خبر منهم قبله وان يكره ما عاهد الله عليه من خبر وفي س حكم بالوجوب
 وله وجوب علم الامام جهلهم بالوجوب عليهم وفي التفرغ يعتبر الجواز ولا يابى به بل
 ولا بالاستحباب والتكبير عترة عشر من صلوة اولها ظهر التفرغ في البلد
 عترة عشر من صلوات اولها ظهره ايضا مستحب وقبل يجب وندم الحث فيه و
 في كهيئة في بحث صلوة العترة لا يفيد ومن قضى اى ادعى مناسك يفتى في كان

بقي عليه شيء من مناسكه مكة كطواف وبعضه او معي عاد اليها الفعل وجوبا والافضل في
 في العود الى مكة وغيرها لعدم وجوبه عليه عندنا ولو كنت الافضل العود اليها
 لوداع البيت ودخول الكعبة خصوصا للزيارة والاستحباب بها بالنظر في الجماع
 ويشخص ان يكون الدخول حافيا وبعد الغسل كما في منجته والدعاء اذا دخل
 بالثأخروان يكون على سكونة ووقار وان لا يرفرف ولا يخطئ فيها ومع
 مرده الى مكة ودخوله في الكعبة استحب له الصلوة في ذابا الكعبة الا جامع
 في كل زاوية ركعتين ببدء بالتوبة التي فيها الدرجة ثم الغدبة ثم التي
 فيها الزكن الباني ثم التي فيها الحجر كما قيل داعيا بالثأخروان وعلى التمام من
 التي بين الكسوفين للذين للبان الباب وهي مولد مولانا ميرزا علي عليه
 السلام كما قيل ركعتين بغيره في الاولى بعد التوجه في السجدة وبجودها ثم بغيره
 فيهما الباقي وفي الثانية بقدرها من الايات لا الحروف والكلمات و
 الطواف بالبيت للوداع وهو كغيره سبعة اشواط واستلام الاركان كغيره
 الهاف والذوق فيها تحري كل شوط واقله ان يمشي به ويحتمل والبان المسجدين
 الدعاء عند في الشوط السابع وبعد الفراغ منه ورجوعه الى الشرب من زمزم
 واخرجه من باب الحناطين وهو باء الزكن الشام على الترتيب والدعاء
 عند الخروج بالثأخروان والتوجه عند الباب وهو من قبل القبلة والدعاء بقوله
 اللهم اني اطلب عللا اله الا الله فيل و زاد الفاضل في ليلة المهد والصلوة في
 مكان ذلك اللهم لا تجعل آخر العهد من دينك الحرام والمستد في غير ذلك
 بدوهم كفا فيما لعله في الامور وانعم ومن يجمع في بديهم وفي
 من لو صدق في غير ذلك من وجوب بيا في التصدية اجزاء على الاغريب ومن
 المستحب التصدية للفقراء في الاخير اجزاء كما من كرم دون الاقل للتصدق وتجاه
 الله التصدق بالابطع من غير ان ينام فيل في نفسه خبر ذلك في التصدق
 بالعتق ومعدو الشجر صلى الله عليه واله على طين المدينة بذي الحليفة

صلى

وصلوا ركعتين وهو بغير التيمم ونحو العين في شد هذا الرأى المفتوحة وبها يفتح التيمم
 ومكون العين ونحوها الرأى مسجد بيز مسجد القحط وبان انه تأبى القبل كما في
 كلام جاحذ ولا يفرق في استحباب القربس والتزويك بيبين ان يحصل المرد بلبلا
 او يهاز كما في التصر وكلام جمع ويستفاد منه ان القربس انما يستحب في العود
 من مكة الى المدينة لا في النسي الى مكة ويستفاد من المعبر ان لا الاستحباب
 في توجها من عرس بلا قربس رجع وعرس والعزم على العود فان العزم على
 الطاعات من فضايا الايمان مضاعفا في الاخبار ومن المكنون في الجوارين بكنة
 بلا خلاف وان اختلفت العبادات بالاطلاق كما هنا وفي عيا وكغيره بل المشهور
 كافي في كل ان الله المعروف من مذهبا لا شعاب مؤنة نابذ عو على الاجماع
 او التمسيد سنة كما لم يسم سوءا وثمن نفسه القلم والاحاد ونحوها من التحدث
 كافي في جامع وغيره او با اذا وثق من نفسه عدها سم كافي من او بها كافي في
 غيره ونشاء الاختلاف الاختلاف في الجمع بين الاخبار والمختلفة بالكرامة
 والاستحباب والاشهر الظاهر ان الله ايهما احوط وانج والعمرة على المابل بمكة لا ومع
 وقد مكث جمع دار من السكتي بها على الاشهر الاظهر في السرا وفيه الاجماع في
 قبل بالتحديد وهو ضعيف وان كان احوط وان رجع ببناء فوق الكعبة على الاشهر
 الاظهر وقبل بالتحديد وهو ضعيف وان كان احوط والبناء قبل القار وفيها
 في حيطان المسجد قبل وقاها برفع ان يكون ارتفاعا كثر من ارتفاع الكعبة
 فلا يكره البناء على الجبال حولها مع احتياجا والطواف للمجاور مكة افضل من الصلوة
 والمطعم بها بالعكس كافي في التجميع وفي آخر من اقام بكنة سنة في الطواف افضل من
 الصلاة ومن اقام سنين خلط من ذا ومن ذا ومن اقام ثلث سنين كانا الصلوة
 له افضل من الطواف وفي المقام روايات آخر وانما ظاهرة المراد بالصلوة التزك
 المختلفة غير الروايات وبه صرح بعض الاصحاب في الواجب في الكتاب
 امدا ربعة الا من احدث شيئا مما هو جيب الحدا والتعدي بها والعشاعر

والماء الى الحرم لم يفر عليه فيه حد مجتنب به ولا فري ولكن يقتضي عطف الموضع
والشرب والسكن فلا يقع ولا يفسى ولا يباح ولا يذوق الخرج من الحرم
في مقام عليه ما اوجبه على نفسه ولو احدث ذلك في الحرم فويل بما يقتضيه جناية
من حد او غيرا ونها من كل ذلك بالكتاب والسنة والجماع الذي يقتضيه
التقريب بما قد منا فخذ اخلاف فيه بين مقربة وآس بان لا يمكن من ذلك
ما يستند به التوقي او ما لا يحتمل مثله عادة ولا يطعم ولا يفسى ولا وجه هذا
سببا مع التصريح على ما قد منا الشأن لو لم يكن الجاهل كلفهم زيارة النبي صلى الله
عليه واله وسلم على ذلك على الاشهر الاظهر وان كانت على الاحاد نذرا
لا يتوهم اعيانهم على تركها اجزاء له صلى الله عليه واله كافي التقصير ولا ريب
انحرام والاجود الاستدلال عليه بالنقل الصحيح القدر في ذلك خلافا
للحق فلا يجزى روت وهو ضعيف الشأن المدينة المنورة على من قد رها
المنورة وسلام ونجته من وحده كافي التقصير من كل عام الى
ظل وعبر بعض الواد او مقلها على اختلاف التقنين قبلها جيلان
يكنفان المدينة شرقا وغربا وجبل هربان ما رجيل مشهور في
بلد المدينة قريب ذي الحليفة وقيل انما يراد بظل وعبره كما
في امرسل والتعبير بظلها للثبته على ان الحرم داخلها بل بعضه وفي
التقريب انهم يريدون به لا يعصم ولا يقطع نخرة ولا يجل على خلافه
للصالح وغيرها وظاهرها كائن التحريم وعليه الاكثر وفي ظاهر المنهى
الاجماع خلافا للفاضل في بيع وعده وغيرها فالكراهة ولا وجه لها
وربما يستثنى ما يحتاج اليه من الحبش للعلف وعود التامع
ولا بأس به وان كان الترك لعله احوط ولا بأس بصيده الا ما صيد
في الحرم بل ما حرمه اثم وهي شرفة المدينة وحرمة جبل وهي
غريبها وهي حرمة العطف وما اختاره السائق من التفصيل بين ما

ما صيد في الحرم من صيد في غير ما فلا هو الا فري وفادنا
للاكثر وفي ظاهر المنهى وصريح في الاجماع معا بين الاكثر في اختلافه باطلاق
الحرم كافي بعضها او التقيد بما ذكرنا كافي آخرها وهو ان من الجيع
بالكراهة كما اختاره الفاضلان في بعض كتبها وظاهر العبارة واخبار
المسئلة ان لا بأس بما صيد في غير الحرم ولا يكره ولكن الكراهة
لعلها احوط واول لوجودها في الرابع يستغنى عن العمل لدخولها
كامر في الغنسان وزيارت النبي صلى الله عليه واله وهو بالرفع عطف
على العمل لا على الدعوى وان صح لما مر من استحبابه لها اهتيا
فالقيد يستحب زيارته استحبابا مؤكدا وخصوصا الحاج فقد ورد
من ان مكرها حقا ولم يزد في المدينة جفونه ومن ان زيارته واجب
له شفاعتي وحيث له الجنة ونحو ذلك التحسين الثروي باسناد صحيح
والفاظ مختلفة وزيارة عليه السلام وقاطعة عليها السلام بهذا
من عند الروضة بناء على ان في زيارته انما هو ظاهر الميثاق وبعده
لروايته وبل في البقيع الاخرى والا صح انقاد من في بيوتها وهو الان
داخل في المسجد كما في التحسين وعليه الصدوق وجماعة ولكن الاحوط
زيارته في المواضع الشاذة وخصوصا في بيوتها ومن عند الروضة
وهي بين القنبر والمنبر والاقامة الاربعة بالبيع والسبعة
اليافعة في شاهدهم المشرفة المعروفة مع الامكان والا فمن
البعد وبأكثر في الحرم عليه السلام فقد ورد ان زيارته
فرض على مؤمن كل وان تركها ترك من الله تعالى وعقوبته الثاني
روى الله صلى الله عليه واله وانفصال في الإيمان والدين والله
حق على الصني زيارته في السنة مرتين والتفصيل مره وان من ان
عليه حوله باث خبره نفس من عمره وانما تفصيل العمر وان

التيه والاحرام والطواف وكهاته والتسبيح وطواف النساء وكهاته
 التقصير والحلق بلا خلاف فلو كان في وجوب طواف النساء عند
 اختلاف في وجوبه فيها والاختلاف في وجوبه في وجوب طواف النساء عند
 وقوع العسر المفردة في جميع ايام السنة بالنقص والجمع كما في ظاهر
 المتن واضلها اي ايام السنة وجوبها من احرم بها اي بالعمق
 اشد في اشهر الحج ودخل مكة اذ ان ينوي بها عسر القمعة ويلزمه
 التزم اي العهدى بعد ذلك للتصحيح ومنعها جواز القمعة بالعمق
 المفردة في اشهر الحج وبطاع القمعة بعد ما وان لم ينويها القمعة
 وعلى هذا فلا وجه لتفصيل العسر المفردة بما اذا لم يكن متعينة
 بنذر وشبهه كالمكر في لك وغيره ونبتة على ما ذكرنا سبطه وقصير
 صدقه جواز الخرج بعد فعل العسر الى حيث شاء سواء بقوله في يوم التروية
 ام لا ويحرم في ذلك اخر خلافا للحكي عن القاضي فاجب الحج على من ادرك
 التروية لاخر ومعه الاصحاب على الاستحباب جمعا والجمع بتفصيل الاخبار
 المطلقة في الرخصة بما اذا لم يدرك يوم التروية لا في السنة ولا في غيره
 ونذكره واعضاء الاول من ادلة على انه باطلاق الاخبار بالرخصة على الاطلاق
 او بشرط عدم ادراك يوم التروية كما مر من عدم ادراك هلال ذي الحجة والتفريه
 ملغى كما في الصحيح وغيره والحكم بانها في اشهر الحج ملغى على الاطلاق كما في غير هاستدا
 فاجمع بين هذه الاخبار بعد ذلك بخلاف جعل الاختلاف على تفاوت مراتبها
 كاصح ببعض الاصحاب فقال ولو اعترفوا بغيره في اشهر الحج استدلوا بانها في غير اشهر الحج
 اذا اتم الى اتمال ذي الحجة ولا سيما اذا اتم الى التروية وبهذا من منجم الباطن لا يوافق
 في غير اشهر الحج كمرشدا ان ينوي بها التمتع ويحرمها ويحرمها بالاجماع اعلمنا عسر
 بانها اذا كان بينهما اشهر فاجبها على من قبل بغيره الا باجماع اذا كان بينهما عسر ايام والظاهر
 وفي مستندهم ضعفه قبل ان لا يكون في السنة الكعبة واحدة والظاهر ان العاقبة احسن من

ولم يقيد على ذلك من اجل ان اشهر الاشهر لا يجوز الاضطرار ولا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 والسنة فانما كان في اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 فيها من اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 عسر ولا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 غير السجود وهو مذكور في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 بل يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 التقصير لزم من ذلك في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 له وفي يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 وقد اجمعت على ان يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 لكم به الا ان يكون اجماعا ولا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 المتن بما اطلق الركن اجماعا على ان يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 الحق وطوافه ولو لم يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 من التقصير وطوافه ولو لم يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 الاخره وهو الاضطرار والاشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 الاول في الامم كذا مقتضى قوله الراجح من مناسكها كره له المخرج منها في بعض النسخ
 مع الضرورة يخرجها الى ما لا يفي بحد من حرام المخرج من قبلها بالجمع ومعه كذا في غير
 في بعضها بقوله لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 المشهور وانما ان مقتضى الجمع فيها وبين غيرها الكراهية كسائر الماشي وبما عرفت ان كان التخصيم
 امره واستثناه ما لم يخرج وعادة في شهر الذي اشتر فيه فانما لا يخرج فيه بطلان كراهية في بعض
 فقيده على المخرج في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 الوقوف على المخرج في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 الشهر الذي اشتر فيه في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 ما ان اختلف في ترتيب الامم مع العود والاشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 من احتياج المخرج الاول الى حيث عرفت في المخرج الثاني وهو ما عرفت في المخرج الاول وان كان في غير
 نظر وحسنه في غير اشهر الاشهر لا يكره يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها
 بل اجماعا على ان يومه وتخصه لم يرد الا انما هو في وقتها

الى عرات

ثم انما الاشارة الى القصة الشهيرة في اوله ولزوم الصبر اليه ولا يربح الا حوط ولو قلنا يجوز ان قوله العروق
او الكفاية بالوقوع بينهما عشرة ايام في غير المقام خلافا لما في جملة افضل والواجب في النظر الى
الامر عليه بدنه ان كان نوسا او قرة ان كان متوسطا وشدة ان كان معتدلا او قفا لا كثر في المسئلة
اقوال اخرى وما ذكرناه احوطها والمرجع في المفهوم الثلثة المألوفة وقيل ان لفظ العروق القريب
في البدن على العروق عليها فان عجز عنها فالقوة فان عجز عنها فاشد والظاهر ان العروق
تتوسط العروق في الحكم بين ما لو قصده بالنظر الاندفاع لان كان النظر بشهوة ام بدونها وربما
قيد بما اذا لم يقصد به الاندفاع ولا كان من عادته ذلك لا انما يستعمل في نظر خال لا لظلاله
واذا عجز عن ان فانه لزوم الصبر اليه ولو نظر الى امره لم يلزمه ان ينظر الى ان ينظر اليها
بشهوة في فعل بدنه وقفا لا كثر في ظاهر كلام جماعة الذين ياتون في الشهوة ولو مشى الى امر
بغير شهوة فلا يشترط ان ينظر الى امره بل لا بد ان ينظر اليها بشهوة فكل من ينظر الى امره او لم يحضر قافا
لا كثر خلاف الحكم في شدة بما اذا لم يحضر واجبه المعتبر مع الاندفاع وهو احوط وان كان الاول
ولو قبله بشهوة كان عليه جرمه وان لم ينزل وقفا لا كثر للنظر خلافا لما في شرط ملكه في الجملة
والاول ارجح وان قبله بغير شهوة فاشد ومطلقا وكذا عليه جرمه ولو امره على طاعتها عليها
الاجتناب لو طاعتها وعلمه كلام جماعة للصبر ولو كان الاندفاع عن شتم على جماعة او اجتماع
الى كلام امرأة او وضعها في غير لفظ اليها لم يفرق بين من انظر الى امره بطلاقة ظاهر ولا في الاخ
الحكمة الاصناف واليهما لا يفرق في دهره وان كان حوطا او غير ذلك غير نظر على النظر فليس
الفتنة مطلقا ان كان النظر اليها اذا كان النظر الى الجماع خاصة فكل من انظر اليها بالعدم
كذا اذا نظر الى المتباعدين وهما ذكران او ذكور وبه والظاهر ان النظر في شدة شرط استماع النظر
لعل المراد به الاشارة الى حوطه في الاول او استشهاده في الثاني والامتناع بذلك فكما استعمل عليه
البدن وهو احوط وان كان في تعينه نظر الله في الطبيب يلزم به استعمال شدة مطلقا بصرفه
بالكسر اذا ما او بالفتح قيل وكان اول الاشارة الى الحكم في الاول والظاهر ان حوطه في الجملة
ينجزه قبل ولا يجزى منه وهذه القوة وطول وتغيره ان كان اول الاشارة الى الطعام كما شاع
في اجتماعه كذا استعمل في غيره وفيه لا يطاع ابتداء واستدراكه في شدة استعمل في

عليه

في قوله

خلافا

خلافا لزيد بن النضر الذي استعمله في عضه كماله وعضه وسواء من الطعام الذي لم لا وكلها في كثره
قوله اشترى عطف به على ما استعملت به الراجح واعتقادنا انما لا استعاضة بالقرينة وليس
الشيء عطفية واخرى بحيث يشتمل على ما يشتمل به او ما يشتمل به او ما يشتمل به او ما يشتمل به
فقط فبذلك فان تعدد ذلك وجبت الغيرة في الاستدلال على الجميع بالجموع ولم يخلو من الاجابة
بالصحة الواو في غير الحكم لا يغير الحكم على ان عليه شدة واخرى في غير الحكم على ان عليه
طعاما في حبيب متغيرا في دم والده ان القوة في ذلك الاصل كما عرفت فانه لا يخلو من
غيره الخلف في ان في التفرخ الطبيب الغيرة على امره استعمل وهو كاف ولا يخلو من حلقه في الغيرة
نوع في الطبيب يعرف ان ما جاز العرفان في خلافه في الغيرة وعرفه وانتهى الاجماع للصحة
لمستندة في غير ذلك لانها في الحكم في المستند للظاهر الا حجاب شدة ويستند في علمه
منها بعقوبة عدم اليقين في عرفان الكثرة مطلقا ولا يخلو من الصبر كما اقر بها جماعة قالوا او
والثاني ان المراد به في النظر الى امره ولا ينظر الى امره بل ينظر الى امره ولا ينظر الى امره
شتم عليه الكثرة مطلقا للصحة في قوله في الراجح الطبيب بين الصفا والمروة والادوية
انتم بها والراجح الكثرة اوله والثاني ان الفم في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا
الامر على كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا ومنه ان الكثرة في كل من ينظر الى امره في عشرة
فهم شدة وما يدران وعلا خلافا في الاصل عن في الغيبة والشبهة في كل من ينظر الى امره في عشرة
شدة اذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلس واحد في امره في كل من ينظر الى امره في عشرة
مجلس في امره في مجلس واحد ولو كان في مجلس واحد في امره في كل من ينظر الى امره في عشرة
على لزوم الشدة في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا ومنه ان الكثرة في كل من ينظر الى امره في عشرة
اذا لم يتخلل التفرغ عن الشدة في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا ومنه ان الكثرة في كل من ينظر الى امره في عشرة
تعد الا حجاب وليس في شدة في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا ومنه ان الكثرة في كل من ينظر الى امره في عشرة
بعض النظر كماله وقفا في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا ومنه ان الكثرة في كل من ينظر الى امره في عشرة
الاختلاف في خلافا ولو اخذت مفت القوم محروما وعلا في ذلك ان لا على الاخر فادع طرفة في
المعشرة كما للنفس وان ضعف استدل لان الاصل في خلافا كماله في كل من ينظر الى امره في عشرة مطلقا

والظاهر ان المراد به في النظر الى امره ولا ينظر الى امره بل ينظر الى امره ولا ينظر الى امره
والظاهر ان المراد به في النظر الى امره ولا ينظر الى امره بل ينظر الى امره ولا ينظر الى امره
والظاهر ان المراد به في النظر الى امره ولا ينظر الى امره بل ينظر الى امره ولا ينظر الى امره

مع الرخق كافي ومجاورة وعلى ما يوجد بالاحسان ان كان مغزولاً لم يعلم احد ان ذلك نجعل مستأنساً
 به فترك البرج عليه والسوم وهو الاستغفال بالنار في ما بين طلع الفجر الى طلوع الشمس وقيل الشمس
 اولاً وظهر من اجزاء بل بياض القفا صاحبه منه بغير من سرياً ولا في طرفة العينين الناحية من وجهه ولا
 بين اهل السوفى ماوة وغيرهم ومباينة الاوتنوج والشفقة قيل وهو الذي يحاسب على الشجر الذي له
 او من لا يستحق الاحسان ولا يصيبه الاساءة او من لا يبالي بما قاله ولا يقلد في التقصير لسلطان
 الشدة الا احساناً يكون في غير العقله وذهاب العواطف والنفوس في الامكان كالنفس في البوص والحق
 والبرق والمذاحم ولا يكون وجهه مفرحاً ان والفرح لما فرح الكليل او التوسك اذا لم يحسن شيئاً منها وان
 ولا يحفظ طرايط الرضا من القدر بعد الصفقة ولزم للمعاملة والزيادة في السلعة
 وفدت اللذة عليها من الكلال بل يصبر حتى يكتف ثم يزداد حتى لا يذوق سقم اضيقه للموت بها
 وحراً وان يطلب ابتغاء الدنيا بعد ان يفتريه ويبدل في زيادة عنه ليطد منه ان يبعث
 المشغول من عايشها الفنى عليه من والبايع وقبل بالتمتع منه وهو احوط وانما يذكره
 او غيرهم بعد التواضع وما يعرب منه فلو لم يكن منه ما يدل على عدمه فلا يمنع أصلاً ولو كان
 السوم بين اثنين من اجل احد ما على الذي اهل لا بان شيئاً فيه معاجيل لعل الذي لم يجعل
 نفسه بلا من احد ما فلو احدثت ما يكون في الدلالة لا تهاجر في ما من موهبة لطلب
 الزيادة ما دام الدلال يطلبها في ما حصل الا لثبات في بيته ودين الغريم يفتك الكرامة
 وان كان بعد الكلال ولا كراهة في طلب المشغول من غير الظالمين القرون انما ان يسلط
 ليجب الوجه فيكره مع احتفال العدم ولا كراهة في ترك المفسر منه فطما لم يربح ما يربح
 فيه قضاء حاجته لا فيه وان لم يكن في بيع المال حاضر لباد وهو الرغب الجالب للبدل وان
 كان قويا ولا يحرم وما في ذلك كثر في طبعهم والمقابل الشيخ في قد وثق والملي ونحوه وهو
 احوط وينبغي في التمتع معكم على المضي بالاشياء كافي في كل تكليف وجعل الرغب سبب البذل لم يعلم
 بسوء البذل لم يكره كما يشعر به بعض النصوص ولا دليل على اشتراط طهر ذلك قبله لا باس بشره الملك
 له ولا باس به وان كانت الكراهة فيه ايضا محتملة في كل الركبان الا اصدى ان البذل للشيخ في
 اليوم ليس عليهم والشرا حرمه قبل فخره وفي كل الاجماع عليه وهو اظهر خلاف ذلك كثر
 وحده او بعد حرامه في ما دونه دون ما اذا فاته فانه ياتى ويشترط في التمتع معكم القصد الى الخروج
 او انما يملكه وجعل

وجعل الركب الفادى بالمتاع سبب البذل فلو صادف الركب في طريقه لم يكن له ان يملك به باس ولا في
 طريقه فاحذر من التذاممة والرجوع في نفسه وكذا في كل الركب لا يستلزم كبره ولا باس به بعض الاحكام
 انشاء الكراهة بعد حصوله الى حدود البذل ولا باس به وان كانت الكراهة فيها ايضا محتملة ولو
 باجماع على البيع في كل الاصح وقيل لا وهو احوط على الشيخ بطلت الفدية للركب ان ثبت الفدية الفاضل
 على الاظهر الاشهر اهل هو على المذاهب ان الفدية في كل الاصل الاول خلافاً لما ذكرنا في الثاني وهو من طر
 والزيادة على السلعة من طاعة للمبايع بينه لا يقدم على شيء لا يريد بما فوق منه فربما المشتري
 والاخر فخره وما في ذلك كثر ومن هامة الاجماع عليه هو البيع بالخسر بالمال والحليم والشين المجبة
 ولا يبطل به البيع وان خسر المشتري من الثمن الفاضل وما في ذلك كثر في الاول وفي ثانياً في الخلاف
 عند اهل ما عدا الشافعي والاصحاب وهو جسد الطعام كما كان الرجلان او طلق الاثنيان بتوحيش
 بدفعه لثمن منه في البيع وسواء وقبله من والثاني بالصدقة في الفاضل والملي والملي في احد
 به وجازع من غير التفرع ولا في ثمن في كل حال في البيع من الفاضل فاحذر الكراهة وانما
 يكون الاحتياط في خمسة النسخة والشكر والقر والريب والسم على ما ذكرنا قبل في زيادة الزينة
 والى غير ذلك قبل يفسر في البيع ايضا والى بل الشئ وان لم يزل ولا باس به في القول بالكرامة
 وانما يحقق الكراهة اذا اشتد واستيقاه لزيادة الثمن مع فقد في البذل واحتياجه انما لم يعلم
 يوجد ما يبيع ولا باس به في كل عاين فلو لم يفتقر بل كان من ثمنه او استيفاه لثمنه او وجد في البذل
 فربح الخبيث اليه انما من فلا كراهة في كل من يفتقر مع انفا والشرط الاول ان يقيم ولا بد له من غير احتياجه
 ان من مدمم يذوقه في ذلك الشئ وقيل له حذره وجعل في بيعه في زمان الوفاء او يبيع ما
 في ذلك ثلثة ايام فلا يحكم في قبل الزمانين والثاني في البيع والناهي واليه المذكر على البيع مع
 الحاجة اجماعاً وجعل بعد ثلثة ايام عليه المصريح الا في شئ لا يحكم نعم لو عفا عن بالشرط
 الى ما دون ذلك **فصل في** البذل والنظر فانه في اثنائه واخرى في امكانه في اثنائه على
 وفي الكتاب سبعة **اول** قبل البذل ان يفسد المبيع في كونه فموجب في شئ منه بالاجماع
 وانما المبيع عدم الفدية بالبدل ان اصاب في اطلاق بعض افراد الفدية اولاً في حقيقة
 مرفوعة وهو ثابت بعد العقد الذي يبيع او يربح مدمم ان البذل لهما او لغيرهما او على
 الفدية على بعض الوجوه في ما يربح في كل بيع مالم يفتقر الى فدية في العقد مطلقاً فيسقط

المراد من القبح هو ما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه

المراد من القبح هو ما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه

القول

مكرر

المراد من القبح هو ما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه

المراد من القبح هو ما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه

المراد من القبح هو ما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه من غير ان يكون مخالفاً لما لا يوافق العقل في الحكم عليه

ومقتضى الأصل واختصاص المذهب لهذا النقط من التقوى والتسبب بالبيع عدس فيها عداه في مطلق النقط
 وليس كذلك في تلك النقط والقبض العيني فلا يثبت قبل التفرقة فيما قبضه بطلانها في وجهها لعداه ابراراً
 ما يقع في شدة العلم من احداهما في قبضه في تاريخ قبضه ولو كان تاريخ قبضه بطلانها فلا خيار لها ولو اعتض
 احداهما في قبضه في تاريخ قبضه ولو كان تاريخ قبضه بطلانها فلا خيار لها ولو اعتض
 احداهما في قبضه في تاريخ قبضه ولو كان تاريخ قبضه بطلانها فلا خيار لها ولو اعتض
 قبل تفرق المتعاقبين هذا اذا وثق قبضه قبضه دون القدر ولو كان في تاريخ قبضه مع القبض فالمعتبر
 مفارقة الكلين وقع مع العقد دون ذلك والقبض ان المعنى المتعاقبين قبل تفرق المتعاقبين
 سواء كانا بالدين او كليهما ولو اشترى منه ورأى بهما في تاريخ قبضه ثم اشترى بهما في تاريخ قبضه
 التفرقة المتعاقبين قبل القبض لهما من البيع وتاريخ قبضه ورأى بهما في تاريخ قبضه ثم اشترى بهما في تاريخ قبضه
 قبل القبض ايضاً في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 التفرقة كالتالي في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 والتاريخ في المسئلة قول احد بالتفصيل حتى ولو كان له اي تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 فانه ان يقول له التاريخ او التاريخ في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 الا وهو قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 اليه ما اشار اليه بقوله ان التقدين من شخص واحد وعمل بهما الا ان كانا في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 كالتالي وغيره او جعل الامر بالتحويل فيها كالتالي عن التحويل في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 القبض او التحويل في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 العقد ويقتضي بطلانها بعد قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 مع تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 تكون تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 وبسبب في اعتبار التفاضل في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 جيد كل جنس وورثه واحد فصار بيع التفاضل في التاريخ او كان في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 التفاضل لان يعلم زيادة الصافي ولو كان في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 فتراد

في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 البيع بالجنس يقتضي الجواز في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 المعشوشوشين المتباينين بالاحاطة ولو كان مقدار التفاضل منها مجزولاً في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 على التفاضل الا ان لا يباع تراب معدن الذهب بالذهب ولا تراب معدن الفضة بالفضة اي ترابها
 المخلوط بها كما لا يباع مع جوازها ولو كان في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 بناء على ان التراب لا يباع في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 لعدم الزيادة اصلاً والتراب لعدم قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 سطح ولو جعل اي الزيادة بان خلطها وزجها او اربطها في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 اي في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 العلم بزيادة القرض على جوازها في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 الزيادة والفاصل بينهما في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 ذلك العبد في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 مقبلاً على الجدة وان لا ينفذ في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 والزيادة في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 بل كانت مجزولة في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 بزيادة في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 التفاضل او بالتفاضل في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 من حيث شغل احد المتعاقبين في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 ينقص من العيان بحسب نوع وحسب شغل المتعاقبين في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 بعضها الا ببقية او تفرقة او اعلم ان الذي يقع في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه في تاريخ قبضه
 في زيادة خارجة من العادة لا تكون الا خلطاً او قهراً لا مساًحة عند الاشارة كما لا يقتضي

بشيء الى الجميع

قال

للكثرة في ذلك اللفظ وقيل برقيته الولد هو من يرجع بالثمن وقيل الولد على البائع مع جملة ما يتحقق
ولا يرجع مع العلم به ولو علم مع ذلك بتجريم الوطء كان ثانياً والولد رقيق وعليه الحد بموجب الزنا والهر
اتفاقاً ولو اختلف حاله ما كان حالاً عند البيع ثم كثر له العلم رجع بما عزمه حال الزنا في سقط البتة
وفي رجوعه بالعقد من الجهر قولان اشبههما عند البعض الرجوع ولكن الاوطى عدم السادسة
بجواز الرجوع ما لم يبيح الظالم مطلقاً كان او كان ذراً وان كان للامام عليه السلام بعضه فيما لو اخذ
خيلة وفيه على الاحتمال فيه فانه لا اخذه وعليه الخمس او كله فيما لو اخذ بالقبال بفراشه عليه السلام
فانه يرجع باجمعه عليه السلام على الاظهر الاشهر كما مر وهو مباح لنا لان كونه منى وانما غيرنا ضمنه
ان تقديره عليه ويحكم بظاهر ذلك فلا يرد من دون رضاه مطلقاً كان اوطى والا فانه لو عمل
شبهه لان الاوطى ما ذكره ولو اشترى منه سرق من ارض الصليج رد على البائع ولو تعاقدت
منه ان كان حياً فان مات البائع ولا عقب ولا وارث سقطت الامة فخرجت رهنها على رواية
سكنين السمان الصليج الى القاهرة بجهالة ولكن على النهاية والقائمة والشهد الاول وفيها
مضافاً الى ضعف السند على القوة للاصول الشرعية وقيل يحفظها وجوباً كالقطة والقابل الحلي
ولو قيل تدفع الى الحاكم الشرعي بعد تقديره دفع الماهك وما يبره ولا تكلف الامة لاسي الا اذا
الفن كان حسناً وعليه التمسك بغيره من اخذ بالاصول وطرح الفقه بما فيه من القصور ويجب على
الحاكم حفظها ليوصلها الى مالكها الا يستعاض اذا وقع رجل له عبد لغرضه ما دون من التمسك مالا
ليشترى به عند ستمه ويقعوا عنه ويخرج عنه ببيعة المال فاشترى المازون اباه وحقاق
اي تخالف الحق كل من مولاه وموطء اللاب المقتضى وورثة الامر بعد العقد والنج وكل يقول
اشترى العبد بانه في رواية ابن اشجيم يبيع الاميرة وسكن الشجر وضع لها المنقطة تحتها
فقطعت من ابيه جعفر بن الواروة في القضية انه مضى الجحور وورثة المقتضى على مولاه راقم ام يح
الفيقيين اقام البينة فان لم يرقا وفي المسند ضعف جهالة الراوي
او غلوه وخالفه المقتضى للاصول المنقوب ولذلك حصل في صدر الفتوى في المسئلة انشدا
واختلاف فيبين من عكف على ظاهر الرواية كالفقيهين والنهاية وبين من لم يوطء المازون بعد
حلقة

حلقة باسترقاق العبد المقتضى كالمقتضى في بيع وجارية وقال من انما يناسب الاصل في كونه المملوك
الحكم باضداد ما فصله المازون مالم تقم بينة تنافيه وتبعد ابن فريد في الشرح وقواه في من اذا
اقر بذلك قال الا ان في طريق الرواية المأثورة وفيه مناقشة مما كلف مع عدم البينة ومعهما تقدم
ان كانت لواء وان كانت لاثنتين او لثلاثين في علي الشايع يتعارض الى رجوعه والا فوري
فصل الاول الحكم لموطء المازون من غير عيب وعلى الشايع يتعارض الى رجوعه والا فوري
تقديم بينة الدافع مع احتمال تقديم بينة موطء اللاب الشايع اذا اشترى رجل من غيره
بمئة في الذئد دفع البائع اليه مائة ليشتري واحد منها فابق واحد منها من يثاكون فربط قبل كمال
عن القوسى والقاضي يرفع للمشتري نصف الثمن من البائع ويأخذ في القوسى من الاذن ثم ان
يراقب المشتري ويخرج منها واخذها باثنا ولا يقدره كان العبد الا ان لم يجر بينهما فحينئذ
السكوة وفي الرواية من حيث السند بالروى والمواف بمخالفة لاصول المنهج وفي العقد
الرجوع اليها يناسب الاصل وهو ان يقضى المشتري لى ثمنها ببيع الا ان يوطء فيرطها
ان قلنا ضمانت غول المقتضى بالسوم وبطالها بما ابعده منه في الذئد ولو اثناع عشر من عدي
الحاجد بها كليا لم ينع على الاشهر الا في ولا فرق بين ان يكون امسا وبين في القيد والصفا
ام تخلف فيهما لا يشترط العلة المقتضية للبطالان وحكي الشيخ في ذلك باب البيوع عن رواية
الاصحاب الجواز على الاطلاق مدعيها عليه الاجماع لكنه يرجع عنه في التسليم لثنا سعة افاذ على احد
الذين انما المشتري به فيها فعل حرام وسقط عزم من اليد ما قابل فعيبه ونقصه بانه اذا كان كماله
فانه لا حد على اللاب في نصيبه منه كالاخذ عليه كانت باجمعه بالابن وحدث لها في مع انفقها
بما قابل وهو النصف في المثال ونسب على الفرو طريقة مع عدم الاحتياج الى تبويض الجدة والامانة
واضح وانما مع فالانظر لاخذ بنصف السوط او بجمه وهكذا ومع شبهة نحو من قولهم حل الوثني
من حيث الشك في جردوا عنه بالكتابة ثم ان حملت منه فترت عليه حصص الشك وانفردت
منه غائبة دون ما قابل فعيبه ومقتضى الفقه الاخذ مع اختلاف القيم باعلاء من قيمة الشراء
وقيمة ما يرمي الوطء وفيه اقول انه دون الاخذ بالقيمة عدا رافضيا والامة وليس استل
الاجال لا الوطء خاتمة وفي هذا الاكثر وقيل كان عن النهاية انها تقوم بجواز الوطء والاول
حلقة

الظهر ولكن الثاني مع رضا الطرفين لحوط وينعقد الولد حراً مطر ولو كان الوطرن عن زنا ظاهر
 اطلاق العباءة وصرح جماعة وهو ظاهر النصوص ولعل وجه الحكمة انه ليس زنا محضاً بسبب
 ملكة بعضها الموجب للزنا من كل وجهين في بعضها ومن هنا حكم جماعة بان الواجب هنا
 من الحد الجلاء فاقته وان كان محضاً لانه الذي يقبل التبعض وهو حسن ويجب على الوطرن
 قيمة حصصه انما كان من اي من الولد والمعتبر فقيمة عند الولادة وسقوط حيا وارش العقر بسبب
 الوطرن سواء كانت بكر ام غيب وهو العشر ولو نصت من متنتي منها فدر نصيبه وفانما جماعته
 وان خلت عند العباءة اخذاً بنظائر النصوص وليس فيها اضافة ارش البكرات بل ظاهره
 التداخل وانما هو الزايد على عقر الشبهة ولا دخل في ملك الوطرن ويجوز الجمل على التقدير
 ووقع القيمة والاضمان مع رضا الشريك فكيف بما قبل ذلك الجميع وكذا الحق الاستصحاب
 ونسخت الولد قبل التتبع يستقر ملك الشريك العاشر المملوك المأذون لها في القبا
 اذا تابع من مملوك لولد صاحبه من مملوك بل يبق منها عقداً ولو بتقديم فهو على قبول الاخر من غير
 توقف على الاجابة ولا خلاف انهم اذا كان معاً والابن الاذن بزوال الملك الا ان يكون بطريق الوكالة
 فيجوز وطم والفرق بين الاذن والوكالة ان الاذن ما جعل الاستنابة فيه تابعة للامانة بغير عرفاً
 بربا بالبيع وكونه والوكالة ما ابحاث الفرق المأذون فيه طم والفرق بينهما مع اشتراكهما في الاذن
 المطلق اما في بيع المولى بالخصومة بين اذن ولا خلاف ان عليه مع عدمها فالملك على الاذن وعلى ما ذكرنا
 يحل اطلاق العباءة بطلان الاصح يحل على عدم التتبع المطلق المتروك بين البطلان بالمعنى
 الاصح والاعم ولو اشتهر بالباقى والسبق سمي الطريق التي سلكها كل واحد منهما الى حوله
 الاخر وحكم بالتتابع للفرق بينهما بقاء معات ورواها في المشي قوة وضعفاً وفانما للشيخ في ضعف
 سنده يمنع عن العمل به ولذا تعرض عنه الحق واكثر المتأخرين واجوبوا الرجوع الى مقتضى الاصل
 ان اختلفوا فيه على قولين احدهما الفرع من غير فرق بين صورتيه الاشتباه في السابق او
 السابق وقيل بهما في الثانية وبالطلان في الاولى كصورة الاقتران والاول اقوى وعليه يستخرج في
 الصورة الثانية برقتين يكتب في احد هما السابق وهو الاخرى المسبوق وفي الاولى يثبت
 رقع يكتب في الثالثة الاقتران فان التقاطع بطل العقدان معاً كصورة الاقتران وفانما
 المحلى

في غير ذلك من النسخة

التي وكيفية المتأخرين وان اختلفوا في اطلاق البطلان كما عن الاول او تعبيره بصوت عدم الابق
 والوكالة كما على القولين وهو الاقوى وفي رواية مرسل على ما التها به وبعض من تبعه انه يقرع
 بينهما وضعف سنده واما لفتها الاصل يمنع عن العمل بها واما قول من يمان هذا كله اذا كان فيهما
 لولاها كما فرضنا المملوك لانها ما فان احلنا ملكه بطلان وان اجزاه مع التيق وبطلان المقارن
 واللاحق قطعاً الفصل الثامن في السلف هو والتم عبارتان عن معنى واحد وهو ان يباع
 مال موصوفه بمشكون في الذمة الى اجل معلوم بطلان ذلك حاضراً مقبوضاً او الملبس او حله ما لم يكن
 حاضراً في المجلس ثم احقر وقض في قبل التقدي وكذا ما كان حاضراً فيه موصوفاً بغير مشكون اذ يقين
 فيه وما كان ديناً على البايع على قول فاضل في حكمه الى قبل المقبوض وينعقد بقبول المسلم
 وهو المشتري اسلمت له ملك او اسلمت له او اسلمت له بالضعيف وفرضت له بغير مشكون
 لذاته لذاته وقبل المسلم اليه بقبولت وشبهه ولو جعل الايجاب منه بلطف استلمت ملك
 ان شاخت وشاخت ونحوها جازو القبول من المسلم هنا قبلت وشبهه والنظر فيه في امور ثلاثة
 مشروطة واحكامه ولو احدث الاول في الشرط لصحة ومرتبة الاول ذكر الجنس والمراد به هنا الحقيقة
 التوجيه كاشبه والخطة والوصف الرابع للجملة الفارق بين اقسام ذلك النوع بعبارة معلومة
 عند المتأخرين ظاهرة الدلالة وليس المراد مطلق الوصف بل الذي يختلف لاجل العن اختلفاً
 ظاهرة لا يتسارع بمثل في السلم عادة والمرجع في الاوصاف الى العرف وربما كان العام اعرف بهما
 من التفريق وحط منها الجمال والمعتبر من الوصف ما يتناول الاسم للمزبل للاختلاف في الاقتران
 الداخلية العين والرائحة في القارة فان بلغها وافضى الى عرة العجز وبطلان خلاف يظهر فداً في
 السلم فيما لا يضبط الوصف كالشمير وشويرة والجوز باقاعه والجلود بلا خلاف في الاولين وفي
 كلام جماعة الاجماع على المسمى في الاخرى في القاضى فيجوز للمكان الضبط بالمشاهدة وفيه
 خروج عن وضع السلف فان البيع فير ما يحل في الذمة مؤجل الى مدة فلا يمكن ضبطه بالمشاهدة
 وقيل يمكن الجمع بين مدة جملة يدخل السلم فيه في ضمنها من غير تعيين وهو غير مخرج عن وضعه كما في
 من غلة قرية معينة لا تخمس عادة ولا في كنفى مشادة الحيوان عن الامعان في الوصف وهو حسن
 الا ان المسمى لحوط ونحو المذكورات الجواهر مطر والاولا الكبار وان الصغار التي لا تشبه على اوصافها

ما عدا من حق الميراث واحد هو ما عدا في الحاق حصص التركة ببعض حقها الميراثي من غير ان ينضم الميراث
 الميراثي فلا يجردها الثاني على ما بالاصل من طاعة الجاهل الا ان شذكو قد عدها من الميراث لا كما يجوز فلا
 ريب في الاول من الميراث اعمالا بل قيل ثالثا بالانقياس في ضعف ولو شرطه اي الميراث ان يكون
 ميعا الميراثي بل قد تدبر او بقدر مقتضى ان يرثه عند حصوله الاجل ليرثه كل من الميراث ولو لم
 ويرثه كل من عده بعد الاجل ليرثه ولا يدخل في الدابة ولا شتر في الفحل والشرع نزهها الميراثية حاله
 انفق في الرهن الا بالاشتراط والاشغال الغير قابل للانعقاد عند الاكراه وهو الرأى الذي لا يحكم
 العرب بالذبول فيدخل في مقتضى الرهن وبعدها لا يملك ان كان متقلا لا يقبل الانقضاء كما
 اقول في الرهن انقضاء وكذا ان كان مضمنا كمانعة العادة او ما يقبله كالتسليم او فسخ الاخرى
 وثالثا للشهر ولو شرط الميراث في الدخول والرهن اخرج قبح الشرط فابادة الرهن مطلقا للرهن
 عند ما كان للرهن عليه اجماعا ولو رهن به رهنين ثم ادعى احداهما فله ما باذنه من الرهنين
 لو عين ما كسبه الدين انفق وكذا ان كان له دين واحد باحدهما رهنين دون الاخر لم يميز ما كسبه
 ولا بدعي ثالث ولا يدخل في رهن الارض الميراثي رهنه مطلقا سابقا كما على المعتدات ومقتضى بعد
 الشافعيان القول بالرجوع في الميراثية في القيمة بمعنى استحقاقه فيها مطلقا وان لم يكن متقلا
 الرهن من غير البيع في رهن الميراثي الا ان كان مضمنا او متقلا كما على غيره من فسخ الميراثية فلا
 يبيع الرهن على ما لا يثبت كالسندية بعد لو كانت اجماعا على ما حصل بسببه ولو رهنيت كالرهن قبل
 استيفاء الجائزة وان حصل اجماع ولا على ما لا يثبت كالرهن في الدخول او ما العيين فلا يبيع
 الرهن عليها ان كانت ممانعة اجماعا وكذا ان كانت مضمونة فاق الاكثر وقيل فيها بالاجواز وليس بذلك
 الجهد في شرط ثبوت الدين واستيفاء في القيمة قبل اقراره ام لا فمقتضى العادة ان كان قبل بيعك هذا
 العبد انما قد نعت هذه الثوب به فقال المشتري اشتريته رهنه فلا وحكي الاول على الاكثر ومن اعانه
 او حوطه ولو رهنه على مال ثم استدان ما لا اخر فمعه رهنه عليها فتح وكيفية شرط انفسه ثم التجدد
 بل ينفذ بعد جديده وكذا لو رهن على المال الواحد هذا آخرها على ما جاز ان كان فيه الاول بقول الدين
 الثاني في بيان الرهن وبشرطه في حال العقل بالبيع والشراء وجوز ان يرفع الميراث عنه في الثمرات

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

والشعر

[illegible]

اوسبقه قولان ظاهر الاصول الاول والقول الثاني على عن الائمة اخرج المني وهو للماء الذي يتكون
 من البول من الموضع المتعار ولا فرق بين ان يكون المروج في فم او بقطة او في غير ذلك من الدليلان الاول
 والثاني والسن وهو في الذكر كبلوغ خمس عشرة سنة على الاظهر للاشهر وفي رواية ضعيفة السند غير
 معروفة قال ابن من ثلث عشرة الى اربع عشرة سنة وفي جملة من القبة ثمان عشرة سنة الا ان كان له
 شدة عملة القبة وادخلها بالاضيق ما في رواية اخرى من حصول الادراك بلوغ عشرة واثني عشرة
 وارادة في الطلاق والوحيته فانها غير صحيحة في تحقق البلوغ به ولا ظاهرة لاحتمال اعادة رفع الحجر عنه والاسرار المذكورة
 خاصة كاذبة البهجة ومع ذلك معاوضة باقوى منها في الطلاق وقال ابن تيمية بلوغ نسيم سنين بلانها
 رواه على الصحيح الاثر فصح ويثبت التسع والخمسة عشر حالها ولا يكفي الطعن فيها لانه في الرشد
 وهو ان يكون مصلح للمالك بحيث تكون له نفعانية تقتضي اصلاحه وتتمتع عن افعاله ومروءة في غير الجوه
 الالفة باضال العقل لا مطلق الاصلاح وقال آخرون والعدل في الرشد مردود واختلف بين الاصحاب الا
 ان آخريه اظهر وفاق الاثر على القول باعتبارهما فاما اعتبارا بالادراك فلو كان عدولا فلا عطف للمال نعم
 فسق لم يحجر عليه ولا اؤدع عدم الوفاة بلوغه والرشدا واحدهما استتم الحجر عليه ولو طعن في
 السن وبلغ خمسة وعشرين سنة فصله اجماعا ولو لم يرض الصبي باختياره بالما يجمع بين التفرقة والاعمال

519

الغدير

مقدم

100

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

[illegible]

لم يفسد اسم بغير تصرف فانه الملك من تخلط وغيره والمال بالايجاب مألا كالأذن للمجانبة للموجبة
للاقصاص وان كان نفعه وكانت وان اوجب الشفقة على الامع ويقبل في احد بها دون الاخر
كالأذن بالشفقة على وجر بمؤخذ بالمال دون القطع عليه فمن الاتفاق على المقر ليس مال القراد يبت
المال وقال والمملوك ولوان شي منوع عن جميع التصرفات المالية وغيره ولا يبيع شي منها الا بإذن للمولى
ويستثنى منها الطلاق اذا كان زوجته غير للمولى فان ذلك اليه دون مولاها على الاثر للقوى طما ي
ومن الذين استثنوا الضمان اليه والا عز يستثنى واضح والرخص منوع عن الوصية بما زار عن الثالث
اي ثالث تركته اتفاقا طما ي فكتب الوصية في الكلام والترجات المعجزة لغير المعلقة على الوفاة
كالوصية في الوقت والصدقة والمجانبة في البيع او الامانة او كذلك فيمنع عن الاراء عن الثالث كالوصية
على الخلاف الا انه يحت منع فحق وقفت على اجتناب الورثة ولا يقع فاس من اصل بلا اختلاف
ولاب والجد للأب وان علي بإيمان على العقير والمجنون بلا خلاف فيه ولا ي يضر وقررات احدا
مع فقد الاحراز والموافقة وعدم التماثل اوسبق تعرف التمتع منها واما مع التعارف فمن تقدم للآخر
او المجدد او البطالان او جر للقول او سطها الوسط فان فقد خال لوصي احدهما فان فقد الوصي فان الم
الشرعي لا يختلف فيها ولا في الترتيب بين الاولاد فان فقدوا فان المجنون حسبه ثم الولاية في ما استغني
الذي لم يسبق له رشد كذلك الأب والجد لله اقر مروفاة لجميع خلاف لله فان الم والمز الزبل
نظر فمن الولاية عليه وهم ان سبق رشد وارتفع عنه الخبر ثم فقد الشفقة لشبهه الاجماع ان ثم والا
فمن الوصي فمن كتاب الضمان وهو يطلق على عنيين احدهما اخص من الاخر والاعم
عنا ثم قد يسبق لغيره بنفس او مال والاول لغيره وان في الحالة ان كان من فقد مال
والا فان المال بالنقص الاخص وكذا الاعم ان تلي شبهه الاول ضمان المال وهو المردوم حيث
يطلق بلا قيود بمختلف الاخرين فلا يطلق عليه الا بإحد العنيين ويشترط في الضمان التكليف
بالبيع وطال العقل فلا يبيع من العبي ط ومن المجنون كذلك الا اذا كان ادوار يا وقد من حاله
افاقته وجاز التصرف بغير الجمعة وقد كان عني عن ذكر الشرط لبن لله اجبت هذا الشرط
فلا يبيع من السفيه ولا المخلوك بدون اذن السيد على الاقر ويصح مع الاذن بلا خلاف
وفي الزم المال كذلك في بيع به بعد او بغيره او بمال المولى ط اقوال واشكال الا ان يكون

البحرانية للوجبة
ويعتبره الراسم والفتح البحراني

711

من المصنف
 في بيان ما
 من المصنف
 في بيان ما
 من المصنف
 في بيان ما

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

منك سيرة فتبين ما اشكال خبر ولا زعم كل من الاحتالات مع شرط ولا بد في الزعم من معنى المعقول
كذلك فاقا لا خلاف في خبر وعلم الخار في كل الرضا كالتعقيل ام لا بد من وقوعه في القول او قولها
ولا عوج بالمعقول عند اي رضاه فلا يشترط وعلم المعقول عند الضمان فانكر ولم يرض به لم يعلم الضمان
على الوجه الاخر ولا بد من العلم بالمعقول عند المعقول لم يعلم على الوجه الاخر في قول في الضمان مع حاله ما لم يوجد
اي الضمان ينقل المال المعقول من ذمة المعقول عند ذمة الضامن وبما ان ذمة المعقول عند غيره ما عدا
خلاف العامة فقلوا قاطبة نعم ذمة اخرى وغير ذلك المعقول لرب من مطالبته بما شاء في غير ذمة ضامه
الذو كان بعض اشياء على صاحب او يبيع الاصيل ضامه بما يضمنه بعينه وضمامن ضامته وهكذا
والتي يسئل ببيع كل ضامن مع الذن بما اذا علمه معقوله لا لاصل في الثاني وفي الاول يسقط الضمان
وبعد الحق كما كان نعم يترب عليه احكامه كظهور احكام الاصيل الذي صار ضامنا للمرجع للمعقول له
في فسخ ضامته والرجوع الى المعقول عند الذي صار ضامنا عند ذلك ببيع وحده الضامن وقدر المعقول عند
والعكس مع الافتراض اما بد ونه مال واحد في بيع الاصل خاصة وبشرط فقهه في الضامن الملائمة بان
يكون ما كان له في المعقول فاشارة من المشتريات في ذمة الذن او علم المعقول له او عسان حين الضمان
وبما ان شرط معقوله في الزعم دون الضمان وعليه ظن ببيع ما عساه حتى نعم بان عساه كان المعقول له غير اي
البيع والرجوع الى المعقول عند ذمة الاصل بالبعد ومطالبة الضامن في هذا الخبر على القول في طر الاخر في انما
غير الملائمة في الابتداء دون الاستيفاء فلو تجد احكام هذه الضمان لم يكن له في البيع الا ببيع جديد
احكام فكذا نغذر الاستيفاء عند بوجدها والضمان للموكل الذي المال جاز لم يبرح ما كان او بالسؤال
وبما جاز الكسب والضمان للموكل الذي المال جاز لم يبرح ما كان او بالسؤال
من القدر خلافا لغيره وكذا يجوز في ما في الصور الغير المفروضة في الممنوع ومن كان الضمان للموكل الذي المال
مع ذمة الاصل او اخلافا لها بالزيادة والنقصان بسؤال المعقول عند كان او بغيرها فهذا مستحاضات
الموكل الذي للموكل بالسؤال او التبرع فهذا ثاب ويمكن ان يكون في الممنوع عند ما ذكرنا في صورة تبين الصلة
الان الظاهر من ذكر الغيرين في ذمة الضامن انما هي في ذمة الضامن في ذمة الضامن في ذمة الضامن
عند ما اذا علم ان الضامن يسأل وان لم يرد به فانه بلا خلاف ولا يجب على المعقول عند ان يرد الى الضامن
اكثر مما وقع له المعقول له ولو وجهه اي الضامن المعقول له او بغيره من المعقول لم يرد على وجه الضامن على ذلك
عند يرضى ولو كان الضامن باذنه وكذا لم يرد على وجه المعقول له عند ما اذا علم ان الضامن بالمعقول فلا يرجع

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

على المعقول عند ما اذا علم ان الضامن باذنه ولو ضمن ما عليه حتى وان لم يعلم كونه ومقدار حال الضمان على
الاظهر الاثر في الفينة الاجماع خلافا للشيخ وفيه فاختاروا المنع بهذا المكن العلم به بعد ذلك كقول الملق
واما لو لم يكن كضمانه شيئا مما في ذمة قوله واحد وعلى الخار مثبت عليه اي على الضامن ما تقوم به
انه كان لازما للمعقول عند ذمة الضمان لا ما يتجدد او يوجد في ذمة او صاحب ولا ما يقر المعقول
عند او يكتف عليه المعقول له بربا اليقين من المعقول عند القسم الشا في الحالة وهي شرع
والاجماع لتقبل من ذمة الى ذمة اخرى مشغولة بمثل جنسها وصفا فذا هو القدر المتفق عليه منها والافاق
الاثر جواز في البرئ وفي السيرة الاجماع لا بد في كون الضمان اشبه كان الحال عليه بقبوله لها ضامنا
لدى الحال في الحيل ولذا في الاجماع بهذه السيرة عن اصل الموالة فتلقها احكامها وفي شرط تعامل
للمالين والامرين قولان اجماعا لعدم بشرط صحة كون المال معلوما عند الحيل ان كانت الموالة
احتمالا وان كانت مستيقنا اقل المعقول مع الجمالة وثابتا في ذمة وان لم يرد في ذمة فلا يجوز الموالة
من البرئ بل هي وكالات اما في اقرار من ان كانت على برئ او في استيفاء ان كانت على غيره
ولا فرق بين ان يكون قبض او رضى الشئ في الحيل والحمال والحمال عليه في الاثر وربما
بعض وهو الحلي بل الشئ في الحيل والحمال دون الحمال عليه وهو الحق الا في الموالة
على البرئ ان جازنا في ضامته فقلنا وكذا لو كان للمالان مختلفين وكان الفرض يستيفاء بل في
الحمال فوجها اعتبار رضاه اذ لا بد من ذلك عبرة المعاملة والمعاونة فلا بد من رضا المتعاقدين
ولو رضى الحمال باخذ جنس ما على الحمال عليه زال المحذور قيل وعلى تقدير اعتبار رضاه ليس على قدر ضامته
وما قيل في كونه متقدما على العقد وشا فاعنه ومقارنا ولا يجب قبول الموالة لو كان على طر
ملاذبه فيضاهي قبول الموالة لزم ولا يرجع في الحال على الحيل للمال الحمال به ولم يرد في الحال عليه
بعد ان لا ما وجب البرائة في ولا فرق فيه بين اخذ الحمال شيئا من المال ام لا على الاثر الا في
ويشترط طائفة اي الحمال عليه وقت الموالة علم الحمال بالاعتداء بخلاف بيننا ولو احتيل ورضى طائفة
ملائمة ثم بان فقره عند الموالة رجوع على الحيل فيسحق العقد انشء والعبرة ببيان او احسان عند
وقت الموالة فلو كان طائفة ثم تجدد الاعتداء فلا رجوع ولو انكس فمجدد له الب رجع الا في رقل
ان يرجع الحمال فمجرد الرجوع في وجهان اجماعا لا بالاستصحاب ولو انكس فمجدد له الب رجع الا في رقل

هذا هو الحق في كل شيء
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

أو مثبات

منها انك لا تملك من شئ الا انما انظر الى ما هو من حق الشركة فانه لا يقدّر شيئا حتى لا يباخر في علمه
بالفرد وتشاركه في التناول الا انما الجرح ما دامت العين باقية ومع ذلك ليس بالباقة من جهة الشركة وانما
تشاركه العنان وتلك الاموال في القدر فالجرح فيها سواء ولو تفاوت في الخارج كذلك اي بقاوتها بحسب
تفاوت المالكين فلا يرد منه ربحا لزيد منها وذلك الخلل ان يوزع على الشراكين بالنسبة الى المال بينهما فسادا ومع
التفاوت في النسبة مع التفاوت ولا فرق في المتعاقبين بين ذلك وبما في العمل وتفاوتها في كل وقت
فيستويان في الربح والخسارة في الاول ويختلفان فيها بنسبة اختلاف المالين في الثاني ومنه فكل ذلك ان
عليها اتفاقا ولو شرط احداهما زيادة في الربح عما يستحقه بنسبة ما لا فلا يشترط الا ان الشرط لا يرد في
الغنية الا ان يقابل الاثر القول بان يرد في الربح على الاثر وهو معارض بما هو منصوص عليه في عدم
بالوفاء وعلى المخار فكل شخص البطلان ان لم يرد في الربح فيكون في النقص الا ان يرد في الثاني وفي الثاني فلا
لغة العيان وجماعة فان خلا لك فالربح تابع للمال وان خالف الشرط يكون لكل منهما اربعة حصة مضمومة بالمال
في مالهما ان اشتراك في العدة وتوزيعه وانما لو كان العامل احدهما بشرط ان الزيادة في الربح لا خلاف في ذلك
في العدة لو كان لعاجب الزيادة زيادة على حكمه جماعة ولكن الاول بالقرائن في اعتبار العدة من الجانبين
في الشركة مع الاشتراك ليس لاحد الشركاء النقص والمشاركة الا مع اذن الباقيين وهذا الحكم جار
في مطلق الشركة حتى بالمعنى الاول وسواء كان سببها المزيج او غيره باختيارها كانت ام بدونها لان الاذن
في النقص انما يرد على الشركة بغير اشتراك في النقص وانما يقتصر الماذون من النقص على ما يتناول الاذن فلا
يجوز له التعدي ويضمن منه ولو كان الاذن له من النقص في التمايز لم يمتدح في مجموع فاقترع منه في النقص
كل ما يفرح من انواع التجار وما فيه مصلحة الشركة من البيع والشراء والحوادث وما في رده وتوزيعه وما
حيث يقتضيها المصلحة وبعض الممنوع واقتباس الممنوع والمخالفة والاحتيايل والرد بالعيب وتكون ذلك كما في
الوكل المطلق ولا يجوز الا اراض شيئا من المال لا مع المصلحة ولا الحماة والبيع ولا المضاربة على ان ذلك من
قواعب التجار فلا يفتاؤه الا طلاق ولو شرط من النقص الاجتماع اي اجتماع الاذن او غيره مع
الماذون في النقص لزم الشرط اقتصارا على مورد الاذن وهو ان الشركة بالمعنى الاول جائزة وكذا الشركة
بالمعنى الثاني المتمايز من الاول مع اشتراكه في الاصل بنقصه الاذن في النقص فكل من فيها
بمعيهها او مطالبة القسمة وللنقص من النقص الماذون فيه بالكلية ولو بالجملة وليس لاحد الشركاء الاطلاع

بالشرط

من

عن القسمة عند المطالبة اي مطالبة يخرج اياه من حجب عليه ومع اقتناعه على الم اجاره عليها الا ان تقتض
القسمة من اهل الشركة عليها فلا يخرج عليها المتعاقبين معكم الا اذا حصل للطالب من غير حصة القسمة او كان
ضرب اقوى ويقع مع التفتت ويثبت بالقرائن المانع من الجبر انما القسمة على الاول لا على الثانية فحصة
تستدعي الرضى من الطرفين وليس في حصة تراعى وما في حصة جارية ويحقق الرضى في النقص
القيمة على الاقوى ولا يلزم احد الشركاء اقامه راس المال وانما ضربه بل المطالبة بالقسمة قبل
مطعم كلهم الاخر منه لا ولا ضمان على احد الشركاء حيث يتلف المال المشترك ما لم يكن التلف بتعدي
وهو ضل لا يجوز ضل في المال او تعويظ او التقصير في حفظه وما يمت به صلاحه والقول في التلف قوله مع
بغيره ولو ادعى شرا في شئ لنفسه او لها حلف وقيل بمعية ولا يقع بوجبة قولا اي لا يلزم الاجل فيها بل
لكل منها فسخها قبل الاجل وانما غاية الفسخ قبل اجلها عدم جواز نقرها بعد الاجل وظاهره بقاء
الشركة بمعية جواز النقص بالاذن الى المدة المقررة لانها فاسدة كما هو في العيان وهو من حيث
يظهر ان مرادهما من التمايز تحديد الاذن المدة خاصة والاطلاق ان مرادها من لزم الشركة الى
المدة فالتوجه فظاهر العيان من ف والشركة من اصلها وبطلان الاذن في النقص المستفاد
منها لما فات التمايز بهذا المعنى فقتضت جرائع لان الاذن منها في النقص من غير اشتراك
الزوم وتوزيعها فحقها صحة الشرط وحيث في ف المبنى عليه وتبطل الشركة بالمعنى الثاني بالبرهان
وكذا بالجنون والمخالفات او سغيره وبكره مشاركة الآخر في الكافر وطم وانما هو ان يدفع اليه
لا يشترط صاحب المال خاصة واذا ادعى دفع المال اليه ووليعت كتاب المضاربة
وهو ان يبيع الانسان الى غيره ما لا يغير ما ليعمل فيه بمحضه معبوض من ربحه من نصف او ثلث او
او غيرها بحسب ما يشترطه ولو اشترط جعده لثالث فهو مضاربة ولو انكس ففرض وعلا يشترط ان
لم يشترط شيئا وكان العمل مما لا يجرى في العرف والعادة فاليوم كذا للمالك وللعاقل اذ في المثل وكذا
فوجد المقد بغير بعض شرطه وكذا جماعة فيجوز لكل منها الاجتماع وشبهه العقد سواء
كان المال ناصفا متفردا او اموالين او مشفقا بالعدد من ثمان كان القاسم العالم لم
يظهر مبرح فلا شيء له وان كان المالك ضمن للعاقل اجرة المثل الى ذلك الوقت ويجوز
صفيقا لعدم ولو ظهر ربح في الفاعل فهو على الشرط قبل ومن لوازم جوازها وتوزيعها
بكل لفظا يدل عليه وفي اشتراط وفرض قبوله لفظيا او جوازها باللفظ ايضا فلو ان قرضه
فيما التذكرة ويظهر منها عدم خلاف بيننا فيه ولا في جواز الاكتفاء في طرفه ان يجامع القول

فان كان الشرط في النقص في الشركة فانه لا يمتدح في مجموع فاقترع منه في النقص
كل ما يفرح من انواع التجار وما فيه مصلحة الشركة من البيع والشراء والحوادث وما في رده وتوزيعه وما
حيث يقتضيها المصلحة وبعض الممنوع واقتباس الممنوع والمخالفة والاحتيايل والرد بالعيب وتكون ذلك كما في
الوكل المطلق ولا يجوز الا اراض شيئا من المال لا مع المصلحة ولا الحماة والبيع ولا المضاربة على ان ذلك من
قواعب التجار فلا يفتاؤه الا طلاق ولو شرط من النقص الاجتماع اي اجتماع الاذن او غيره مع
الماذون في النقص لزم الشرط اقتصارا على مورد الاذن وهو ان الشركة بالمعنى الاول جائزة وكذا الشركة
بالمعنى الثاني المتمايز من الاول مع اشتراكه في الاصل بنقصه الاذن في النقص فكل من فيها
بمعيهها او مطالبة القسمة وللنقص من النقص الماذون فيه بالكلية ولو بالجملة وليس لاحد الشركاء الاطلاع

ثانيهما

كل لفظ فان تم اجماعا والا فالاولى خلا فيها امتعاضا فيما خالف الماثل الدال على ان الترجيح
 للمال والمعامل اجرة المثل المنطبق مع بيع تلك المضاد بتاريخه والمختلفة اخرى على
 التيقن ولعلنا اذا اعتبر فيها التواصل بين الامجابين والتجيين وعدم التعليل على
 شرط او صفة ولا يلزم فيها اشتراط الامل اما بمعنى انه لا يجب ان يشترط فيها ائتمار
 بل يجوز مطلقا عندا ومعنى ان الامل اذا اشترط فيها فهو غير لازم بل يجوز لكل منهما
 او مجرد فيه كافي اصله وكلا المعنيين صحيحان وفي التعيين بعدم القيد حيث يرد من العينة
 فاليها اشار الى ثبوت الصفة والوجودية انه يثبت الشيء من التصرف بعد الامل الا باذن جلي
 وكذا لو ابل بعض التصرفات كالبيع والشراء خاصة او نعا خاصا من التجارة ولا كل
 اشتراط في بعضها الى ابل او صفة فانه باطل فيجب لها ان يصح على الاشهر الا في وجوب
 على العامل ان يقتصر في التجارة على ما يعين له المالك من التصرف بحسب نوعها ومكانها
 ومن يشترط منه او يبيع عليه او يقرضه ولو اطلق له الاذن تصرف في الاستعانة والاد
 سبب ما كيف يشاء ومن وجه التصرفات ولو بقيت نقد البلد وعلى المثل بشرط الصلح
 وفاقا لجماعة او التصريح بها ان لم يقتض الاذن بذلك سقاهة والا فيفسد اصل
 المضاربة ويتولى ما عتيد له المالك له بنفسه من عرض القاش ونشره وعليه وان
 وبعده وقضى منه وابدأ غير الصلح وقبح ذلك ولا اجرة له على مثل هذا لان
 ولو استأجر عليها وما صيرت المعادة باستيجارة عليه كالدالة عليه واخذ الكيل والوزن
 ونقل الاضطرار في لم يجر عادة التجارة بما شترتهم لها بانفسهم بحسب حال تلك
 التجارة من دابة التاجر ما لم لا يستجمر عليه ولو عمل بنفسه لم ينقص اجرة بحسب ما
 يقتضيه الخلاف كلامهم لكن لو فصلت العمل الاجرة كما ياخذ غيره او اقل وقلنا يجوز ان
 يستأجر لو كمل في الاستيجار لنفسه لم يبعد القول باستحقاقه الاجرة سيما في الاقل
 للملازمة ويشترط في صحتها كون الربح مشتركا بينهما والوضعية على المال اجماعا متروضا
 ولا تدر لو اضمن المخرج حدها كان مضاعفا او قرضا كما معنى لكن ذلك اذا لم يكن الربح

في التجارة

وشرائه

بمضرة

بصيغة المضاربة والا فمقتضاها عدمها وان لم يكن الربح طولا لك والمعامل اجرة المثل حيث تقاد
 له عرفا وكذا على الاول في صريح البضاعة لكن الاجرة للعامل معلومة وعليه في الصورت ان يثبت الربح للمعامل
 وطالك راس المال اتفاقا وشيئت للعامل على شرطه المالك من الربح من النصف او الثلث او
 نحوهما لم يستغفر عنه الا منعه الاقوى وقيل للعامل اجرة المثل والربح كله للمالك والقابل للشرح
 وجماعة ومحمد بن شعيب بن اجتهادات في مقابل النص في سبعة وجوز ان يتفق العامل في الشراء الذي
 يعمل فيه للتخارج من اصل المال كمال النفقة المحتاج اليها في من مأكول او طبوس وشرب وركوب
 وآلات ذلك كالقرية والجواليق ونحوها واجرة المسكن ونحو ذلك على الاثر الا انه وعن قتادة
 وقيل بل الايد عن نفقة المحر خاصة وهو احوط واحوط منه عدم الاتفاق مع كونه قول كونه وثقلته
 يجوز الاتفاق وجب عليه ان يراعي فيها ما يليق به عادة مقتضاها ان اسره وجب عليه وان اقتصر
 بحسب له اذا عاين السرفا بين من عاينها ولو من الزاد وجب رده الى التجار او تركه الى من
 ان كان ممن يعود اليه قبل وفاءه ان القول يجوز الاتفاق بخصوص بما اذ لم بشرط عدمه ولو بشرط
 لازم ولو اذن بعده فهو تبرع ولو بشرط فهو توكيد الا ان يزيد بشرط على ماله اتفاقا ويشترط
 للما يتحمل الشرط بخلاف ما ثبت باصل الشرح ولا يبعد في ثبوت حصول الربح بل يتفق ولون الاصل لاطلاق
 الفتوى والنص ومقتضاها الاتفاق من الاصل ولو مع حصول الربح ولكن ذكر جماعة اتفاقا منه
 دون الاصل وعليه فليقتصر حصته العامل ومؤنة الممن من الشراء وكذا المالك القلم يستغل فيها
 بل يخاف على كذا اسغرم بوزن فيه وان استحق المنة والمرد بالسر العرف لا ان يرضى من
 الاصل وان نقد شرائط الفقر الا ان يخرج عن اسم المرفوف العرف او يزيد عما يحتاج التجارة اليه
 فينتفى من ان ان يصدق الوصف وتكون لنفسه او لغيره غير هذا المال فالوجه التقييد وقيل
 انه لا نفقة على مال المضاربة وهو احوط وعلى الاول قبل هو على نسبة المالكين لو العاينين فيزوجه ان
 ولما كان المقصود من عقد المضاربة ان يكون ربح المال بينهما وجب ان لا يشترى العامل الا بعيان
 المال وعليه فلو اشترى من الذمة وقع الشراء والربح له وباطنا ان يدين ذمته او اطلق
 ولم يدين ذمته والمالك ان يدين ذمته لقطاعه اذ ذمته باقيا ولا حقا ولا ابطالا لاضافة الربح
 حكم بعض هذه الصور كمال اشتراكه في وجهه من الربح الكبير ولو اذن المالك في الشراء وضمنه فاقب

العامل

بما يستعقد من تعلق هذه الفرض بغيره ووجوب الرد عليه وان العامل بغير مال المضاربة اما على ملكه
 المبيع مالا المضاربة ان ادعى الفرض من ماله او فاقا لما جازي قيل وفيما قال اعز ولو امره بالسفر الى جهة معينة
 ففقد غير مضمون مع التلف ان كان الربح بينهما على حسب ما شرط من نصف او ثلث او غيرهما ولا
 لوامرهما ببقاء شيء معين ففقد المخرجه مضمون مع التلف ولو ربح كان بينهما ولا اشكال من الحكم الاول فيشكل
 في الثاني للحال في الاصول لكنهما عطفته بالاجابة الظاهر والقصود من رد ذلك ما في العبارتين وتبعه عنه
 المخرجه من انواع التعريفات التي نهي عنها المالك بالاضافة الى الحكم الاول قطعاً ولا بالاضافة الى الثاني
 بل تقتضي الاجازة والربح كله للمالك وليس للعامل شيء وتبطل مع عدمها اقصاؤه فيما خالف الاول
 على مورد النص وعبرت كل واحد منهما بتبطل المضاربة وكذا بكل ما يجب المزوج من امانة التعريف كالجنون
 والالاخاء والجر عليه لغيره ثم ان كان الميث للمالك تاماً لا يربح فيه اخذه الوارث وان حصل فيه ربح اقتسما
 بالشرط وقدم حصته العامل على جميع الغناء وان كان المال عرضاً للعامل يبيع مع رجا الربح لكن مع اذن
 الوارث او وليه لا يطعم وان قبله واما مع عدم الرضا فلا بد من اذن الوارث والارث لا يبيع بالانقضاء ان
 شاء مع عدم اذن العامل فان كان للمالك ناضاً ولا يربح اخذه للمالك وان كان في ربح دفع المخرجه من ماله
 منه ولو كان هناك منافع واشتدح له يبيع فان اذن المالك الوارث جاز ولا نصف الحاكم اثنان يبيعان
 فلهما في ربح دفع حصته الوارث اليه والاسلم العن المالك وحيث حكم ببطلان المضاربة بالموت واريده
 تجديد مع وارش احدى الشرطتين ان نية ما يشترط في الاول ويشترط في الثاني ان يكون حين
 فلا يجوز بناءاً على انية واما في ربحهم اجمع وعليه فلا يفسخ بالعروض ولا الفسوس ولا غيرهما حتى تنقضي
 الاقوى ولو قوم للمالك عرفاً وشرط للعامل حصته من الربح فسد المضاربة لفقد شرطها وكان الربح للمالك
 وللعامل الاجرة كل من كل مضاربة فاسدة ويشترط فيها ان يكون معلوم القدر وفي قول بالجواز معها
 شتر من المرتفعة وهو حق واضعف منه الاتفاق بالجواز وان تكاد تترك عن الشيء وقواه ولو
 اخلفا فقدر ربح المالك فسد المضاربة والعامل النقصان والمالك الزيادة ولا يثبت له ما يقول قول العامل مع
 عيبه ان لم يجمع الاختلاف الى الاختلاف في مقدار الربح الماصي والا فاقول فيه قول المالك لتبعية المالك للمالك
 الا ما اقر به العامل في ذلك العامل بغيره من الربح مخير وطريق وان لم ينقص على الشيء بان الاحكام على كل
 في عينها خلاف وللعمامة فيما قال في مذهبنا ليس للمالك على قرار لان الربح فانية لربح المالك فلا بد للقرار
 من انقضاء المال اجمع او بقدر ربح المالك مع الفسخ او العتمة او لا معها على قول وبدون غير ذلك والحق

وكذا المال

على الاثر الا في خلافه
 من ربح مال المضاربة
 ما لم يكن معلوم القدر
 لم يثبت بها

من تلفين

من تلف او ضرر والفرق في ذلك بين كون الربح والخسران في مرة واحدة او في مرتين
 صفة ام اشقين ومن سفر او سفر غرات ولا خسران على العامل حيث يقع الا ان يكون عن تلف
 منه في المال او تلف في غيره فلو ادعى العامل معقول فمدعى التلف معكم باخر ظاهر كان كالحق او كالحق
 احدهما كما بينه ام لا لا يميز بينهما في ذلك ولا في قبول قوله في دعوى عدم التعريط والحق في ربح المال كل مرة
 ولا يقبل قوله في الرد في رد المال الا بينة على الاثبات الا في قول الشرح في قبول قوله وان المالك في
 حق ولو ارشده على العامل باخر ظاهر في ربحه حتى يفتي بغيره العامل من الربح وسعر العبد في اداء ما في حقه للمالك بالنص
 والاجازة واعلاهما يشعل صوت بغيره العامل واعلان وظهور الربح حال الشراء وعقبيه ووربا فقل بين
 الصور بوجوه تحججه لا تعارض النص وسورده صوت جمل العامل بان العبد له عليه فلو علم باقوية حال
 الشراء وجب القطع بفساد البيع وبطلان ثمنه فانه لم يقصد القراض الا ان يازن المالك فيه فلا يفسد
 لكن هذا التفصيل غير ظاهر من الفتاوى والاجماع المتكفي ومتى فسخ المالك للمضاربة قبل العمل او بعده لم يكن
 للمالك ان ياحصل فيه ربح ام لا صح وكان للعامل اجرة ذلك الوقت الذي وقع فيه الفسخ ان لم يكن في ربح
 ولا في حقه منه هذا اذا وقع الفسخ بعد العمل واما اذا وقع قبله فليس للعامل فيه شيء وبما يستشكل في الحكم
 بالاجرة على تقدير عدم ظهور الربح ولعله في محله ان لم ينعقد الا في خلافه ومتى فسخ العامل او اهما ما كان
 فلهما ربح اخذ الحصة واللا للاجرة له ولو عمل خلا فالاته لكونه فاقتهما لمعه ولا وجه لسمانه ان قلنا ينبغي الا
 في المصلحة ان بقية ولو تضمن صاحب المال العامل باي جعلنا منها مال المضاربة متى تلفت انقضت
 وصار الربح لداي العامل المعتبرة واطلاقها كما لم يكن يشمل صورته ففسد بها القرض او المضاربة ولا يطا
 المضارب بغيره الراوي هو العامل جازية اشترت بمال القراض اذ لم يكن اذن له في وطبها وكذا لو كان
 المالك اذن له في مطلقا على الشراء لاحقا مع ظهور الربح على الاثر ان حط وان كان الغول الجازي في
 الصبي الثانية لعل في وقها في وطبها بالاذن السابق رواية بالجواز في مع فقهاء سائر دولته متروكة
 محجوزة لتضمنها اجازة الوارث واذن للمالك فشرائها ولو كان معه وهو ممن تحبذ الوط ولا دلالة للعام
 على الخاص بالبدية مع عدم فتوى احدى عد الشرح في ذلك ولم يوافق احد من بعده بل ومن قبله ولا وكان اذن
 للمالك في مطلقا على الشراء او لاحقا مع ظهور الربح على الاثر ان حط وان كان الغول الجازي في
 بعد الشراء مع عدم ظهور الربح اسلاً وحكمها الجواز عند حاطه مطم ويغير القطع به مع القطع بالعدم وكل
 مع عدم القطع به واحتمال ظهوره ان قلنا بالبيع من ماله وان كان اجازة له لعله لا يجوز له او ي
 ولا تنقض المضاربة بالدين حتى يقبض بلا خلاف وفي ذكره الاجماع ومنه ما لو اذن للعامل في ربحه

فله

من الأخرى فتصوره بالتقدير ولعل الأقرى ثم انهما يربطان بشرط سقوطه بلا خلاف وكذا انما
 من القاصب الغصب محض ظاهرا من العين والمنفعة مع التلف ثم ولولم يكن عارضة مضمونة وكذا لو كان جابها
 لكن استقر الفناء منها في الغصب صبب الا اذا كانت عارضة مضمونة فبعض العين خاصته
 وتمام من المتقارن الزام انما يشاء بالعين المتلف وما استوفاه من المنفعة فان الزم المستعير
 ان يرجع عوض العيب باخره مع جبره بالغصب لا مع علمه لاستقرار الفناء عليه في غير ذلك الرجوع
 باخره وان الزم القاصب لم يرجع على المستعير الا مع علمه ولو كان العين مضمونة ف يرجع عليه فيها
 في العين والمنفعة في الاول وفي العين خاصته في الثاني وكما يرجع الاستفاد به مع بقائه كالعقد
 والنياب والاداب والاشية والامتنع والصغر والجلد وكذا ذلك يرجع عارضة دون غيره مما لا
 يتم الاستفاد به الا بالتمام حينئذ كالطعم والاشية فانه لا يجوز اعادة ثوبها وكذا لا يجوز الاستفاد
 به كشيء لا يفسد عارضة كالأثاث والذهب والفضة للاصل والذهب فيها وكذا كالعيب الذي اذا استعير
 للذهب والطرب والجواري للاستفاد ويستثنى من مورد المنع حيث ثبت المستعير بالسنة والكسبي
 الشاة المعادة للاستفاد لبنها وقد اجتمعوا عليه ثم منهم من جمل على الجميع عليه ومنهم من عدلهم الى
 غيره من الانعام والغير الذين من الصوف والشعر والاول اظهر ويجب ان يقتصر
 المستعير في الاستفاد على ما يوزن لزمه فلو عين له جمل لم يجاوز ولو الى الماوي
 والافقية على الاحوط مع العلم الاقوى في الماوي دون الدابة الا اذا علم ارادة الخصومة
 من تعيين الدابة فيقول المنع عن تجاوز الدابة الى الماوي المساوي ايضاً كالمواضع من غير العين
 مع حيث يتعين المتعلق فتعدي الى غيره ضمن العين ولزمه الاجرة لمجوع ما فعل من غير
 ان يسقط منه شيء مما قابل المادون على الاصح الا ان يكون المادون فيه داخل في ضمن المادون
 عنه كالمادون له فيتحمل الدابة عرقا فتجاوزته او في غيره بنفس فانه في غير متوجها سقطا فله المادون
 منه ولو اختلف في التبع او التفریط فالقول قول المستعير مع غيره على الاقرب ولو اختلف في الرقة
 فادعاه المستعير فالقول قول المير بلا خلاف فيما علم ومعنى عدم قبول قول المستعير فيه
 الحكم بضم المثل او القيمة حيث يتبعه والعين لا الحكم بها مع عدم ايداعه الجبس وانما لو
 اختلفا في القيمة بعد اتفاقا على التلف بالتفریط ففي تقديم قول المستعير والمير قولان ولكن
 اشبه بتقديم قول المستعير القادم مع يمينه ولو استعار للاستفاد من غير المستعار من
 غير اذن المالك بالرهن انتزع المالك العين ورجع المير من المالك على الرهن
 حيث اخذت منه العين بل مطلقت العدم الاستيفاء بما
 لما اكبر الرجوع فيه متى شاء كتاب الاجا سعة وفي
 الاجرة

مع العلم
 ان المستعير
 لا يضمن
 له ما يضره
 من غير
 التلف
 الا اذا
 علم
 ارادة
 الخصومة
 من
 تعيين
 الدابة
 فيقول
 المنع
 عن
 تجاوز
 الدابة
 الى
 الماوي
 المساوي
 ايضاً
 كالمواضع
 من
 غير
 العين
 مع
 حيث
 يتعين
 المتعلق
 فتعدي
 الى
 غيره
 ضمن
 العين
 ولزمه
 الاجرة
 لمجوع
 ما
 فعل
 من
 غير
 ان
 يسقط
 منه
 شيء
 مما
 قابل
 المادون
 على
 الاصح
 الا
 ان
 يكون
 المادون
 فيه
 داخل
 في
 ضمن
 المادون
 عنه
 كالمادون
 له
 فيتحمل
 الدابة
 عرقا
 فتجاوزته
 او
 في
 غيره
 بنفس
 فانه
 في
 غير
 متوجها
 سقطا
 فله
 المادون
 منه
 ولو
 اختلف
 في
 التبع
 او
 التفریط
 فالقول
 قول
 المستعير
 مع
 غيره
 على
 الاقرب
 ولو
 اختلف
 في
 الرقة
 فادعاه
 المستعير
 فالقول
 قول
 المير
 بلا
 خلاف
 فيما
 علم
 ومعنى
 عدم
 قبول
 قول
 المستعير
 فيه
 الحكم
 بضم
 المثل
 او
 القيمة
 حيث
 يتبعه
 والعين
 لا
 الحكم
 بها
 مع
 عدم
 ايداعه
 الجبس
 وانما
 لو
 اختلفا
 في
 القيمة
 بعد
 اتفاقا
 على
 التلف
 بالتفریط
 ففي
 تقديم
 قول
 المستعير
 والمير
 قولان
 ولكن
 اشبه
 بتقديم
 قول
 المستعير
 القادم
 مع
 يمينه
 ولو
 استعار
 للاستفاد
 من
 غير
 المستعار
 من
 غير
 اذن
 المالك
 بالرهن
 انتزع
 المالك
 العين
 ورجع
 المير
 من
 المالك
 على
 الرهن
 حيث
 اخذت
 منه
 العين
 بل
 مطلقت
 العدم
 الاستيفاء
 بما
 لما
 اكبر
 الرجوع
 فيه
 متى
 شاء
 كتاب
 الاجا
 سعة
 وفي
 الاجرة

الاجرة وشرا فقلت منقذ معلومة بعض معلوم وقبل عقد ثمة ذلك ويشترط فيها بعد ايلت المتعاقدين ما
 يدل على الاجاب والقبول كجبرتك او الرتبك او تلكك فنفعتها مسته فيقول قلت او استأجرت
 ونحوهما وانما شرط العربة والمضوية ونحوهما من امور المتعاقدين اعتبارا في العقود اللازمة فكما نقر
 في البيع فانها كسائر العقود اللازمة من باب واحد حيث انعقدت بشرطها المعقبة تلزم من الطرفين
 المور والملتزم والمستأجر وينفخ بالتقابل وبكل من الأسباب المحققة له بما يات ولا تبطل البيع
 ولا باسنى ثم لشئى مع جمل بالمال الخيارات الفسخ والامضاء والاحوط احكام المشتري بالمال ولا
 فرق في العلم بعلوم البطلان به ان كونه من المستأجر او غيره وكذا لا تبطل بالبيع لانه تبطل الفسخ وهل
 تبطل الموت مطاوعا لم يمت المستأجر دون المور او قال الشئان ثم تبطل حكمه تبعها مما
 من القيد وقال المير في وجع منهم انهم لا تبطل لك وهو اسبق بالاصول والاشهر بين المتأخرين بل
 كاذن يكون آج هو الاقوى هذا اذا لم يشترط على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه والارطت بموته فلو
 واحد وتبطل ايضاً عند جمل الموت للمور حيث يكون العين المستأجرة موقوفة عليه وحسن بعده من البطلان
 فيجوز ذلك ويطلق موته قبلها فلو كان نائفا او اجرة لمصلحة البطلان لم تبطل بموته ولا بأس به وعلى
 اعادة ثمة حاسن الا ان المنفعة يبيعها بغير اجرة دون ما ليس لك ولو لم يجرى المنة ارج واجرة المنع
 جازية لم يجره من غير اذنه عندنا لا استيفاء المنفعة بوافقة الشريك ولكن لان العين المشتركة لا باقية
 ولو ايد ربح الامر طالما كانا من الشريكين ثم انما اذا كان المستأجر عالما بالمال ولا فسخ وقفا للغير
 والعين المستأجرة امانة لا يضمنها المستأجر ولا يفتقر منها الا بغير اذنه ولا يملك
 مير امان او كبر احرار او مملوكا ولا فرق في الحكمين بين التلف في المدة او بعد على الاقوى وفي جواز اشته
 الضمان حيث لم يثبت باصل العقد عدم قولان والثانية اشتهر الاول اظهر وشروطها الى الاجارة خمسة بل
 ستة احده ان يكون للمعاقدان طاعتين طائفة التعريف برفع الجملتها فلا تصح اجارة العين بطل وان كان يميز
 او اذن له الوط على الاقوى ولا يجوز له ان يبيع بدون اذن الوط ومن شرط لاطم وثانها ان
 تكون الاجرة معلومة قيدا او وزنا او حدة ان كان مما يعبر بها في البيع او ثمة ان لم يكن لك وقيل
 يلحق المشاهد مع ولو كان الاجرة مما يحال او يوزن والاول اشتهر واقرى وتلك الاجرة بنفس العقد
 لكن لا يجب تسليمها الا ببيع العين المستأجرة او العمل الى وقعت عليه الاجارة الا ان تكون هناك
 عادة تعقبي التعجيل فيجب كل ما يشترط وقاية التملك مع عدم وجوب التسليم بتبعيته الفاء لها
 مستحلا ومنفصلا ان وقع العقد على عينها وجب تسليم العين المستأجرة او العمل وجب الاجرة
 معجاة مع الاطلاق من العقد وعدم تعجيله فيه بتأجيلها او اشتراط التعجيل وقاية الشرط مع تقادم
 من نفس العقد والتالية لا تسقط المور على الفسخ مع الاخلال به وان قبل به ويصح تأجيلها

الاجرة وشرا فقلت منقذ معلومة بعض معلوم وقبل عقد ثمة ذلك ويشترط فيها بعد ايلت المتعاقدين ما
 يدل على الاجاب والقبول كجبرتك او الرتبك او تلكك فنفعتها مسته فيقول قلت او استأجرت
 ونحوهما وانما شرط العربة والمضوية ونحوهما من امور المتعاقدين اعتبارا في العقود اللازمة فكما نقر
 في البيع فانها كسائر العقود اللازمة من باب واحد حيث انعقدت بشرطها المعقبة تلزم من الطرفين
 المور والملتزم والمستأجر وينفخ بالتقابل وبكل من الأسباب المحققة له بما يات ولا تبطل البيع
 ولا باسنى ثم لشئى مع جمل بالمال الخيارات الفسخ والامضاء والاحوط احكام المشتري بالمال ولا
 فرق في العلم بعلوم البطلان به ان كونه من المستأجر او غيره وكذا لا تبطل بالبيع لانه تبطل الفسخ وهل
 تبطل الموت مطاوعا لم يمت المستأجر دون المور او قال الشئان ثم تبطل حكمه تبعها مما
 من القيد وقال المير في وجع منهم انهم لا تبطل لك وهو اسبق بالاصول والاشهر بين المتأخرين بل
 كاذن يكون آج هو الاقوى هذا اذا لم يشترط على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه والارطت بموته فلو
 واحد وتبطل ايضاً عند جمل الموت للمور حيث يكون العين المستأجرة موقوفة عليه وحسن بعده من البطلان
 فيجوز ذلك ويطلق موته قبلها فلو كان نائفا او اجرة لمصلحة البطلان لم تبطل بموته ولا بأس به وعلى
 اعادة ثمة حاسن الا ان المنفعة يبيعها بغير اجرة دون ما ليس لك ولو لم يجرى المنة ارج واجرة المنع
 جازية لم يجره من غير اذنه عندنا لا استيفاء المنفعة بوافقة الشريك ولكن لان العين المشتركة لا باقية
 ولو ايد ربح الامر طالما كانا من الشريكين ثم انما اذا كان المستأجر عالما بالمال ولا فسخ وقفا للغير
 والعين المستأجرة امانة لا يضمنها المستأجر ولا يفتقر منها الا بغير اذنه ولا يملك
 مير امان او كبر احرار او مملوكا ولا فرق في الحكمين بين التلف في المدة او بعد على الاقوى وفي جواز اشته
 الضمان حيث لم يثبت باصل العقد عدم قولان والثانية اشتهر الاول اظهر وشروطها الى الاجارة خمسة بل
 ستة احده ان يكون للمعاقدان طاعتين طائفة التعريف برفع الجملتها فلا تصح اجارة العين بطل وان كان يميز
 او اذن له الوط على الاقوى ولا يجوز له ان يبيع بدون اذن الوط ومن شرط لاطم وثانها ان
 تكون الاجرة معلومة قيدا او وزنا او حدة ان كان مما يعبر بها في البيع او ثمة ان لم يكن لك وقيل
 يلحق المشاهد مع ولو كان الاجرة مما يحال او يوزن والاول اشتهر واقرى وتلك الاجرة بنفس العقد
 لكن لا يجب تسليمها الا ببيع العين المستأجرة او العمل الى وقعت عليه الاجارة الا ان تكون هناك
 عادة تعقبي التعجيل فيجب كل ما يشترط وقاية التملك مع عدم وجوب التسليم بتبعيته الفاء لها
 مستحلا ومنفصلا ان وقع العقد على عينها وجب تسليم العين المستأجرة او العمل وجب الاجرة
 معجاة مع الاطلاق من العقد وعدم تعجيله فيه بتأجيلها او اشتراط التعجيل وقاية الشرط مع تقادم
 من نفس العقد والتالية لا تسقط المور على الفسخ مع الاخلال به وان قبل به ويصح تأجيلها

بالشرط نحو ما شرطه من اجرة معينة بان يجعل المثل منها شئ من الاجرة المستحقة قبل عهده وكنهه المثل الاول
 ولا فرق بين الاجرة الزائرة على عين معينة والزائرة على ما في الذمة وفي وقت استحقاق المطالبة
 بالاجرة بعد العمل على تسليم العين المثل فيها على ما علم من عدم كنهه ام الفرق بين ما اذا كان العمل
 في تلك الاجرة فالاول او ان المستاجر فالتا في احوال غير الاصل او سلبا ولو سلبا من يجعل له متاعا
متعلقا بالمتاع معين في وقت معين بالاجرة معينة فان لم يفعل ولم يبلغه في ذلك الوقت اى شرط
عليه ان ان لم يفعل ذلك نقص من اجرة شئ ما معينا بتراضيان عليه صح ط من العقد وشرط
على الاظهر الا ان لم يخط المشروط نقصه عن اصل الاجرة على تقدير الخلفه بتمام الاجرة ويغيب مع الاجرة
 ويجوز ان لا ينفك ذلك العقد فثبت له اجرة المثل بالمخلاف الاس من اذ هو واجب المصالحه ومن اجرة دفع الاجرة
 بالكلية وتامتها ان تكون المنفعة مملوكة للموكل او لموكل غيره وكذا لو وصاية خاصة او عامية فلو
 اجبر المالك ومن في حكمه وقت الاجارة على الاذن منه فان اذن صح على الاذن والالتزام
 وعلى التمسك بكون هذا الشرط معتبرا في الاجرة دون النقصه بخلاف باقي الشرط ولا فرق بين ان
 يكون مملوكة بنقل العين او مشروطة كيجوز كنهه ان يوجر العين للمستاجر الا ان يشترط للموكل
 عليه استيفاء المنفعة ليلفظ فلا يجوز له ان يوجر كنهه الا ان يشترط للمستاجر الاول على الثاني
 استيفاء المنفعة لم ينعهم فيجوز ان ينهاء الموكل الاول من نفس الاجارة من الغير بشرط فلا
 يجوز كالأول وان استوفى هو المنفعة وجوز له الاجارة من غيره قبل وقت تسليم العين على
 اذن المالك ام لا قالان احدهما الثاني ورا بهما ان تكون المنفعة معدة له في نفسه كالحياطة التوبة
 العين ولما ركب الداية الى موضع معين او بالمدلة المعينة كسكنى دارسته وقيامه التوبة شرا
 مثلا وبالطبع لا بد من تقدير المنفعة بما يتقدر به عادة فان احتج لا يمكن الا بالزمان كسكنى الدار و
 الارض على الغير المقدس الا بالزمان ان لم التقدير به وان تقدر بغيره من التقدير بالهباته كالحياطة و
 ركب الداية وتوهمها ان يتقدر زمان لان كنعها في شهر مثلا وانوى اجنتها الى معين كالحرفة
 المكن والضايط هو العلم بالمنفعة على احد الوجهين ولو قدمت بالعمل والذمة معا كان يحيط بهذا التوبة
 هذا الهم مثلا قالوا ان المثل البطلان ان قصد التطبيق وان قصد الظرفية المطلقة وعلى وقوع
 الفعل فيما جاز و بطلت المستاجر المنفعة المعقود عليها بالعقد كما يملك به الموكل الاجرة ولا فرق
 بينها الامن حيث ان تسليم الاجرة يتوقف على تمام العمل ودفع العين المستاجرة ولا كنهه المنفعة
 فانها يجب تسليمها مع المطالبة بتسليم العمل والعين التوقيع عليها بالاجارة ووقت تسليمها في المقدر
 بالمدلة عند الفراق من العقد مع اطلاقه وابتداء الزمان المشروط مع تقيد به متصلا كان ام منفصلا
 ويصح الاجارة في وقت غير كذا في الاول على الاظهر لا شرع بغيره فثبت تقديره في صورة الاطلاق
 بصورة

من العقد مع الحلاقة
 وابتداء الزمان المشروط

بصورة دلالة الفرق على الاتصال والاهانت اذ من المقتدر بغير المثل عند المطالبة وقبل هذا الفراق من العقد كما كان في الافراق
 الاطلاق الى التعديل اذ ثبت ان اذ كانت تحت قرينة من حرف او عادة ولا كلام معها ولو مضت تحت عين شئها المنفعة
 المعقود عليها بغيره وكانت العين في المثل مستاجرة استقرت الاجرة على المستاجر ولو لم يقض بها بخلافه ولا فرق بين ان عليه
 بالتسليم حين كون الاجارة صحيحة او فاسدة ووجه التسليم بالموكل للموكل العين في احوال المستاجر حتى انقضى المدة او مضت
 على بطلت الاستيفاء فثبتت الاجرة بئنا ان يملك لا بد من تقيد به بالتمتع او اذ عين الموكل من العقد حرة الانقضاء فما يتعد
 فيم يقدر المستاجر ويضمن مع القدرى ووقالت العين المعين في العقد شئها المنفعة منها قبل القبض او بعده بما فصله
 الموكل من تسليمه على الاجارة بطلت الاجارة بخلافه في الاول على الظاهر المقصود في التمتع ولو لا ان المناقضة في هذا العقد
 بل لم يفرق بين كنهه كنهه العين لان البطلان بئنا بخصه الثالث ونحوه الباقي من الفسخ وامسك الحق بتسليمها من
 الاجرة وطرق التمسك في العين المتساوية لاجرة فلو فرض بان تقوم اجرة مثل جميع المدع ثم تقوم اجرة والى ذلك على الثالث
 وبسبب المجموع فوجه من المستحقة السببه على اشكال الاجرة من ان يشترط للاستحقاق بالاتفاق بالبيع مما
 على الاخر شئ وبفسخ العقد بنفسه لا بد من ثلث المبيع والعين قبل التسليم ومن ان المنفعة مملوكة وقد عدها في مقتضى
 كالايمان وكذا اذا نصب العين غائب فثبتت الاجارة بين الفسخ والالزام بالتسليم وله اجرة المثل مع عدم الفسخ والمسته
 معه وبذا هو المبرر وقا قالنا في الاجرة والفرق فيه كمال بين بين الامتناع من تسليم المبيع والقبض في الفسخ وذكرنا من غير
 بينهم اجد ان لو شرط المستاجر ان لا يتقاضي من العين المستاجرة بعد القبض لكانت الاجارة وكان العقد كذا في ذلك
 المنفعة وحدها على الظاهر مع المستاجر عليه اجرة المنفعة الثالثة بين والفرق في وقوع الفسخ في ابتداء المدع او اظها له اذ
 كان المبيع قبل القبض لم يتقبل اية ان عتبه المستاجر الحياطة بين الفسخ ومطالبة الموكل بالفسخ والارضا بالاجارة وانتظار زوال
 المانع او مطالبته المانع اجرة المثل قبل بل يحتمل مطالبته الموكل بها كونه العين معقودة عليه حتى يقضى ولا يبرق التمسك على زوال
 المانع فرائض المدع وكثير من ذلك الاحكام منقولة من ان لم يقدر الاجارة عليه ولكن عدم ظهور الخلاف له كافي فرائض
 الا ان قد انصارت البطلان مع المنع قبل القبض ووجهه غير واضح مع ان الاثر على خلافه ولو انهم المكن المستاجر المستاجر
 في الفسخ وان كان بعد شئها شئ من المنفعة واطلاق العياره تقتضي ثبوت الجباة بالانها من امكن الاستقلاع بها
 او امن اعادة ثبوت على معتد به الاول لا ينطبق على ما ذكره ومن ان تلفت العين يبطل الاجارة والثانية وحيث
 ثبوت الجباة بالانها من فسخه على الاصول بل الاوجه عدم الجباة ولو لم العقد وحيث لم يفسخ كان له الزام المالك باصلاحه وبجباة
 عدمه وفا قال بعضهم ولا يبرق من مال الاجارة شئ لو كان الهم بفعل المستاجر مع كان جهة الانتفاع او غيرها كمال في من
 جهة المورثة او تفرط ومع اذ كان هناك شرط النقص ولا فسخ المالك الاجرة للمستاجر وعليه بدل
 التلف للمالك واما ما ان تكون المنفعة باقية في الشرع لاجرة دابة او مسكنا مثلا الجمل او كوبر ونحوه في غير المثل المستحقة للشرع

من العقد مع الحلاقة
 وابتداء الزمان المشروط

من العقد مع الحلاقة
 وابتداء الزمان المشروط

اربع اق من حيث ان اركانها رتبة كل قسم منها يتعلق باحد الاول فيما يتعلق بالوقف بشرط في التخيير
 فلو علق على شرط متوقع او متعذر مترتبة او جعل له الخيار في متى من دون حاجة لعل بالاجابة في ذلك
 لو كان العاقل عليه واقفا والواقف عالم بوجوه كونه وفقدت ان كان اليوم المجمع مثالا والادام والاقاض من الموقوف عليه
 ومن فسخه والاقاض ان الاقاض في كل شئ بحسب كونه واخره من نفسه فلو كان وفقدت ان كان فسخه او فسخه
 بطل لا شرط اطلاق بيده من صحة وفقد لاكثر من الغنية الا في حيث بطل وفقدت ان كان فسخه الا في الاقوى هذا اذا
 فقدت بطل الوقف ولو فقدت الوقف الحقيقي وجب القطع بالاطلاق من ولو جعل لمن ينقضه لبا ولم يذكر المعروف
 بعين واقفه على بطل او بطل من حيث ابيهم وقا في ج ورجع الوقف بعد موت الموقوف عليه الى ورثة الواقف فلما
 اى ملكا ان مات قبل الموقوف عليه والاقاض في اليوم ويحل في وقت لا ورثة الموقوف عليه الى ورثة الواقف فلما
 سجا على المختار من صحة حيث فقدت الخلف والاشكال في ذلك من المختار على معتبره ومع ذلك الاول وهو
 انما روي من روى في المختار من العود الى الواقف او فسخه على المردم من رتبة جين انقراض الموقوف عليه الى ورثة عند موته
 ويستحل فيه ان يصارف الانقراض قولان والثاني اقوى ونظيره الترخي في الاموات الواقف من ورثة ثم احدهما ان
 قبل الانقراض فسخ الاول يرجع الى الورثة الباقية حاصلة على التنازع في ذلك وهو ان اخيه بتلقيه من ابيه لو كان حيث
 واعلم ان هذا الوقف يستقطع الاخر ويتفرع على الشرط الثاني ما خلا وجب لاجل عادة ذكره واما ما يتفرع على الثالث
 ان لو وقف على نفسه بطل بالاضافة اليه بطل وان عقبه ببيع الوقف على المخرج وفي صحة بالاضافة الى عقده حيث يذكر
 قولان الاخر با عدم وقا لاكثر وليس بطل الوقف منقطع الاول ولو فقدت ابيهم من بيع الوقف على غيره
 نفسه ثم عاقر من بيع الوقف عليه بغير منقطع الوسط وفي حكم الوقف على الوقف على من لا يبيع الوقف عليه
 كالمعذور والميت والملوك والمختار في الجميع بطلان ما بعد الانقطاع ولو وقف على نفسه فسخه فمعه بالواقف
 صحة الوقف على الغير في المقتضى او بالاطلاق من اصل اوجه وكذا فيما لو وقف على نفسه فسخه فمعه المقتضى
 او بالتبعية او بالتبعية او بالاطلاق من الاصل اوجه او جهسا والمقامين بطلان ويتفرع على هذا الشرط
 عدم صحة الوقف اذا شرط فسخا وديونه وادرا ومنه من ذلك ولو شرط اكله ولم يصرح بالشرط وتوقف
 بشرط عوده اليه عند الحاجة اليه فمعه صحة الوقف والشرط ادى وقد كان بينهما بطلان وقد قال في ج لا فرق
 في حق من فسخه ان شرط فسخه عليه فمعه صحة الوقف والشرط ادى وقد كان بينهما بطلان وقد قال في ج لا فرق
 يرجع ويكون وقفا قولان الاخرهما الاول وهو ان لا يحتاج الى ايقاع على اختيار وجهان والثاني الاول والمخرج في الحاجة اليه
 الى العرف وذكره جاذبان مستحق الزكاة مختار وفي اطلاقه نظر وكونه تقية بقصور المال عن قوة يومه وليست بسؤاله
 لغيره ولا كذا حيث الشا في فيما يتعلق بالموقوف بشرط في ان يكون حيث معلوم ماله يتوقع ما مع فسخه
 انتفاعا عملا فلا يبيع وفقد المنفعة ولا الدين ولا اليهم ولا الخبز ولا الخبز وكذا في المسئلة في كل ما
 وان جاز

في الوقف على الموقوف عليه
 في الوقف على الموقوف عليه

في الوقف على الموقوف عليه
 في الوقف على الموقوف عليه

وان جازها الاقوى ولا ما لا يتوقع بها او يتوقع مع ذهاب العين كالخبر والطعام والفاكهة وكذا ولا ما يتوقع به انتفاعا عارفا
 بملك كالكالات العمود وما كل العادة المستمرة ولا يعتبر في الانتفاع بغيره بل يتعلق بالوقف كالعبد والجيش والذين والذين
 برجي زوال زمانه ولا طول زمانه فيجوز وقف ربحان بغير فسخه وقا لاكثر ويصح اقباضها فلا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 ولا ملك والماء ولا الاقارب والمصوب وكذا ولو وقفها على من يمكن من بيعها ما صح الاقوى حيث اجمع في العين
 الشرط العبرة من وقفها من حيث كانت او مقومة لغيرها الثالث فيما يتعلق بالواقف بشرط في اليوم وكذا العقل
 جواز الوقف برفع الحجر عنه في الثغرات المائية لا يبيع من الصغير والمجنون والتب والمفسد وفي صحة وقف من بلغ عشرة
 ثرود واختلاف بين الاصحاب والمروى في التصحيح المستقيمة جاز صدقة واطلاق الصدقة فيها او نحوها بطل الوقف
 اقليم مضافا الى عدم قابلية بالقرق ظاهرا والاولى المنع وقا لاكثر بل عاقر من تارة في الادلة المأثرة ومجانها على ذلك
 المستقيمة من وجهه عده منها شذوذ كما صرح به ج وكذا ان جعل الواقف النظر في الموقوف عليه بشرط في العقد
 على الاخذ بالامر ونظره الخافض ووقفه الشيخ في الوقف بغيره ووقفه بغيره ووقفه بغيره ووقفه بغيره ووقفه بغيره
 ولم يشترط الاطلاق لنفسه ولا لغيره فالنظر لارباب الوقف الموقوف عليهم ولا فرق بين كون الموقوف عليه خاصا او عاما
 وبني الحكم على عده على ان لا يملك تقاضا الا من جعله الموقوف عليه بطلان النظر في الموقوف عليه على ذلك
 كان بين اربعة سمانه ان كان ميا في النظر في الاول الى الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 يكون الواقف حيث يكون النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 قولين بعد انقضاء المقتضى في الشرط في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 هذا في الشرط في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 قبل الجب عليه لا شرط في الوقف بطل النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 فسخه على شرطه ولو فسخه في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 في العقد في الشرط في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 الا ان يكون في الشرط في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 حرجا بوقفه العادة بعدم تبرئه به ولا يجوز لغيره ان ينظر في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 يتعلق بالموقوف عليه بشرط وجوده وان كان مع تبعيته له ودين العقد وتعيينه بالشخص او الوصف المختار في الموقوف عليه
 او العالم او كونه ذلك وان يكون من يملك وان لا يكون الواقف عليه محققا ولو وقف على من يبيع من المعذور المحض وبني
 ممكن الوجود في العادة كما ثبت ان جعله او غيره المعذور كما هو بين او من يبيع او من يملك او من يملك فاقا لاكثر كالحمل العبد
 بينا على الاظهر ان شرطه في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه في الشرط في ان كان في النظر في الموقوف عليه
 عليه لا يكون وقفا على سببه عندنا ولا يشترط منه العبد المحدث من العبد والمشهد والمشهد وكذا في المصالح العامة وكذا

في الوقف على الموقوف عليه
 في الوقف على الموقوف عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وتختص النسب هنا بمن اختصت به واما الزنا فلا يثبت به اجماعا الا في تحريم النكاح المتعلق به فان كل
 محابا جازمه به ومليه الاجماع في كرهه ومنه لا يلحق الزنا بالنسب في أصل النظر الا في ما يتعلق بملك الفرج او
 الاصل والشهاده على الأب القبلت منه طهره والقول به من الأب وتحميم الحليلة وغير ذلك من
 قواعد النسب على الاحتياط وان كان الاحتياط فيما يتعلق بالوطي والنكاح احول ولو احتيط في الجميع كان احسن
 ولو اجتمع الوطى الصحيح مع الشبهة مع القطع الغرض من مجموع الطلاق يثبت النسب لمن يمكن في محله دون غيره
 ومع الاستحسان فيها كما لو كان الولادة لستة اشهر من وطئ الشاة في الشبهة ولا قل من قصير الحبل من وطئ
 الاول للنكاح فالأظهر الاخير لما قرأ بالشاف **فصل** الوضاع وغيره منه ما يخرج من النسب بالنسب بالنسب
 والاجماع فكل موضع يثبت فيه من جهة النسب الحرمانية يثبت من جهة الوضاع بمثل تلك القرابة والوطئ
 من الوضاع ايضا سبعة ايام وهي كل امرأة ارضعتك او رجبك نسب من ارضعتك او صاحب اللبن
 اليها ارضعت من يوجب نسبك اليه من ذكر اذا نثرت وان عدا كثره فمشترا احد ابيك او اجدادك
 او جداتك واختها اختك من الرضاعة واضها حال ذلك وايضا جدك وابنها اخوك وبنتها اختك
 والنسب كل انثى رضعت من لبنك اولين من ولدته او ارضعتها امرأه ولدتها وكذا بناتها من النسب
 والوضاع والعمات والخالات اخوات القبل والرضعة واخوات من ولدتها من النسب والوضاع وبنت
 الاخ وبنت الاخوت وبنتا اجداد الرضعة والقول من النسب والوضاع وكذا كل انثى ارضعتها اخوك وبنت
 اخيك وبنت اخك ذكر ارضعتها امك او ارضعت لبنين ابيك وبنتك من الرضاعة او رجبك
القول ان يكون اللبن من نكاح ابي وطئ صحيح وان كان شبهة على الاخير ومليه العمل وتختص
 النش من اختصت به فلا نش في الاخير لا في الزنا الغير المتأخر اجماعا وبشروع مع محرم النكاح
 محدود اللبن من ذات حمل او ولد بالنكاح المذكور ولو ولد اللبن من الثانية منها وان كانت
 منكوبة فكان حايضا فغير المنكوبة اصلا اولى او كان من زمان لم يشتر حرمة وفي اشتراط
 الولادة ام الاكتفاء بالحبل فلان احدهما احول ولا يشترط البقاء على الحبل لفرق
 طلقها او مات عنها وهي حامل او رضع فارضعت ولدا وضعت ناشرة للحرمة
 نشر الحرمة كما لو كانت في حبالة وان تزوجت بغيره لم يصب منه ام لا بقي اللبن
 بحاله ام فلا بعد انقطاع الا ان قلده منه وقوضع بلبثها المستمر الى اولى لاداة فلا
 ينشر الحرمة في حق من خرجت منه في حق من حبالة ويقترب في النشر حيوة
 المرضعة فلو ماتت في اثناء الرضاعة فاكل النصاب وهي ميتة فلا تنشر الحرمة
الثاني الكية اجماعا فالرضعة الحاصلة باقل التي غير كافية وهو القدر
 المذكور

بالدواء

المذكور عليه بالكية يقترب باحد امور ثلثة اما ما انبت الخ وشهد العظم وهو مقدم بالآخر للنسب
 عليه وقد نصه المتقن اعتبار الامر به معا كما عليه لا كقول وقيل بالاكفاء باطلهما ولعله ظهر ان لم يتلا
 نهما والا فلا ثمة للثلاث اصلها والمرجع فيها الى اهل الحرة ولا ريب في اشتراط عدل المخرج وفي اشتراط
 العدد واشكال ولعل الخبر الاخر لا يشرط كونها اصلا في شجرت العنق ولكن الامر في الاخيرين ملامتين
 لها او رضع يوم وليدة بحيث يشرط كلاهما او يروى ويصدق مقامه على الاخيرين او بشرط عدم انقطاع
 العدد واطلاق النسب مع الاول يظهر التفرقة في نقصان العدد في اليوم والليل كما اذا رضع فيها سبعة او
 ثمانية فلا ينش على الثاني وغيره من الاول والآخر في بين اليوم الطويل وغيره وفي الاكتفاء بالملحق منها لو ابدت
 في اثناء احدى ايام عدم اشكال ولعل الشاة اظهر او خمسة عشرة وضعت حتى لا يتركها باق في ولا حكم
 لها دون العشرة فصارت اجماعا الرضعة الفاهرة وفي الاخيرين الاقوى وعلم وقبول النسب العنق روايان اخرجهما
 المخرجين واظهرهما انهما انشرا في خمسة عشرة وضعت في خمسة عشرة اجماعا كما حكاه جماعة ويصنف في الاوصاف العنقية والزنا
 فيه ثلثة اقسام الرضعة المتبرعة عندهم بان يوضع حتى يتضلع ويحترق ويهيئ نفسه ويختمه ابا قح على العرف والعلما
 متفاران فلا امره بالنسب قصده واحدة كانت او متعددة لاصح حصول الامانة منها يقترب من هذه الجهة وتجب
 الرضعة التحلل منها لفظ النبيين للنفس والملاعبة او المنع من الرضعة مع العادة وحصول النكاح لا يرفع
 واحدة ان لم يطل الفصل والا اعقب الجميع كالاحاد وضعت باقصة غير باقصة للحرمة واختصاص الرضعة
 اللب من النكاح فلا امره بالموجوب في حلقه على الاخيرين ان لا يفصل بين الرضعات بوضع غير الرضعة
 ولا بالمأكل والشرب لكن في الزمان فراضعة دون العدد ترفع جميعها فيها الفصل وضاع غير الرضعة فحاشا
 واطلاق النسب يقتضي حصول الفصل سواء ولو قل ان حمل على الرضعة لا يقطع العدم ويشترط في التالي اتحاد
 الرضعة على الرضعة من امره وحاشا كما سطر في الرضعة من الامر فحاشا ثم اكل من الاولى او منها او من ثالثة لم ينش منها
 خلافا لما قرأ **فصل** ان يكون الرضاع الناشر بكاء او قاعرة الى لبن الذي ابتدأ به من الفصل تمام الرضعة الى
 الاخيرين الشهر الرابع والعشرين ان ابتدأ في اول الحمل والآن يجب الثلثة والعنق والصلابة ويحكم المنكس من الشهر الخامس
 والعشرين كلفه سائر الحمل ويكفي في حصول الشربة تمام الحمل الاخير من الرضاع بتمام مثله من اللبن فالمرء علم
 شربة من الرضاع بعد تمام ما ربيته فاد من النسب حصول التحريم بالرضاع في الحولين مطلق قبلها وعدمه
 به بعد ما كلف الامان ومقتضى بهما في نظام الاصحاب هذا التاؤه ومنه ان يكون الرضاع في الحولين او في غيرهما
 ولو لم يتكفي في الرضعة حاشا دون الرضعة على الاخيرين لا يظهر ولو ارضعت الرضعة في حمله الرضعة العنق فاما مدركه
 مدركه ولد الرضعة نشر الحرمة ولو ارضعت لم ينش **القول** ان يكون اللبن الناشر لحمل واحد ولا متبعا
 هذا الشرط وجوبا ان احدهما وهو المناسب للقيام اعتبارا له لشجرت اصل التحريم بين الرضعتين
 والرضعة وصاحب اللبن ولا خلاف فيه بلبثها فلو ارضعت من امرأة بعض العدد من لبن فحل ومنها
 بعضها تمامه من لبن اخر بعد تزويجها منه ومما ذكرها الاول لم ينش حرمة اصله فصل للارضعة

واستوفى ولكن ساداته أي العبد للذنب في حياته تحليل الموتى امته له اسببه وان كان الاقتصار
 في ترويج الموتى عليه امته على من قبله انكسرت فلهذا من اعطى بها شيئا من قبله احوط ما ولي يلو
 ملك بعض الامم التي هي في بعض الاخر حرة فاحلت نفسها له لم يصح ما من في حياته تحليل
 الشريك منته منها شريكه فلهذا من اعطى له الوحيه الجواز ما من التمتع عليه الاكثر احوط
 ولا يستبعد الا ما يقتضيه له اللفظ عزما فلما قيل له التحليل اما انظر او غيره ذلك من القدمات الوطى اقتصر
 عليه ولم يحل له الوطى الا في الاخر مما لا يتناوله اللفظ فكذلك لو حل له النفس خاصة اقتصر عليه ولكن لو
 احل له الوطى حل له ما دون من القدمات الشهادة المحال وعدم افضاكه منها غالبا ولا موقع له بدو
 ولما حل له العيلة قبل بدخل فيه النفس شوية نظرا لعدم احوط ان يكون اظهر ولما حل الوطى منها
 لم يترتب الوطى فلا يستبعد بذلك كما لا يستبعد الخدمة تحليل الوطى له خاصة ودون المحلقة من
 العبد ان جوزه في التحليل له دقا اجماعا من الحد حق مع اشتراط الحرية كذا ومع عدم رقيع
 اشتراط الحرية ان قلنا بجوته دقا من كمال طلاق ومنه الخلاف والمصحح الأشهر انه لا خلاف فان
 شرطه الاية في العقد الحرية فلا سبيل للموت الجارية على الاية من جهة القية اجماعا وان لم يشترط له
 في الزمان قيمة الولد والبيان اشبهها ما شهر هو انها لا تترك والامر في اقصا تترك وهو احوط
 ولما سوان بطلان الأمة في البيت عزه وبقا قبل بالكرهية هنا في المحلقة اعظم ولا بأس به مضافا
 في ادلتها والحب وانما م بين امتياز ويكره كل من الامرين في الحرير ويكره على الظاهرة الزانية
 فمن دلت من انزادنا لا يجر على الاظهر ويلحق بالتحقيق النظر في امور خمسة الاول في العيون
 الجوزية للشيخ احمد الزبيدي اذا حصل منها غا اذ حرة والتحقيق منه في اقسامها وانما هما عيوب
 الرجل المسلمة زوجته على فتح نخاعه اربعة الخبز المطبق ما لا يدرى الذي ولا يعقل
 معه ادقات العيلة اجماعا كما يظهر من جمع وكذا الذي يعقل معه او قاتلها عظم كان قبل
 العقد وتحلل بعدة من غير الاقر في الاول بل كاد ان يكون اجماعا باصرح من بعض
 اصحابنا خلافه الا ان حرة فاعلوا اشتراط عدم التعقل وهو احوط وعلى قوله في الاخير قلنا
 الاكثر انما هو من الوطى والحضاء وكسر الحاء والمد وهو سئل الا نشين واخر اجماعا في الحيا
 ثابت به من ان امكن الوطى على الأشهر الاقر في خلافه للشيخ في صورة الامكان فتفاه وهو
 احوط وادعى في الحنفية وينبغي تقييده بالحضاء السابق على العقد دون التحليل وبعد فلا يثبت
 به الحيا ومتم ولو تحلل قبل الاخر لصلح الاحتياط والى ذلك في كسر الحضاء والوجاء بكسر والى وهو
 رفق الا نشين بل قبل انتم من افراده ويكره من بعض اهل اللغة وهو حسن ان تمام القول فلا
 فانه مقتضاها على الأصل حسن والاعتق وهو على ما ذكر من الاجزاء من غير معه الا يلاح لضعف
 الذكر من الانثى ومن دون تقييده بعدم ارمادة النساء من قبا ورجل في كلام بعض اهل اللغة

اقتباده وقد انقضى من الاصل اطلاقها بالحياء يشمل صورة تقدم العيب على العقد وتحلله بعده قبل
 الدخول او بعده وفي الاصل الاجماع وفي النوازل خلاف وسيا في واجبت وهو قطع الذك كذا في
 بعضا لا يربط به قدر الحشفة ولو بغير فلا حيا واجماعا وشيوت الحيا ر بغيره هو الاظهر الأشهر بل كما
 ان يكون اجماعا ومنه في نظرية الخلاف فعنه والأشهر شيوت الحيا ر به منكم ولو قيد وبعد العقد
 بل الدخول وقيل باقتصار منه بعقل العقد وهو احوط انه لم نقل بكون منه اظهر ثم ان حصر عيوبه
 في الاربعة هو الأشهر الاظهر خلافا للفتاوى فرية بالحدس والبرهان والى ذلك في فردها بان
 لخرج ماله نادر او فقه الشريك الثاني في الامور وفي مستند ضعف عيوب المرأة سبعة
 الجوزية وهو ضياء العقل المستقر الغير المستقل الى الشرح والشرح الزوال والافراء العاص
 مع غلبة الرأى والحدس فيهم الجوزية وهو من يظهر معه يلبس الأعضاء وتناثر اللحم بشرط
 التحقيق يظهره على البدن او شرا او عدلين او تصادقها عليه لا يجزى ظهورها ما رده من غير
 الوجه ما حرمه او ما سواه واستدل آية العين وكودتها في حرة وشيوت النشر في تحلل الصور
 ومن العرق ومساواة الشعر فانها قد تعرض من غيره ما لم يصر وهو البياض والسواد والظاهر
 على صفحة البدن فلبية البلاء والسودا ويعتبر منها التحقيق ودون المستندة بالحق وغيره والعز
 يسكون الرأى ونحوها قبل هو نقل كالتس في الفرج يمنع الوطى ولو كان في اثنائها الفعل بالتحريك في
 اتحادها او قبا هو خلاف في الأشهر الاظهر الاصل يستفاد من التحليل الواردة في الفرج ودان
 الحكم ما عدم اتقان الوطى او سره حشا تحققة في منه او عقل او يدق فلا تفرق للملك هنا و
 الا حوط مرادات عدم الاتقان دون العسر بل اوله الاكثر ان كان في تعينه نظره الأعضاء وقد
 من تعينه والاخذ في فيه ولا خلاف في شيوت الحيا بهذه الحسة والنقص من به مع ذلك
 مستفيضة ويستفاد من جملة آخر مقتضا منه بعقل الدخول كبتها محولة على صورة حصول
 العلم بالعيب قبله فلا كلام فيه وهل يثبت الحيا بعناء العيوب وما ساقط او بشرط سبقها
 العقد او الدخول حتى لو حدثت بعده لم يثبت بها الحيا اشكال وينبغي القطع بانقضاء
 الحيا ويجد وثما بعد الدخول وعليه الاكثر بل قبل لا خلاف فيه وبين الكلام في شيوت
 حيد وثما بعد العقد قبل الدخول والا حوط المنع ان لم نقل بكونه اظهر والى ذلك اتحاد
 وشيوت الحيا ولو بعد الدخول فقد هما العقد هو الاظهر الأشهر حتى ان من السبل
 عليه الاجماع في شيوت الحيا ر بالوفاق بالتحريك وهو التمام الفرج بحيث لم يكن للذكر
 منه مدخل تردد ولكن اشبهه بشيوت ميبا بوجوب الرأى كانه يمنع الوطى فيجوز التحليل
 المثبت للحكم في الفرج والعقل كما من وعليه الاكثر حتى ادعى جماعة الاجماع
 ولا يبرأ الرجل من المرأة بالعدوم منكم ولا خلاف في ذلك بالترافق ما كونه المرأة وحده في

دافعا لأكثر المتأخرين كما مر ولا بالعرج على الأشبه مفاها الجاعة خلافا للأكثر وفي
 الغنية الأجماع وهو لا ظهر ولكن الأقل احوط وأما الأحكام المتعلقة بالعيوب
 فسميا بالاول لا ينسخ النكاح بالعيوب المتخذه بعد الدخول مقدر في امرأة طاهرة او رجل
 في العيب المتخذه بعد العقد ثمرة عدل العنق فلا ترد له فيه كما يات في قبل فتنسخ
 المرأة بجنته التي قبل المستغرق لأوقات الصلوة وان تحل بعد العقد مطلق وغيره فقبل
 العقد م في ذلك في كل عيب يظهر منه ان الطلاق العيبية ليس في حله بل العيب ما
 قد يراه الناظر الحيا بمظهره على الفور بل خلاف ذلك في عدم جمع الأجزاء فلو أحترق اليه الضيق
 تحت ما وجع عليه بها بطل حياده سواء على الرجل والمرأة ولو جحد الحياض او القورية
 فالاخرى انه على غير مختار بعد العلم على الفور وكذا لو شربها فوضع منه بالقبض على
 فيه او التقييد على وجه يعد كراهها فالحياض بها له ان ذلك المانع ثم يفسد القورية
 في الثالثة الضيق منه او في العيب بانواعه ليس طلاقا شرعيا اجماعا فلا يعتبر فيه مما
 في الطلاق ولا يعلو من الثلث ولا يطر معه تنصيف المهر قبل الدخول فان ثبت في بعض
 موارد كما يات في الرابعة لا يفتقر الضيق بالعيوب القابضة عند حيا في انحصار
 كانت في الحاكم على أشهر الأقوى بل كما ان يكون اجماعا ولكن
 يقتصر اليه في العنق لضرب الأجل وتعليقه لا في ضمها بعده بل تقتل
 لا سيما اذا مضى الزوج قبل الدخول فله مهر عليه للزوجية اجماعا
 ولو ضيق بعد التلصق على أشهر الأقوى ويجمع به أي المهر الزوج على
 المدلس مطلقا وليا كان او غيره حتى لو كان المدلس هو المرأة وجع به عليها
 ويستفاد من الصحيح وغيره الرجوع بالمهر اليها من دون استثناء
 سوى مظهره جماعة خلافا للحاكمي عن الأكثر فاستثنوا
 منه شيئا اما مهر امثا لها من اقل ما سكت في اقل ما يقول
 بها عن الأكثر لئلا يخلوا البضع عن العوض وهو احوط
 وان كانت في تعيينه فظهر ثبوت اطلاق اثبات المهر
 لها بالحكم بالرجوع فيه الى المدلس بغير ثبوت حيث لا يسل
 وهو كذا ومقتضى النصوص ثبوت المسح لها المثل ظاهر
 اذا صنعت الزوجة قبل الدخول بها فله مهر لها الا في العنق فله نصف
 المسمى على أشهر الأقوى كما يات في لو كان الضيق بعد أي
 بعد الدخول فله المسمى اجماعا ولو صنعت الزوجة بالخفاء فالأشهر الأقوى

انه ثبت لها المهر كالمهر المخلو والدخول بها وانما مع عدم الدخول في طهرت المهر كالمهر المخلو او غيره
 فزعموا لا يثبت على الزوج وحده وان كان الثاني قد ورد بعد النكاح والمهر المخلو للمدلس كما يورد
 فله المهر المخلو او غيره عند اذنيه فأكبر القول في ارجح حيث كان على استحقاق النكاح وان لكل منه وجه
 اليها ثبت العيب لم يكن بالكل والزوج في المهر فان حلفت بغير العيب وليس لها ذلك الا مع العلم
 به بما يستلزمه على وجهه بعد الدخول بها والله يتعاقد الغرضين الموجب لرفع ثبوتها ثبت لها النكاح اذا سقط العيب
 اجماعا وكذا لو كان مخرجا أو غيره على قول ومعه قبل الدخول على الاظهر عليه الا في العنق والرجوع
 النكاح على ما اذا لم يكن وطئها قبله وبين وطئ غيرها ايهما على الاظهر لا يورث خلافا للغير فأكبر القول في
 ما فيه من رجوعه على وطئ غيرها ثبت لها النكاح ويصح ولو ادعى الوطئ قبله او غيره منها ومن غيرها
 فانكرت ذلك فاقول قوله مع غيره مطلقا ان الوطئ قبل ثبوت العنق وبعد على أشهر الأقوى وهو اظهر
 وفي الثاني على نظري ولا خلاف في الحكم بين البكر والثيب عند الأكثر ومقتضى النكاح الصحيح اجماعا
 بالثيب والزوج العنق بشهادة الشفعة في المأثرة وبغيره في غيره بما اذا ادعى وطئها قبله لا بد ولا وطئها
 مطلقا ان الرجل في هاتين الصورين ما عليه الأكثر مستحبين ما قبل لا يبعد المصالح البير مطلقا لا يبعد
 انما يصح ان رجوعه في العنق لا يكون له في الحكم فلا يثبت في الرجوع العقد لغيره في الرجوع وان لم
 نصح بل رجوعه بها الى الحاكم اجماعا مستلزم ابتداءها من حين المواقف فلا خلاف فان عجز عن وطئها
 مطلقا ومن غيرها كذا في النكاح الصحيح وثبت المهر مطلقا على الأشهر خلافا لادعاء سكتا في حق الثاني واجاز
 الضيق من رجوعه اذا حلف العنق العقد او حلف لم يخل بها وان لم يخل بها فتنسخ الزوج في
 على انها حرة من رجوعه وان كان في ضمن العقد ثبوت امتلاكها او بعضها من العقد على الاظهر لا مخرجه وعن أكثر
 والاجماع عليه فله الضيق والامتناع وان دخل بها اذا كان الزوج من جبره له نكاح الامتناع وموقعه
 حواجزها او غيرها منهم ولا يغل في الأول ان قلنا خبره بالطلاق وفتح موقوفه على الاجابة في الثاني على الأقوى
 وادله في غير هذا من العقد بل ترجعها على انها حرة واخرى بها فله الرجوع في حق الحرة ولو شقها فله المهر
 العقد فله المهر المخلو والمهر المخلو والمهر المخلو مع الضيق لو دخل بها ولو ضيق بعد ما نكحها فله المهر المخلو
 الا شبرا ان شهره يرجع براهي المهر حيث خرج مد على المدلس وان كان هو المرأة الا انما رجوعها بوضع الباطل على تقدير ثبوتها
 ونسبها لها وفي لزوم استثناء اقل ما يبرهن والمهر المثل والامتناع مطلقا انما يرجعها الا في كل ما كان في غير
 وبه ومنها ان لا يملكها العنق او نصف العنق ان لم يكن مطلقا ولا في حق ثبوتها ونكاحها الا في رجوعها يعني اقل ما لا
 كما مضى هذا انما كان جائزا بالشرع والامتناع في المهر المثل انما كان في المهر المثل انما كان في المهر المثل
 كما مضى هذا في حق الزوج ان رجوعها الذي توجبه في حق العنق او قبله فله المهر
 مخرجه ولا مهر لها في حق قبل الدخول بها فله المهر المثل او نصفه مد على المهر المثل لو توفرت حيث باذنه والا
 فعلى المهر كغيره بعد ثبوتها ولو توفرت في المرأة واستمر على غيرها او على غيرها كانت مخرجه بغيره

ان يطلب منها المستحق في ذلك الوقت فغير عليها اعادة ولو استمرت على الاستماع والاعمال من سقطت نفقتها
 ونسخت الزوجة النفقة من زوجها فبطلت نفقتها وانما استلها اليه مولا لميلادها لميلادها ما دام لم يلد الا اذا ولد له
 فلا تحجب ولا تلك المرأة الحرة الباقية لانها لا تملك الا بوجوبها من زوجها فبطلت نفقتها اذا كانت حرة
 بنفسها وكذا نسختها الزوجة المطلقة الرجعية ما دامت حرة فغير عليها الرجوع وللنفقة من سقطت نفقتها
 حتى يتعلق بالثقة لا بالتلف ولا تسقط نفقة المعتق الا بسقوط نفقة الزوجة ونسختها النفقة والنفقة ولو
 ظهر حمل بعد الطلاق بالمرأة فخلية الاتفاق الى الرضخ ولو لم يولد له ولها نفقة ولو لم يولد له فنفقة الزوج
 اليها ترد واظهر عدم الحمل وان كانت على الحمل فيجب في النفقة الرجعية اظهر اختصاص وجوب الاتفاق بها
 دون ان يبين والمتزوج منها فانما لا يجب الاتفاق عليها لان كل منهما حاكما منه فنفقت نفقتها والاولى
 المطلقة بالاتفاق البين على الزوج فنفقت نفقتها وان كان له ولد فنفقت نفقتها وان كان له ولد فنفقت نفقتها
 انما لا يلزم قبل ان يزوجها ويخرجها من بيتها الا اذا تزوجها فنفقت نفقتها وان كان له ولد فنفقت نفقتها
 انما لا يلزم تزوج العبد منه بشرط ان لا يزوجها الا بالرضا والنفقة فيها على الزوج على ما لا يشترط ونعم على القول
 وتكون النفقة من نفقة الزوج وكسب العبد ومنها ما لم ينفق عليها حتى غلبت الدخ او بعضها فلا ينفق
 على الاشرار ونعم على الاشرار ومنها ما لم ينفق عليها بعد ان قبض من دون نفقة فنفقت نفقتها على الاشرار
 دون الاول وكذا لو تزوجت بعد الطلاق ووفى الفدية وهر المقتضى والنفقة فنفقت نفقتها على الاشرار
 المهرول عليها وعلى ائمة الصدوق ووجوب النفقة على ائمة عرض عنها ان يكون من ائمة ائمة ائمة
 نفقة لها من نفقة زوجها او نفقة لها من نفقة زوجها او نفقة لها من نفقة زوجها او نفقة لها من نفقة زوجها
 اخرى فنفقت نفقتها عليها ونفقة الاشرار على نفقة الزوجة ونفقة الزوجة على نفقة الاشرار
 الا ان يجب حتى الواسع النفقة ونفقة نفقتها لو كانت دون نفقة فنفقت نفقتها على نفقة الاشرار
 فان نفقة على الاشرار والاولاد لا ينفقون بالشر وطا ائمة الاشرار ونفقة الاشرار على نفقة الاشرار
 تزوج من الاشرار والشك من صدق الاطلاق عليه ومن الاطلاق عليه كثير والطلاق الفقهاء عليه على ائمة الاشرار
 ائمة الاشرار ولا يجب النفقة على غيرهم من الاشرار كالخا وراخت والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم
 من الاشرار والا حصار بل يشترط في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 اي وجوب الاتفاق في الاشرار ومن الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 ويشترط الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 شي ووجوب النفقة في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 جازا الزوج الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 وجوب الاتفاق عليه ولا يشترط في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 ولا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار

انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار

النفقة او الجدة او غيره منكم انقطعت حضانتها قبل موت الاب ام لا لانها لا يبلغها ولا نفقة من بين كونها زوجة ام لا
 وكان الاب موكرا او كافرا كانت الام الحرة المسلمة ائمة حضانتها ولو تزوجت اولم يكن لها ولا نفقة من حرة الاب
 وسلامه ولو اعتنق الاب فالحضانت له اذا صحت له الحضانت بان كان العتق بعد الفطام في الذكر بعد اربع سنين
 الا اني فان فقد الابان فليل ان الحضانت لاب والابن او لم يولد من الابن فليل ان الحضانت لاب والابن او لم يولد من الابن
 كالحال فان فقدوا الاب اولم ترجمه فلا تارب من الاطام الى الولد فلا تارب منهم على النظر الا بشرط ان لا
 الاقرب فالحضانت له وان تعد ائمة من بينهم ولو ائمة من بينهم فليل ان الحضانت لاب والابن او لم يولد من الابن فليل ان الحضانت لاب والابن
 كما ينفق النسوة بين كثر النصب وقليله ومن عمت بالابوين وبالام فاحتمل ان يبلغ الولد شيدا سقطت
 الحضانت عنه بل لا يجزى في ذلك الذكر والا اني البكر والنصب لكن قبل ان يولد له ابان ربي امه من غير ما لا اني الى
 ان تستزوج والحضانت من لمن ذكر لا واجبة عليه فلا يسقط الا اذا استسلم فبقيت له نفقة فنفقت نفقتها لكن كفاية
 النظر الخاص في النفقات واسبابها المجرية لها ثلثة الزوجية والموتة والملك ائمة الاشرار في النفقة فنفقت نفقتها
 نفقتها بشرط ان العقد الدائم فلا نفقة لمستمتع بالزوج والنفقة لا يملك المعروفة في نفقة المعروفة في نفقة المعروفة في نفقة المعروفة
 بنحو نفقة ولا زنا والنفقة لا يملكها نفقة في كل زمان ومكان يرب فيه الاستمتاع وعلى من يبيع منه ما نفقت نفقتها
 لها الولد فلا ينفق على النفقة الدائم عليه من قبلها في نفقة فنفقت نفقتها عليه الا اذا نفقت نفقتها عليه بشرط ان لا
 الشرط هو الاشرار الا في كل مكان يكون ائمة فلا نفقة لنافقة خارجة عن طاعة الزوج لعدم التمكن ان لا ينفق ولا يملك
 لا نفقة له ولو طلقا بعد ان يزوجها من نفقة فنفقت نفقتها عليه ان يشترط ما نفقت نفقتها عليه ان يشترط ما نفقت نفقتها عليه
 بشرط او الشرط ما نفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليها بعد النكاح قبل الرضا فلا يجب على الزوج نفقة على غيره
 ولا تزوجها فنفقت نفقتها منها الاتفاق على الصغرة التي لم تبلغ سن النكاح الاستمتاع بها فلا يجب على الزوج نفقة على غيره
 ائمة القولين واظهر ما نفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه
 على الاشرار لا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون ولا ينفقون
 باقراره او ينفقون لا تسقط النفقة وذلك كما عرض ان نفقة ما نفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه
 من نفقة الحضي او من نفقة الحضي او من نفقة الحضي او من نفقة الحضي او من نفقة الحضي او من نفقة الحضي او من نفقة الحضي
 للشيخ ونسخت نفقتها الحضي وحلها تحقيق الشوز ووجوب نفقة الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 فليل انما الفعل المندوب فان كان ما يتوقف على اذن الزوج كالصوم والحج فان فعلته بدون اذنه فنفقت نفقتها
 النفقة لا تجزى غيرها ما نفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه فنفقت نفقتها عليه
 انما لا ينفقون ومنهم من ينفقون ومنهم من ينفقون ومنهم من ينفقون ومنهم من ينفقون ومنهم من ينفقون ومنهم من ينفقون

انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار
 انما لا يلزم من الصغر والنزول على الاشرار الا في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار في الاشرار

المادة بنفسها فيجري بدعي امكانه فان امتنع مالكها اجبر على الاتفاق عليها او تسعها
 الى المخرج او غيرها او ذبحها ان كانت مقصورة بالبيع اللحم والجلب والاسا اجبر على الاتفاق
 او البيع وانما يخبر مع امكان الافراد والاثبات لكن امسها ثم ان كان لها ولد فمعه لغيرها ما
 كغيره وجوبا وجلب ما يفضل عند خاضعة فان ذلك نفقة الا ان يقوم بكفايته من غير اللين حيث
 يكفي بغيره والى الله تعالى كتاب الطلاق وهو ازالة قيد النكاح بغير عوض بصيغة
 طالق وما في معناه ان قلنا بدعي النكاح في النظرية اركانها اقسامه ولو اختلف
 الركن الاول في بيان المطلق ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاشهار والقصد بلا خلاف فيما عدنا الاول
 ولا فساد له ان لم يكن منزها كما اذا كان منزها لم يبلغ على الاشهر الاخرى فلا اعتبار بطلاق الصبي
 ولكن يمين بغيره الشيخ لا يبرأ من رايه بل رايه بالجواز على ما في يده وجماعة وهي وان لم يكن
 فيها ضعف بالمعنى المصطلح فان فيها الموقن الانتهاء صريح عن المقارعة لانه لو طلق منه
 الولي لم يقع مطلقا اريد كان او الحاكم ان كان في كلامه الشيخ ان يكون بلغ فساد العقل فساد لا يمكنه
 معه القصد الى الطلاق اصلا فيجوز طلاق الولي عند مخرج مطلقا كان او اذ وارثا لا يفتق
 حال الطلاق على الاشهر الاخرى وفي الايضاح الراجح وظن العبارة انحصار جواز طلاق الولي في صورة
 اتصال الجنون بالضر وهو مخالف للاجماع واطلاق الضمير ان اريد بالولي الولي المطلق والاخر خاصة
 ان اريد بدين هذا الحاكم كما هو الظاهر ولعله لما اطلق الجواز ولا يخفى عن قوة ثم انه ليس في النص اشراط
 القبطة في طلاق الولي لكنه مفسر فان تم ايج والافتي عدم الضر ولا يصح طلاق الجنون مطلقا
 الا اذا رآى حال افاقته ولا السكران البالغ حيا يصير كالجنون الذي لا يتكلم له ولا يتجرأ الى افعاله
 قصد وفي معناه المنع عليه والناهم ولا يمكنه عليه ويحقق الاكل يتوعد بان يكون مضرا
 في نفسه

في نفسه او من يجري مجراه من اخوانه وبنات الفرض بحسب حاله مع قدرته المتوعدة عليه على فعل ما توعدا
 والعلم ان الظن بفعله بدعي عدم فعله المأمور به ولا فرق بين كون المتوعد به قولا او عملا او اخذ مال
 وان ظن انما او ضربا او جسا ويسمى في الاولين جميع الناس اما الامر بغيره فيختلف باختلافهم في
 ورضة فقل أو عرق فربا يوثق قبلها في الوجه والفقير الذين ينقصها ذلك وقد يعتل بعض الناس
 شيئا لا يوثق في ذمهم وفتح والفتاوى فيه حصول الفرض بغيره برفع المتوعد به ولو جاز به بل الطلاق او غيره
 من افعاله المنوط بصحتها باختبار ودفن مال غير مستحق وهو اكرامه بلائع وهذا بخلاف الخيرة دينه
 وبين ما يصدق الخيرة من مال او غيره فان حكمها بالغير للمعين فانه لا اكرام فيه بلائع وكذا الاكرام
 على طلاق معينه مطلقا غيرهما او على طلاقه فطلق ازيد او على طلاق المعينة ففعلها مائة قاصدا
 اليه ولا طلاق المذهب مع ارتفاع القصد ونحوه السامعي والناهم والغالط والهادل والعي
 الملقن بالصيغة مع عدم معرفة المعنى الشيخ الثاني في بيان المطلقة ويستمر فيها الزوجية
 بالفعل فلا يقع بالانكاح ولا الأجنبية ولو طلق بعد النكاح في الدائم فلا يقع بالمنعة والظهار من ولم
 وانفاس اذا كانت منجولا بها عابلا وذويها معها حاضر فلا يجوز من دونها باجاء العيا ولو طلق والمال
 ضد باجاءها ولو كان زوجها غائبا مطلقا ولو طلق في الحاضر او طلق الواقعة ان كان يشترط ان يكون جاهلا
 بها فان طلقها وهو عالم بانها حايض او في طهر الواقعة لم يصح طلاقه وفي تعيين قدر الضحية
 المجزئة لطلاق المصحح له وان صادف الحيف اختلاف بين الاصحاب واضطرب في اخبار الباب وحصله
 الذي يجتمع عليه بزم المفسر واكثر للتأخير بين التقدير بعد يعلم انتقالها فيها من طهر الى طهر اخر والجمع
 بينها على التقدير والواردة فيها على الاستحباب مشبهة في الفضل زيادة ونقصا ناجبا لاختلافها
 لعلها اظهره فافاجع ولكن الاحوط المصير الى اعتبار التقدير بثلاثة اشهر كما عليه آخرون وعلى
 اعتبار المدة فلا يخفى في الصحة لو طلق بعد ما مع استمر الاشتباه او تبين الوقوع حال الحيف
 او الظاهر غير الواقعة كما لا يخفى في البطلان لو طلق قبلها مع تبين الوقوع في الحيف او طهر الواقعة

سها

في البذل اختار تزويجهما على عقد جدير في العدة كان التزويج او بعد ما بدخلت الزانية لا تترتب بها الحمل فيحتمل
 وروايات احدثها في العدة بدخلت لا تترتب العدة عنها الموجبة لذلك والمباذلة وروايات بعض من شرط
 على كراهية كل منهما ما جبهه والكلد في صحتها كما في الفلح من الدخول رتبة استناده المدة مع الكراهة او القبول كذا
 والقول الدال على من قبل الزوج هو ان يقول بانك في المهر على كذا في المهر فانت طالق ولو قال في المهر بانك
 فاستثنى كذا او استثنى او غيرهما من اللفظ الدال على المراد منها ما بالطلاق حتى لا يترتب عنها طلاق انت طالق
 على كذا حتى كان مما رآه من المبالغة مما زعمه فيلزم بانها تنزبه عنها كراهية الزوجين كل منهما ما جبهه بدخلت
 ويشترط انما عليها الطلاق على قول الأكثر لم ينفذ على ما في الصحيح وبالاجماع خرجت من الشرائط المقتضية في كل من اثنى في العدة
 من شرط من اجماعا وكذا يشترط الحكم على من القام عليه الاستنفاء وصحتها انها مطلقة بانها لا رجوع للزوج الا
 ان يخرج الزوج في البذل والرجوع لها فيه الدخول المحل ان رجوعه في البضع فان خرجت من العدة فله رجوع لها والطلاق
 من شرط الرجوع عليها الرجوع في البضع او رجعت من غير البذل ويكره لها الرجوع مع الدخول مع طهر ولو لم يرض
 ولم يشترط كراهية الفلح وكيفية الكراهة المطلقة من كل منهما ولو لم يتلحق العقد بالرجوع في العدة فيكون في كونه وكذا ان
 لغا وبها بقدر ما وصل اليها من تمام المهر في ذلك العقد والظاهر لا يدل له ما زاد ومنه بدخلت كذا في الطهارة
 وهو في كل من نظر اخضع به الاستئناف لانه محتمل الركوب في الركبة المدة مركوب الزوج والرد بينهما تشبه
 المختلف من حيث كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 ان علة كذا في الطهارة ما عدا ارجاعها ما عدا وان اختلفت شروط الطهارة بان تبت انت هذه او زوجة او ولد او غيرها
 او غير ذلك او من الدخول لا يقع وتكون كذا في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 لا تشبهها بغير امره ورجوعه على ما كان او رضاء على الاكثر والظاهر ان طهارة الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 وبه اقر جماعة ولا يخفى عن قوة خلافه للاكثر وتشبهها بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 اقر او يد با او غير من كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 وقيل بغير سبب نوايه ضعيف وكذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 من هذا عدل بخلافه في الماشهر وروايات الاجماع وفي حصة مع التعليق على شرطه ان يقول انت على كذا في الطهارة
 اقر ان فعلت كذا غير ما صدر للزهر والبث فانزع القصد اليها من لم يقع به باجماع فتروا في ذلك وانما في ذلك ان
 اشهرها القصد لغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 واوله لا يقع في مخرج ارجاعه من كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 اقرار الزوج في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 بدخلت في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 الاصل في صحيح من الفروقات للاكثر خلافه في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 ومنها كذا في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر

جمع

فيها

وهو ان رضاء في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 الاظهر ان كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 سبع الاصل في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 الاول رضاء وان لم يرد الوطء والزوج لا يشترط ان لا يستقر الوطء بها في المدة او لا يرد الوطء بها في المدة او لا يرد الوطء بها في المدة
 بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 في المسئلة واستدراكها عن الخلاف في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 الذي فهم من ذلك في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 وراجع في العدة لم يخل بما سمع من حجة كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 ردا بين كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 او علة حصة ارادة الاكثر عليها بالطلاق كما في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 على كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 اجماعه ولا يفسر به جماع بين الأدلة وكذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 ام لا كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 احدهما للظاهر والآخر للواقع بدخلت في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 الوطء لغير كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 من كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 وهو الشيخ في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 وقيل اذا كان الوطء هو الشرط ثم ان كان هو الوطء فحق في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 مدة على الصبي الزواني السادس اذا عصى الكفارة وحسن لها الثلث وابدانها ان فعل بها سورا لا يستغفر وقيل لا يفعل
 الاكثر كبر وطهرها حتى يغفر وقيل لا يفعل الاكثر كبر وطهرها حتى يغفر وقيل لا يفعل الاكثر كبر وطهرها حتى يغفر
 الوقوع وجرى المطهرة فلم تراها الى ان كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 لغيره من العود والتكفير ومن الطلاق وان ايد عنها كان مدة الترتيب التي تنظر فيها لغيره من العود والتكفير ومن الطلاق وان ايد عنها كان مدة الترتيب التي تنظر فيها
 المواقعة وعند الغفلة ما عدا عدم اختياره احد الدارين كبس البصيق عليه في المطهر المشرب من بينه عازا و
 عازا الترتيب حتى يغفر او يزوج او يطلق ويختار احد الدارين ولا يجبر على احد مما بل يجر بينهما بدخلت في كذا في الطهارة
 ذلك وفي كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 على تركه وطهارة الزوج الدائمة المحذرة بها في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر
 للظاهر بها فتروا في كذا في الطهارة بغير حصة على ابدان بنسب او رضاع وهو محرم وان ترتب عليها التحريم وينبغي ان يقر

[illegible]

7221

[illegible]

باليد

السلامة

[illegible]

غير معدوق فلا دل عليه الجواز بما جئنا فإداه والمحل في الثاني فبعد الدخول بالاذنه ومنه الاكل مع الدخول
 بغيره وما ضيقناه فانه كانا احوط ولا يتعد الحكم الى غير البيوت من اموالهم ولا الى تناول غير المأكول الا ما
 دل عليه بالانقضاء الاكل بفهمه الموافقة كالشرب من ماء والوضوء بهما ودل عليه بالانقضاء كالمكسب بها حاته
 ولا ظهر جواز دخول البيوت لغير اكله والكراهة في الباحة والتبعية على الاقارب المذكورين والصدق
 ببلقي جوارهم كالنفس في كسبهم ما لم يكن لهم ما يكره لها كاجل بيوتهم كبيتهم وقيل هو بيت الاندلس وا
 لحيان وجعل بيت الادوية وهو من بلاضافة الى المالك لادله بالا قارب الحكم لا بالاضافة الى دخوله في بيوتهم
 كذا وجدد والمقدات ولا ظهر الرجوع في تفسير ما ملكه من ماله وصدقكم العرف لانه الحكم فيما لم يرد به تفسير من
 الشرح وفي التمسك كالصحيح والاول انما قيل له فيكون له في كل ما يكره لغيره من قريب من غيره وفي الصحيح
 في الثاني ما بين بقوله اوصد بكم قال هو هذا الله الرجل دخل بيت صدقة فاكل فيها من ثمنه والقبول من الاقارب
 المذكورين كونهم كذا بالتب وفي الثاني من كان منهم كذا بالرضاع اشكال ولا ظهر عدمه وكذا رخص مع عدم
 الاذن في اكل ما يكره الانسان من ثمنه الفل في الزرع والتباعد واختلاف في معنى لهم فيه وفي الثاني بشرط طهارة
 حيث قد شرط منها لا يقتصر المراد الى الثمرة ولا يمتنع وان لا يغير ولا يغير ذلك ما لم يغيره الفل في الزرع من ثمنه
 خيرا او شيئا فاصلا قد علم ما لم يكن صغيرا انما يستلزم خلافه لانه اذا باع في حجره من غير علم بالقيمة في
 المعاطات لا مع اطلاق المشتري عنها ثم اسلم البائع فله قبض ثمنه من المشتري **الف** الثمن في اذا اقله فله
 ببيع الفقهاء اذا كان الاقل بفضيا وكذا لو كان بطلان كاه المعالي به عينا باقية لزم لاهل الاشهر اقوى ولا يشترط
 ان لا يملك الخبز او القمح او غيره من استهلكها ولو مضى مدة فبقول الخبز فله خلافا في البيع في غير ان يملك
 في الخبز من اناه في غير الخبز بل يصير ذلك المصير منها في المدة ولا يملك بعد الاقل وهو موقوف على الحكم في
 المسئلة عدم الخبز منكم ولو صار ذلك المصير منها في المدة فلا يملك الا هو الا **الف** لا يملك الخبز شرب
 الزبوبات والاشربة الغيرة السككهم وان شرب في السكر ارجا ما وبكره الا في القصور وقالوا لهما بغيرهم
 من الثمن غير واضع لكن لا بأس بها صامحة في ادتها وان شربا من على طين من يستعمل قبل ان يذهب ثمنه اذا
 كاه صلا وعليه انقضاء في وعزى الحماصة فلا يملك في القصر ولعله اظهر ومع ذلك احوط والاستسقاء
 بعياء الجبال المارة والتي يشرب منها راحة الكبريت بخلاف اجمعه والمستفاد من النص كانه مطلق الا شوال كما
 خرج بصدقه المتأخرين جماعة كمال الغصب والنظر فيه يقع في عموم الاول في تعريفنا علم ان الغصب هو الا
 استقلال بالبيع والاستيلاء باثبات اليد على ما لا يغيره واما خلافا خرج بالاستقلال باليد مالا
 اثبات معه اصلا كمن من مال متى تلف كباقي وبالا استقلال من كونه يد على ثوبه ان هو ليس و
 خرج بالمال غيره كالخز ونحوه وخرج باضا فله المال الما لغيره ما الاستقلال باثبات يد على مال نفسه واما
 كارهوه في اليد المرفوعة وان اردت على العكس مع الدرس على قول وخرج باليد وان اثبات المرفوعة والرقبة
 والركل والستار المستحضر ايدهم على مال الرخص والمولى عليه والركل والمجر والمهر ولا تباين
 هذا التعريف في عكسه بالاشترائك انتفاء فضا عدا في غصب بحيث لم يتقبل على ثمنها باليد بدل الاستيلاء
 فيه بالاستيلاء فيجوز ولا يتقاضي ثمنه بالاستقلال باثبات اليد على ماله من غير كونه رخصا وهو السجود

في

وفيه مما لا يعد مالا مع الكونه الغصب غير متحققا غير ما يدل المال فيه عطف على ان ثمنه فكل من ذلك انه لا يوجد في تعريفه
 الاستيلاء على الغير عدوانا وتبعية على اعتبار الاستقلال ان لا يرضى احد لوضع المال من امان الدابة المستلزمة
 قلقت لا يغيرها ولا يغيرها من المذبح وان لم يكن اوصعه من القدر على احوط السكن في داره فكلما وبقي
 بما لا يكون المالك سبيبا في اكله العين بل لا بد ان انقضت تلفها مع كون السكن في داره فكلما وبقي فكلما وبقي
 في حلقها واما ان كان غير معتبر في حركات الله به كما يتفق في كثير من دواب واما لو كان له حفظه متوقفا على سكن
 الدار وركب الدابة لم يضرها او كان لا يرضى سعة مثله فان المخرج الضمان واما ان كان من القاصرين والمجر الحكم فيها
 نفس القيمة الشوكير لثمنه الا حله مع المالك من يغيره ويبيع بقا العين وصفا لها واما في التجهيز في بعض قايده
 خلافا لغيره وان كان قبل البيع او يبيع اي يحقق ويحضر رخصت العقار كالحقول بلا خلاف في ثمنه وفي ذلك ونحوه اجماعا
 يضمن بوجه الاستقلال بهما بالاعتقاد باثبات اليد عليه ولو كان يستوفى عليه ويشترط في ثمنه المالك ولو كان
 بلا خلاف في اجمعه بيننا والى بالاستقلال عدم قدره المالك على ثمنه وفاهو منه ونشره في ثمنه من ذلك وان كان
 باليد معرفة انه لا يكون ويورد وهدد مرسوا ولو سلك الغاصب الدار فله رخصت صاحبها الضمان قولنا ببيان على الاقل
 في تعريف الغصب بان المصير فيه ان استقلال فلا يضمن او الاستيلاء فيضمن وجبت قد عرفت ان اظهره الثاني فيكون
 توجيه الضمان كما عليه ان كان هذا مع اطلاق توجيه هذا القول على ان لا يضمن بوجهه من ثمنه الا في الضمان من الغصب
 جينا وقيمة كذا ان كانه في تعريف الغصب اطلاقا في اية وغرض يقتضيه عدم التعاقب في الضمان من الغصب في عدة المالك وقيمة
 والحق يقتضيه الضمان على غير ما استوفى عليه واستعمل بران خضا فوضعه وان ثلثا ثلثا وهكذا وعلى القول
 بالضمان لا بد من التعبد بكونه متصرفا في كونه شريكا على الاشاعة من غير اختصاص بوضع ماله اما معدوق
 ضما ندر كائنا مكانه ولو كان قويا مستويا وجاب الدار ضحية بحيث اصبحت يد مع احتمال قواها في البيع
 والانعكاس لغيره بالضعف السابق للمدخل على المالك من ماله ومنه ولو لم يمتعه المالك مع قدره يضمن
 الثاني اجمعه ما سلكه فانه من حضور المالك واما مع عيبه فلا يشترط في ضمان العيب ان يضمن
 ويضمن على الدابة لو عصبها وكذا لو عصب الامرة الما على يمين جليها بلا خلاف قالوا فان اسقطت الحمل
 وبقيت الام من مرفقا ومات ما بين قيمتها خاللا واما مالا وان تلفت بعد الوضع الزم بالاك من قيمته ان كان
 وقيمة ما مالا ان عصبها بالاك والاك والاك في يوم التلف ولو تعاقبت الايدي على المصوب فالضمان على الكلي
 خلافا في سواد علماء الغصب في عامهم على الام بالفرق ونحوه المالك في تضمين من شاء منهم الحي والمنفعة او
 تضمين الجميع بدلا لا حذا بالتقسيط وان لم يكن مقبلا او يرجع الما لغيره من الغصب اذ يرجع المالك
 عليه على من حقه فليطهر على العبد او اشقعة ولعله بالمان وهكذا الاخر الى ان يستقر الضمان على اقا
 العالم وان لم تلف العين في يد هذا لم يكن بد من تلفت في يده ضمان كاهلية والام يرجع على غيره ولو
 كاه ايدى الجميع عارية فله المالك في الرجوع عليهم او على بعضهم واستقر الضمان على من تلفت في يده
 يرجع غيره عليه او يرجع المالك عليه ومنه وكذا ينفعه على من استوفىها والمرفق لا يضمن بالبناء
 المتعول بالغصب جينا ولا منفعة ماله ولو كان له حيا لكان لو اصابه تلفت لبيب الغاصب من نحو الجارية
 على نفسه او غيرها شدة او شيئا من ثمنها ما ثم ان عدم الضمان في غير هذه الصورة اجماعا في الكبر
 مظهر في الصغير ان كان تضرر بالموت الطبيعي من قبل الله تعالى في كلام جمع ولو كان له من قبله بجواز ولا

ولعلنا لم نكن فيه حصول القتل من المسلمين فمؤخذ الآية من اموال الحق لمصالحهم ومع تحقيق القتل يكون
 لا فائدة له وانما المقصود اثبات الدوى دعوى القتل على المتهم مطبقا لقائمة اجماع الايمان في حقيقة وهي في العهد
 خلو عينا اجماع الايمان بن جنة فقال انما خمسة وعشرون اذا كان هناك شاهد واحد وهو بارد في الحيا
 وشبهه خمسة وعشرون على الاظهر لا شهر وفي ذلك الغشيه وجميع الشيخ الاجماع خلافا للنفيس والديلمي والمجلى حرمهم
 هذا وما بعده وبين العد في الجسدين ولا ممتد لهم يعتد به فاذا المذهب الاول ولكن الثاني اوجها اذا بدل
 الحالف الزيادة بطرح منه ودخلة والا فالزامه لها خلاف الاحتياط وكثيرا ان يجلد المدعى واقراره او لا فان
 بلغ العدد للمعترف فقل واحد منهم عينا والا كورت عليه بالسوية او التفريق والقياس اليهم كما لو زاد واحد وهو
 العدد للمعترف ولو لم يكن للعد في حاشية او امتنع احد او بعض لعدم العلم اذ اقر احد حلف المدعى ومن يرافقه ان كان والا كورت
 عليه الايمان متى باقى بالعدد كحلف ولو لم يحلف وكان المدعى قومه قسامة حلفهم متى تكلم العدد ولو لم يكن له
 قسامة لم يحلفون كورت عليه الايمان حتى باقى تمام العدد وهذا التفصيل وان لم يستفد من اخاد القسامة الا الله
 لا خلا في فيه احد بل عليه الاجماع في الغيبة ولو كان للمدعى غير اكثر من واحد لم يفي بحلف الجحيم العد من دون اشترط الحلف
 كل واحد منهم بالعدد كافي بعينه الاضار وغيره الشيخ في من حلف عليه الوفاق خلافا في ذلك وغيره فحلف به واحد منهم
 العدد ولعلنا لو لم يكن حلف المدعى عليه هو اقراره بطلت الدعوى واخذت التي تدين بيت المال ولو حلف من الايمان
 كذا او بعض الزم الدوى عينا كان القتل المدعى عليه او عطا ولا يرد اليه على المدعى على الاظهر لا في قولنا في قولنا
 عليه كافي ما يولد ما دوى وهو شاهد وعليه هل يرد القسامة تمام حلفي يميني واحدة ومما وثقت الحلف في القسامة
 ما لقائمة بشروطها في النفس بلا خلاف وفي كلام جميع الاجماع وهو يميني قسما ان الدوى هذا مع القسامة كافي في النفس
 ام لا طاق الحلف ونحوه الاول وهو عزم جماعة وشبه الحلف من عينا في كلامه الاجماع وهو الوجه لاط فلهذا يعين ولا وجه له
 كانت دية النفس كالا نفق والفسان وقوهها فلا شرا كما شرا في غيره ان لم يرد القسامة ستة رجال كالمير الشيخ
 ولا شرا وفي الغيبة الاجماع خلافا للحلي والله يلى وغيرهما فسا وادى النفس والاعضاء في عساة الجسدين او الجسرة
 والعشرين ان قلنا بها والا فالجسدين مطبق وهو اوسط وان كان الاول اظهر ويعد بغيره كل منهما اي من الشتر رجال عينا
 ومع عدمهما واعتناهم مطبق على الوفاق للدم ومن يرافقه ان كان ستة ايمان ولو لم يكن قسامة او امتنع الوفاق في الحلف
 وغيره اطلق المثل انشاء مع قومه ستة ايمان ولو لم يكن له قومه او امتنع الا او بعض يحصل به العد حلف او لم يكن
 ستة ايمان وفيما كانت دية غيره دون دية النفس فلهي بحساب الستة ففي المير الوحدة ستة ايمان وفي صحيح الوحدتين في
 وكذا المخرج ان كان في ثلث الدية كانت دية عينا وهكذا وكذا على القول الثاني لكن سيدل فيه استر بالجلبين والثلث
 بالجنس وعشرين والواحدة بالجنس وهكذا بلا خلاف **التميز في الاستعانة** اي استعانة القصاص من اهل ذل العد وجميع القصاص
 بالامال لا لا يثبت الدية فيه الا على التخيير الذي يميز على الاستعانة لا في دية عليه جماعة ضاروا بها با وادى في عزم
 الغيبة وقفا في الاجماع خلافا للنفيس فقلوا الحيا وهو شاهد ويخرج على الحيا وانما لنا طلبة الدوى المال غير الحيا
 بين ودفعه وتسلمه نفسه للعد وان لم يوفى عليه لم يدفعه بدون دية القاتل لان حقه ليس هو المال وقوله لم يقع من
 وانه لو حلف على سبيل القود ولم يوفى الدية وتجاوز الى الا سكا في وجوب دية الدية اذا ظهر الوفاق وما الى ذلك
 فلا يوجب اتموه ولا يجوز ان يقضى الحاكم بالقتل التيقن بالجماعة فان استند اقتصر على القصاص في الحيا بقران
 امكن دون النفس فان اخطأ الحيا يد شخص مثلا فمات الجرح عليه بعد ذلك ولم يعلم استناد دية الى الحيا بقران
 يقر

يقول الحيا في الا بعد تيقن حصول الموت بالحيا ومع الاشتباه يقتصر على قطع اليد دون القتل وجرح
 واضح وانما باليدين ما يعين اليدين الشري الحاصل من قولنا قاروا الشهادة هذا بالنسبة الى الحاكم اما بالنسبة الى الشهود
 الدية اذا اراد قتل الحيا حيث يجوز له فلا بد من العلم الواقع للمولى الواحد للبدنة بالقصاص بنفسه بعد تيقن بشرة
 من دون توقف على شئ وفقا لا كثر بل عامة من تأخر وقيل كاجتماع جماعة من الدماء ان يتوقف على ان العلم والدم
 من دون ان ذن وان لم يضمن ارشانا ولا يرد ولا الغيبة وفي الاجماع ولا يوجب الحيا اجماعا ولا يوجب الحيا اجماعا
 وفي بيع شويتها ولا يوجب فيها الشهادة الخلف الموجب لا قل منها ثم فيه وفي القوي بما لا يامة في قصاص العرف ولو كان في
 الاول جماعة لم يجر لاحد من استعانة بنفسه بل يتوقف على اجماع ايمان او كذا لا حتى واحد منهم او بالاذن وقا لا كذا
 بل للشهود كما قيل وقال الشيخ في طواف لوباد واحد بالاستعانة جاز له ذلك في من الدية عن حصصها لابين
 وهو خيرة السببين مدعيين عليه الاجماع كما الشيخ في لكتا بين وهو قوي ان الاو اول ولا قصاص في النفس الا بال
 الشيعا واما جرح من الجرح من الزنا المحمودة وبقتل المستوفى على ضرب النفس حال كون غيره مثل يقتل في الزنا او غيره
 مع ولو كانت الحيا بقر من الحيا في التعريق للحلي عليه او التعريق له او التعريق الى الوفاق عليه بالجماعة وغيرهما من مثل
 على الشهادة قوي وفي الغيبة فلو خلا في حاشية من ايمانها شعرا مدعى الاجماع كما في صريح منه وغيره خلافا
 لجور حلفه على القسامة التي قلها اما سم كما يحل عند كثير او اذ توفى بانه لا يتحقق وهو شاذ وان مال ايه من المتأخرين جماعة
 وعلى هذا القول يستثنى ما اذا حصل لشرا بغير حلف كالسوق على الذر ووجوب الحيا والبول خلا في الحيا وهو اجماع ولا خلاف في
 في القتل اسرار ولا يدين عليه من القصاص والدية واما التعريق فلا يقطع لغير الحرم ولا يدين سيرة القصاص في الطرف الى
 النفس وغيرهما لم يستدل المقتضى بقتل من في الزنا ان اعترف به عينا وان قال كذا اذ اذنت مندوبة الزنا بلا خلاف
 في شئ من ذلك احيد ونحوه اربع **الاول** لو اخذوا بعض الاولياء الدية من القود فعدوا اليه القاتل لم يسط القود
 لو ارادوا غيره على الاظهر بل لا خلاف فيه بقر كما في عبار جمع من تأخر وطهرهم الاجماع كما في مبيع الغيبة وكلام جمع بعض
 هذا فلا اذن بين القاتل من القصاص كمن يعادى بقر واجل القصاص منه الحيا في نصب من فادى من الدية كما في القصاص وغيره وكذلك
 وهو العرف الاول استم لم يسط القود ولم يقتل الا بقر من يرد وعليه اي هو الحيا نصب من على ما خلاف في هذا ايضا
الثاني لو اقام على حاشية مات فلهي في التوفيق وغيرهما وجوب الدية في مال كان له مال ولو لم يكن له اخذت من الاول
 اليه فالقرب وزيد في التوفيق وان لم يكن له قرينة اذاه الامام دية اقتران كذا وفي الغيبة الاجماع وقيل كافي بقر من طاعة دية
 وعلى الحيا ودون غير الحيا حكم ما اذ عزم ثم مات او بقر مات من غير حرب ولم ينتفع من القصاص توفى له شرا على ما لا دل
 ليس في التوفيق اعتبار الموت بل عن الحكم بهما على مطلق العرب حتى لو هرب وما شري في الحكم ايم كان مبيع للدم ولكن طاعة الله يعيد
 اعتباره **الثالث** لو قتل واحد رجلين او عددا على مثلهم لا يحق ان يملك مقول القصاص بغيره سب قتله ولو لم يرض بعض الضحايا
 على مال كان الباقي القصاص من دون دية وان اجتمع على المطالبة استوفوا قسومت ولا يسئل له على ماله فان كان الحيا لا يدين على
 اكثر من نفسه ولو تفرقوا الى الاولياء مع الحيا بالدية لكل واحد منهم دية كاملة بلا خلاف عند من ان كان ذاك انتفى على احد الامم
 واما لو انتفوا اغلب بعضهم الدية والباقي القصاص من شرا ذلك وجهان من ان الحيا لا يدين على من نفسه ومن ان الحيا
 حكمه بقرانه ولو اقر وكان لولية القصاص والعرف على الدية وادى في جميع ذلك ما بين حاشية على الجمع وقوله انما الشاغب كان

مال يجر
 على ما لا خلاف في
 دية الشاغب

لو قتل واحد رجلين او عددا على مثلهم لا يحق ان يملك مقول القصاص بغيره سب قتله ولو لم يرض بعض الضحايا
 على مال كان الباقي القصاص من دون دية وان اجتمع على المطالبة استوفوا قسومت ولا يسئل له على ماله فان كان الحيا لا يدين على
 اكثر من نفسه ولو تفرقوا الى الاولياء مع الحيا بالدية لكل واحد منهم دية كاملة بلا خلاف عند من ان كان ذاك انتفى على احد الامم
 واما لو انتفوا اغلب بعضهم الدية والباقي القصاص من شرا ذلك وجهان من ان الحيا لا يدين على من نفسه ومن ان الحيا
 حكمه بقرانه ولو اقر وكان لولية القصاص والعرف على الدية وادى في جميع ذلك ما بين حاشية على الجمع وقوله انما الشاغب كان

[illegible]